كيف أُعِدَّ السودان الحديث

حياة ومراسلات السير دوقلاس نيوبولد .K.B.E

عضو الجهاز الإداري السياسي السوداني

ك.د.د. هندرسون .C.M.G

مدير مديرية دارفور

الجزء الثاني - القسم الثالث

تقديم

مارجري برهام .C.B.E

ترجمة

محمود صالح عثمان صالح



مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي

إن إدراج هذا الكتاب ضمن سلسلة «دراسات مقارنة للمستعمرات» هو خروج جديد عن المألوف. الكتب الأخرى تناولت القضايا الدستورية أو السياسية أو الاقتصادية للمستعمرات أو المستعمرات السابقة. هذا الكتاب يعنى بحكومة تُدار بواسطة حاكم عام: إنها دراسة سيرة ذاتية لإدارة استعمارية. وهذا الخروج في رأيي لا يتطلب أي اعتذار تحريري، ولكنه يتطلب شرحاً قد يساعد في إبراز أهمية عمل سير دوقلاس نيوبولد في ما يتعلق بتلك الأسئلة العامة التي من أجلها استحدثت هذه السلسلة لتقديم بعض الأجوبة عليها.

هذا الرجل نفسه، كما عرفته، يجب تقديمه، حيث الاهتمام العام بوظيفته، ليس من قبيل الترقّي الروتيني الذي بدأه بتولّي منصب مرموق في زمن استثنائي، وإنما هو نابع تحديداً من خصال شخصيته. ولكننا لا نعتقد – ولو أن ذلك متروك لتقدير القارئ – أن صداقتنا قد أثّرت على حكمنا عليه. حقيقة أن مقدرة نيوبولد لاستشعار العواطف وإلهام الآخرين لم تكن مجرد صفة مبهجة مصاحبة لموهبته كإداري وإنما جوهرها.



كيف أُعِدَّ
السودان الحديث

THE MAKING
OF THE
MODERN SUDAN

The life and letters of
SIR DOUGLAS NEWBOLD, K.B.E.
of the Sudan Political Service
Governor of Kordofan, 1932–1938
Civil Secretary, 1939–1945

BY
K. D. D. HENDERSON, C.M.G.
Governor of Darfur

WITH AN INTRODUCTION BY
MARGERY PERHAM, C.B.E.

FABER AND FABER LIMITED
24 Russell Square · London

كيف أُعِدَّ السودان الحديث

حياة ومراسلات السير دوقلاس نيوبولد K.B.E.

عضو الجهاز الإداري السياسي السوداني

مدير مديرية كردفان (١٩٣٢ - ١٩٣٨)

السكرتير الإداري (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

ك. د. د. هندرسون C.M.G.

مدير مديرية دارفور

تقديم

مارجري برهام C.B.E.

ترجمة

محمود صالح عثمان صالح

الجزء الثاني - القسم الثالث



مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي

كيف أُعِدَّ السودان الحديث

الطبعة الأولى: نيسان/ ابريل ٢٠١٠

مقدمة الجزء الثاني

القسم الثالث

هذا هو القسم الثالث والأخير من كتاب السير هندرسن عن «حياة ومراسلات السير دوغلاس نيوبولد». لقد حوى القسم الأول مراسلات نيوبولد من ٢٣ أكتوبر ١٩٢٣ إلى ٥ مايو ١٩٤١؛ وحوى القسم الثاني مراسلاته من ١٤ يونيو ١٩٤١ إلى ١١ مارس ١٩٤٥. أما القسم الثالث هذا يحوي محاضرات وخطب نيوبولد التي ألقاها في الأبيض، وفي دار الثقافة بالخرطوم، وفي المركز العربي بالقدس، وأماكن أخرى، بالإضافة إلى بعض مذكراته عن السودنة والحكم المحلي ومؤتمر الخريجين والمجلس الاستشاري وخلافه.

كل المحاضرات والخطب والمذكرات توضح مدى اهتمام وحرص نيوبولد بتسريع وتيرة سودنة الخدمة المدنية السودانية وتأهيل السودانيين للحكم الذاتي المرتقب. وبالرغم من ذلك فقد كانت ردة فعله على خطاب المؤتمر بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٢ غير متوقعة وغير متماشية مع روح نيوبولد المتفهمة والمتسامحة الشيء الذي كان مثار دهشة واستنكار لعدد كبير من أصدقائه وزملائه من البريطانيين والسودانيين على حد سواء. وقد أجمع العقلاء من بريطانيين وسودانيين أن السبب في ذلك هو التوقيت غير المناسب، فقد كانت الحرب وقتها على أشدّها، وكان نيوبولد منهمكاً، بالإضافة لأعبائه العادية المرهقة، في المجهود الحربي الذي زاده إرهاقاً وإحباطاً، وليس لأي

أسباب أخرى. والدليل على ذلك إن مساعيه لتسريع وتيرة السودنة لم تفتر وإنما زادت.

لقد اكتفيت بالترجمات الرسمية للرسائل المتبادلة بين المؤتمر ونيوبولد ما عدا رسالة نيوبولد إلى إبراهيم أحمد بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٤٢، وقد قمت بترجمتها عندما لم يجدِ البحث للترجمة الرسمية.

أخيراً، أود أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان لكل من قام بمساعدتي في ترجمة المجلدات الثلاثة لهذا السفر القيم، وهم كثر، ولكني أخصّ منهم د. فيصل عبدالرحمن علي طه، ود. إبراهيم القرشي، ود. فدوى عبدالرحمن علي طه، ود. أحمد إبراهيم أبو شوك، والسيدة أمال ترحيني التي أشرفت على إخراج المجلدات وأعدّت الفهارس، فلهم جميعهم وافر الشكر.

محمود صالح عثمان صالح

فبراير ٢٠١٠

مقدمة ترجمة الجزء الأول

أغنتني مقدمة السيدة/ مارجري برهام عن كتابة مقدمة مطولة لترجمة هذا السفر القيّم، فقد كانت مقدمتها، كما يقول أخي الأستاذ/ أحمد إبراهيم أبو شوك: «جامعة مانعة، استوفت الغرض، وعرضت النص عرضاً موضوعياً، وحققت الهدف المنشود».

إن ما دعاني لترجمة هذا المؤلف الرفيع هو إعجابي بشخصية إنسانية فذة، واسعة المعرفة، غزيرة الثقافة، حادة الذكاء، تتحلّى بالشجاعة، والمثابرة، والصبر، والتسامح، والأريحية، وروح الدعابة وحب الناس.

صدر الكتاب في عام ١٩٥٣ من ضمن سلسلة «شئون المستعمرات ودراسات مقارنة» التي تحررها السيدة مارجري برهام، والتي تُعنى أساساً بتطور الحكم المحلي للمستعمرات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد صدرت نحو عشر دراسات عن هذا الموضوع بين الأعوام ١٩٤٦ ـ ١٩٥٣ عن نيجريا، وساحل العاج، وروديسيا الشمالية (زامبيا)، وسيلان (سيرلانكا)، وترينيداد وتوبيقو وأثيوبيا والسودان. وتشمل تلك الدراسات، مؤلف البروفسير مكي شبيكة «مسألة السودان» الذي صدر عام ١٩٥٢. ويعتبر الكتاب مرجعاً أساسياً للإداريين والمؤرخين، إلا أن الرسائل والتي هي موضوع الكتاب الرئيسي، كتبت بأسلوب أدبي رائع يجد فيه القارئ غير المتخصص متعة ومنفعة.

فأسلوب نيوبولد ينطبق عليه وصف الأديب بطرس البستاني لأسلوب الجاحظ: «فمن خصائص أسلوبه في كتاباته التكرار والمرادفة والإسهاب، ويعود ذلك إلى قصده تبليغ المعنى وإيضاحه، وإبراز الموصوف وتصويره، ثم على تطرابه لموسيقى ألفاظه، ووقعها على مسامعه. وتصوير الموصوف من أبرز خصائصه، فإنه كثير العناية بمراقبة الأشياء التي يصفها، فلا يهمل موضعاً يتعلق به غرضه إلا جعل له صورة حتى يبرز موصوفه على الشكل الذي يراه، ومن الناحية التي يريد أن يظهره فيها. ويستعين على ذلك بتعابيره الخاصة فيكرر، ويرادف، ويبدئ، ويعيد إلى أن تتم له الصورة التي يريد... كما هو كثير الاستشهاد بالآيات والأحاديث والأشعار والأمثال، مما يدلّ على سعة اطلاعه ووفرة روايته»[١].

على الرغم من المتعة التي وجدتها في مطالعة هذا الكتاب، وفي ترجمته، إلا أن الصعوبة كانت في معرفة معنى الكثير من الأمثال والأشعار والأحاديث التي وردت بلغات غير الإنجليزية، مثل الفرنسية والإيطالية واللاتينية وخلافها، والتي لم أجد لها شرحاً في القواميس، وكذلك الحال بالنسبة لعشرات الأشخاص والأماكن المذكورة في الرسائل وغير المعروفة إلا من صاحب الرسائل ومن يراسله. وعليه فقد قمت بترجمة ما علمت، واجتهدت في أماكن أخرى قدر استطاعتي، عملاً بنصيحة مؤلف الكتاب وصاحبة المقدمة في أن لا يجهد القارئ نفسه بمحاولة فهم كل كلمة أو تعبير، أو اسم علم أو مكان، وإنما الأهم هو التعرف على إنسانية نيوبولد ـ وهو غرض المؤلف الأساس ـ والذي يظهر بجلاء خلال جميع فصول الكتاب.

وضع المؤلف كتابه في جزأين بالإضافة إلى المقدمة والتصدير والفهارست والصور الفوتوقرافية والخرائط في ما يزيد على ٦٦٠ صفحة من القطع المتوسط. ويضم الجزء الأول سبعة عشر فصلاً، عدد صفحاته ٤٦٠ صفحة، أما الجزء الثاني فيضم خمسة فصول جملة صفحاتها ١١٠ صفحات. وقد رأيت أن أقسّم الجزء الأول إلى قسمين

(١) بطرس البستاني ـ أدباء العرب في الأعصُر العباسية ـ دار نظير عبود ـ صفحة ٢٨٠.

وطباعة الترجمة في ثلاثة مجلدات كل منها يحتوي على ٣٠٠ - ٣٥٠ صفحة، وهذا الحجم من الكتب لا يرهق القارئ. وسيشتمل القسم الأول على المقدمة والتصدير وثمانية من فصول الجزء الأول (١-٨). كما يشتمل القسم الثاني على الفصول التسعة الأخيرة من الجزء الأول (٩ - ١٧) إضافة إلى الحاشية. أما القسم الثالث فيشمل كامل الجزء الثاني من الكتاب الإنجليزي. وقد قمت بتوزيع فهارس الأعلام والأماكن على المجلدات الثلاثة، وكذلك الحال بالنسبة للصور الفوتوقرافية والخرائط.

أرجو أن أكون وفقت في ذلك، وما توفيقي إلاّ بالله.

محمود صالح عثمان صالح

٢٠٠٩

مقدمة ترجمة الجزء الثاني

يشتمل القسم الثاني من كتاب «كيف أعدّ السودان الحديث» على بقية الجزء الأول من الأصل الإنجليزي ويغطي الفترة بين ١٤ يونيو ١٩٤١ حتى ١١ مارس ١٩٤٥ تاريخ آخر مراسلة للسير دوقلاس نيوبولد، عضو الجهاز الإداري السياسي السوداني إبان الحكم الإنجليزي للسودان، وقد توفي بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٤٥. لقد احتوى القسم الأول على مراسلات نيوبولد من ١٩٢٣ إلى ١٩٤١، وكان شغله الشاغل وقتها مشاكل الحرب التي اندلعت مع تولّيه منصب السكرتير الإداري. أما هذا الجزء من مراسلاته، فعلى الرغم من أنها اشتملت على بعض الرسائل عن الحرب، إلا أن خطرها على السودان قد تلاشى بهزيمة الطليان في الحبشة وأرتريا وليبيا، وأصبح نيوبولد مكرّساً جهده وفكره ومراسلاته لشئون الحكم المحلي وتطوير المؤسسات الدستورية والتعليم شمالاً وجنوباً. وكل ذلك بغية تهيئة السودانيين للحكم الذاتي والذي كان يخطط له نيوبولد وبعض زملائه، رغم معارضة أغلبية الكادر البريطاني الحاكم في السودان.

ومع ذلك لم تقتصر خطاباته على القضايا الرسمية، وإنما واصل مراسلاته مع أفراد أسرته وأصدقائه وصغار الموظفين البريطانيين والموظفين السودانيين أمثال مكي عباس ومكاوي سليمان أكرت والشيخ أحمد عثمان القاضي وخلافهم. كما لم ينس أن يراسل الطالب الكيني والطالب الزنجباري واللذين كانا يدرسان في كلية مكرري في

يوغندا عند زيارته لها. المدهش في مراسلات نيوبولد أنه يخاطب من هم في عقدهم الثامن ومن هم في عقدهم الثاني بنفس الأسلوب: يشرح لهم عن عمله وعن السودان ومشاكله ومميزاته ويسألهم عن أحوالهم وعن أسرهم وخلافه. ولا يكاد خطاب واحد منها يخلو من حكمة أو مَثَل، أو معلومة جديدة على المتلقّي، مما يؤكد اطلاعه الواسع وثقافته المستنيرة وأريحيته في إشراك الآخرين في علمه. وقد صدقت الأستاذة مارجري برهام، صديقته ومحررة الكتاب في وصفه كأستاذ يبثّ علمه على كل من دار في فلكه.

محمود صالح عثمان صالح

٢٠٠٩

مقدمة المحررة

إن إدراج هذا الكتاب ضمن سلسلة «دراسات مقارنة للمستعمرات» هو خروج جديد عن المألوف. الكتب الأخرى تناولت القضايا الدستورية أو السياسية أو الاقتصادية للمستعمرات أو المستعمرات السابقة. هذا الكتاب يُعنى بحكومة تدار بواسطة حاكم عام: إنها دراسة سيرة ذاتية لإدارة استعمارية. وهذا الخروج في رأيي لا يتطلّب أي اعتذار تحريري، ولكنه يتطلّب شرحاً قد يساعد في إبراز أهمية عمل سير دوقلاس نيوبولد في ما يتعلق بتلك الأسئلة العامّة التي من أجلها صمّمت هذه السلسلة لتقديم بعض الأجوبة عليها.

وقبل أن نحاول ذلك، فإن الرجل نفسه، كما عرفته، يجب تقديمه، حيث الاهتمام العام بوظيفته ليس من قبيل الترقّي الروتيني الذي بدأه بتولي منصب مرموق في زمن استثنائي، وإنما نابع تحديداً من خصال شخصيته. هذا الزعم يجب أن يتبعه فوراً اعتراف من السير هندرسون (المدير الحالي لمديرية دارفور والباحث في تاريخ ومؤسسات السودان) ومن شخصي - بأننا كنا صديقين لدوقلاس نيوبولد. ولكننا لا نعتقد - ولو أن ذلك متروك لتقدير القارئ - أن صداقتنا قد أثّرت على حكمنا عليه. حقيقة أن مقدرة نيوبولد لاستشعار العواطف وإلهام الآخرين لم تكن، كما سأحاول أن أشرح، مجرّد صفة مبهجة مصاحبة لموهبته كإداري وإنما جوهرها.

كان أول مطلب له مني نابعاً من رؤيته الخاصة لما يتضمّنه عمله عموماً. كانت

زيارتي الأولى للسودان عام ١٩٣٦ كباحثة في شئون المستعمرات، بعد زيارات عديدة لسنوات طوال لبلاد أفريقية وغير أفريقية أخرى؛ وقد وجدت إدارة السودان متفرّدة عن إدارة أي بلد آخر، وكان نيوبولد في قلب كل ما يميّز أعرافها. لم يكن ذلك لأن شخصيته كانت ساكنة، تمكنّي من اختياره للدراسة دون مراقبة أحد، فمنذ اللحظة التي دخلت فيها لمنزله في الأبيض كان هو المعتدي ـ مغيراً على عقلي ومستحوذاً عليه، ومطالباً فوراً بأي خدمات بوسعي تقديمها، ولم يعتقني لآخر أيام حياته من رباط صداقته الوثيق.

كيف أصفه؟ كلّما كان الشخص متفرّداً كلما عجزت المفردات المستهلكة التي أسيء استعمالها في أوصاف البشر عن وصفه. كان قوي الشكيمة، صبغت شمس السودان الحارقة بشرته. وعلى الرغم من حيويته وحياته الرياضية كانت تعوز حركته الرشاقة وهي أشبه بحركة الأكاديميين من حركة موظفي المستعمرات ـ حركة شخص مهموم بعقله وغير منشغل بباقي جسده. الانطباع الفوري الذي يعطيه هو لشخص مفعم بالحياة بسعادة. قد يبدو أن حديثه ينمّ عن العناد والمشاكسة وغير مترابط حتى تتبيّن لك وجهة ما يرمي إليه وهو مسعاه لتحقيق مكاسب للسودان. كان حديثه يجعل الإنسان يفكّر في نهير سريع الجريان تحت ضوء ساطع، يتمايل من جهة إلى أخرى فوق الصخور الوشيكة في محاولته للتقدم إلى الأمام، كما كان كثير الضحك. نجد بعضاً من تلك الخصال المتوهّجة والمتقلّبة في خطاباته أيضاً. لم تكن حيويته من النوع الذي يكبت ويقمع الآخرين عن طريق التأثير، وإنما كانت من النوع الذي يجتهد دائماً للتواصل مع الآخرين، وللوصول إلى توافق، وللمشاركة، وللاستحضار والتلاحم وليس فقط للتعبير عن نفسها. كانت عيناه الرماديتان تستفسران دائماً بسخرية وعبث ـ ولكن السخرية كانت دائماً لطيفة وفي غالب الأحيان موجهة لنفسه ـ وقد عزّز من ذلك ارتفاع حاجبيه بشعرهما الأسود الكث. كان من قلائل الناس الذين يملكون الشجاعة للتخلي عن كل وسائل الدفاع، كما كانت حساسيته المحبّبة تجعل من حوله يستحون من وسائل دفاعاتهم المحكمة وتثير فيهم الرغبة في المساعدة

والحماية، ولكنها رغبة غير مجدية حيث لا أحد يستطيع حماية نيوبولد من نفسه، أو أن يسدل ستاراً بينه وبين كل ما يعبر أمامه من جمال أو قبح أو ما يشعر به من سعادة أو ألم (ولنستعر تعبيره هو) لأن طبيعته مثل شريط فوتوقرافي مفرط الحساسية لا بد أن تسجل ذلك كأوضح ما يكون. يمكننا رؤية نيوبولد كإداري خلال دوائر متّحدة المراكز ومتباعدة ووثيقة الصلة. الدائرة الأبعد التي تمثّل مسرح الإمبريالية الحديثة حيث كان هو رغم عقله المتسائل دوماً، موظفاً في خدمة، مهما كان اسمها، كانت في الأساس استعمارية (أنا لا أستعمل التعبير، بالطبع، بمضمون استنكاري كما يستعمله بعض المصريين والسودانيين الناقدين لبريطانيا). إن المحاولة لتثمين أي تجربة بعيداً عن النظرية لمعرفة تأثيرها على حياة وخصائص كبار متنفذيها تعطي أحياناً نتائج غير متوقعة. وعندما نطبّق تلك التجربة على الإمبريالية البريطانية، يجد أعداء الإمبريالية تلك النتائج مربكة للغاية. ذلك لأن العلاقة بين الدولة الحاكمة والدولة الخاضعة لها واسعة في طبيعتها وعريضة في كل امتداداتها حيث تتضمن أغراضاً كثيرة مختلفة، بل ومتعارضة، كما يشمل ذلك الاختلاف أيضاً الرجال الذين يُناط بهم تنفيذ تلك الأغراض. كما تغيّر التجربة أيضاً خصائصها بمرور الزمن، ولم يكن التغيير أسرع في أي وقت من الفترة التي قضاها نيوبولد في خدمة السودان.

لا بد من الإعتراف بأن المحرّك الأقوى والأكثر استدامة، وليس بالضرورة الشامل، لتوسيع الحكم الاستعماري، هو مصالح الدولة المستعمرة الخاصة. ولكن الدافع الإنساني كان دائماً مصاحباً، إن لم يكن سابقاً، لذلك المحرّك، خصوصاً في أفريقيا. وقد أظهرت بريطانيا، وعلى نحو متزايد ولأكثر من مائة وخمسين عاماً، رغبة واعية لعرض، ليس مختارات حذرة، وانما أفضل ما جادت به حضارتها الخاصة للشعوب الضعيفة والفقيرة التي أصبحت تحت حكمها. وقد تعلّمت، على أي حال، أنه بينما يمكن فرض الهيمنة العسكرية والسياسية بسهولة، وتصدير كل ما تذخر به الدولة الصناعية من معدات ونُظم مادية، ترفض المجتمعات الخاضعة لنفوذها في معظم الأحيان الاختراق الأعمق للمؤثرات السياسية والروحية.

إن السبب في ذلك ليس خفياً. فإدارة المستعمرات تعاني، ليس فقط من العدوى التي تستوطن كل الحكومات الحديثة، وإنما أيضاً من أمراض خاصة بها. فكلّما ضاعفت الدولة الحديثة من وظائفها لخدمة الملايين من مواطنيها ومحاولة علماء الاجتماع في استيعاب نشاطاتها المتوسعة وتضمينها ضمن تعليقاتهم ونظرياتهم، تصبح الإدارة واقعياً ونظرياً أقل شخصنة. وفي دولة مثل بريطانيا فإن تلك الخطورة ليس معترفاً بها فقط، وإنما باتساع نشر التعليم والمساواة كعوامل تصحيحية بالإضافة للديموقراطية التي توفّر للمواطن نصيباً ضئيلاً من السلطة يتوافر المناخ المناسب للتوزيع الصحي للحقوق المدنية والواجبات. أما في المحميات فغياب مثل تلك العوامل التصحيحية يزيد من الخطورة الشاملة للدولة المركزية الحديثة والقوية. ولو أن من الصحيح أن الحكومة في الدول المحمية بموظفيها المحدودين ليست بدرجة من الفساد أو الكفاية كما هو الحال في أوروبا فهناك قرى أهلية في افريقيا لم ترَ مفتش مركز في تاريخها ـ ومع ذلك يصل نفوذ سياسة الحكومة إلى كل كوخ وسوق على قارعة الطريق. حتى عندما تكون تلك الحكومة ـ الفعل المضارع لا ينطبق الآن في كل مكان ـ في أيدي قلّة من المتنفذين ـ فهم يتسلحون بنفوذ أقوى غير محدّد كما هو الحال في بريطانيا، وهم معزولون عن الأعداد الغفيرة من المواطنين تحت حكمهم ليس فقط بالوظيفة والنفوذ وإنما بالعرق والثقافة. لقد تمّ قبول هؤلاء الحكّام، ربما بعد مقاومة في البداية، وقد جلبوا معهم الفوائد التي لا تحصى من قانون ونظام ورفاهية وعدالة رحيمة. ومع ذلك فقد كان من الممكن، بعد أن اعتبرت تلك الفوائد حقاً مشروعاً، أن تطفو سياسة وثقافة الحكّام فوق مجتمع الأهالي المستعمرين كطبقة معزولة لا يمكن الالتحام معها. إن مستويات الكفاية والإدراك والعدل وحتى الرحمة الحتمية التي ورثها الموظف البريطاني من مجتمعه المقابل قد تهيمن على طبقة المجتمع الإنساني المحكوم دون افتراقها سريعاً أو بعيداً. يتجلى ذلك بوضوح عندما تتبلور المجتمعات المحكومة، كما هو الحال في المستعمرات الآسيوية، نتيجة حضارتهم التي توارثوها منذ أمد طويل. ولكن نقيضاً لذلك نجد سكان المدن ومن تلقوا تعليماً مدرسياً وهم الذين تأثروا أكثر

من الحكم البريطاني، نجدهم أول من يتحدى السلطة الحاكمة نظراً لتمسكهم بأهم ما جُلب من بريطانيا - مبادئ الحرية الفردية والوطنية. إنهم لا يحتاجون لغالبية واعية تدعمهم: فعدم الإدراك في الأقاليم بحضارة الحكّام أو عدم المودة الصادقة بينهم وبين الحكّام قد مهّد الطريق لنجاحهم. وكلّما كان ذلك التحدّي عدوانياً وفوضوياً انحسرت قيمة العلاقة بين الطرفين. إن التدرّج والتعاون هو ما يحقّق المكاسب القصوى للتحرر والانعتاق. ولن يتأتى ذلك إلا إذا وقف الحكّام بجانب الأهالي وحازوا ثقتهم وبرهنوا لهم أنهم وما يجلبون للبلاد هو شيء مفهوم ومرغوب فيه. وبتطبيق هذا الاختبار الدقيق على النظام الإمبريالي يمكن لحكومة السودان، ومن ثم لممثلها نيوبولد، أن تتوصل إلى غايتها المنشودة.

ليس هناك في الحكم الاستعماري أو في عملية تحرير المستعمرات قاعدة نموذجية، ومع ذلك فقد أظهرت لي حكومة السودان أصالة ملحوظة. وعندما تجوّلت في أقاليمه ومراكزه المختلفة بدا لي وجود علاقة هادفة وحميمية بين المسئولين والمواطنين أعمق مما عهدته إلى الآن. كانت وما زالت نقطة الالتقاء الأولية في كافّة المستعمرات بين بريطانيا ومواطني المستعمرات تتمثّل في المفتش المحلي، وكانت المسئولية تقع عليه في ما إذا وقف الحكم الاستعماري عند حدود القوانين والنظام والتنمية المادية أم تعداها لخلق علاقة أشمل وأخصب لتمكّنه من أن يكون ممثّلاً ليس فقط لحكومته بل لحضارته أيضاً. الحاجة لمثل هذه العلاقة كانت أدعى في منطقة مثل شمال السودان الخالية من تجمّعات بريطانية تجارية أو تبشيرية أو مستوطنة، وحيث كان ممثّل الحكومة يكاد أن يكون البريطاني الوحيد الممثّل للدولة الحاكمة. إن الأعداد الكبيرة من الموظفين البريطانيين، متعددي المواهب والذين يعملون بدون كلل وبإنسانية في السودان وفي مستعمرات أخرى، والذين مكّنتهم الظروف من تبوؤ تلك المنزلة الرفيعة، هم الذين خلقوا تلك الشخصية الرمزية لبلادهم - مفتش المركز الاستعماري. ولكنني لاحظت أن تقاليد وأعراف مفتشي المراكز البريطانيين في السودان كانت أرفع من أي مكان آخر في أفريقيا، كما كانت الصداقة بل الود نحوهم أكثر انتشاراً. إن من

الأسباب الرئيسية التي تجعل دراسة مهمة نيوبولد من الأهمية بمكان هي أنه كان مثالاً ممتازاً لتلك الطبقة، وأحد الذين تمكّنوا من نقل تلك الخصال الحضارية لمفتش المركز المثالي إلى قيادة الحكومة. وهذا مهم ذكره في مطلع الكتاب، ومع أن الكتاب يركّز على نيوبولد فلا بدّ أن نتذكّر ـ وخطابات نيوبولد نفسها ستذكّرنا ـ أنه كان واحداً من أفراد خدمة استمد منها هو نفسه معظم فضائله الإدارية ولو أنه عزّز تلك الفضائل بأخرى شخصية. إنه تقدير وثناء لإدارته وأيضاً لشخصه كونه تمكّن من أن يعمل بحريّة داخل الإدارة ويترقى فيها لأعلى المناصب. وتلك الخصوصية المتسمة بالتواضع والاستفهام والتي يصعب المحافظة عليها في المناخ الاستعماري الذي تحدثت عنه، قد تكون أبرز خصاله، ولكنها لم تكن فريدة. لم أنس الانطباع العميق الذي تركه في نفسي الحديث الذي أدلى به سلفه السكرتير الإداري ـ السير أنقس جيلان ـ في نادي كاتدرائية الخرطوم، بعد وصولي بفترة وجيزة للسودان. كان الاحتفال بمناسبة ترحيب بعدد من الشبان السودانيين العائدين للسودان بعد زيارة لإنجلترا. كانت تلك المرّة الأولى التي أسمع فيها أحد كبار الموظفين البريطانيين يصرّح فيها ببساطة، بل بتواضع، أمام رعاياه، عن شعوره بالمصاعب وباحتمال القصور في كل ما يحاول هو وجهازه الإداري القيام به من أعمال.

كان نيوبولد مؤهّلاً جداً لتمثيل وتوصيل أفضل ما في حضارته، لم يكن مثال البريطاني المتطرّف في فردانيته والذي نجده بين أولئك الذين شقّوا طريقهم بعصاميتهم إلى أرفع الرتب وغالباً في المناطق الحضرية والذين لا يستطيعون فهم التلاحم الأسري والقبلي الوثيق في المجتمعات الأكثر بساطة. ينتمي نيوبولد لأسرة عريقة، مثقّفة ومتحابّة، تقطن الريف وتتحلّق حول والدته الأرملة، والتي كانت أيضاً أعزّ صديق له. لم يكن يعتبر ذلك الشعور بالقرب كملاذه الخاص، بل حمله معه إلى محيط عمله العام. لم تكن نظرته للفرد من الناس فقط كإنسان فريد ومتفرّد، بل كان يعلم أن أي واحد منهم كان عضواً في أسرة وكانت رغبته أن يتعرّف عليهم من هذه الناحية: يتعرّف على منازلهم وعلى والديهم وعلى أزواجهم وأطفالهم، وإذا تيسر له، معرفة أولئك

أيضاً شخصياً. ومن حبه لأسرته نبع حبّه لوطنه وتفانيه لإنجلترا - لأنه قبل كل شيء كان إنجليزياً - دولة وبلداً، ولكنها كانت وطنية سعيدة وكريمة. كانت وطنيته لدولة ليبرالية حرة. وبدينه المسيحي وشغفه بالعلوم الإنسانية، والكلاسيكية منها تحديداً، كان مالكاً للإرث الغربي بالكامل. كان يتمتّع بحب استطلاع مرح وعاطفي عن عالمه. كان عقله يعيده إلى حقب غابرة من الماضي واجداً متعة باكرة ومتواصلة لعلم الآثار، كما قاده إلى الفضاءات الرحبة ليجد متعته القصوى تقريباً في الترحال وفي استكشاف الصحارى. وقد وضع كل معرفته وما كان يمثّله بدون تحفظ لخدمة السودان. لقد كان هناك زمن ما كان يطيق أن يُنفى من وطنه الأم نظراً لحبه العميق له. ولكن، ونظراً لأن حب الناس والأشياء من حوله كانت ضرورة له، فلم ينقض وقت طويل قبل أن يرى خلف سطح شمال السودان القاسي والغريب، الكثير الذي يثير الانتباه والعاطفة ويتطلّب البذل، مما ولد حباً جديداً من الحب القديم. وعندما توثق ذلك الرباط أصبح شاملاً. لم يرسم أي حدود - كما كان سائداً في مجتمعات موظفي المستعمرات - بين جنبي حياته، بين الحياة الإنجليزية في الوطن والحياة في البلد البعيد حيث مقر عمله، أو في السودان بين الساعات الخاصة التي كان يخلد فيها للراحة والمتعة مع زملائه من البريطانيين من جانب، وساعات العمل العام في مكتبه وتعامله مع المواطنين. كل جنب يتدفّق في الجنب الآخر مثريين بعضهما بعضاً.

ولو أنه توصل إلى تهذيب الإدارة دون وعي تقريباً إلا أنه أدرك أن ذلك غرض يتطلب أن تشرع فيه الحكومة بوعي، وقد استعمل كل نفوذه لتحقيق ذلك. وعندما كان يعمل تحت ضغوط غير محتملة لإدارة شئون البلاد الرئيسية، وحتى في الأيام الأخيرة عندما كان يعالج مشاكل الحرب الصعبة والروتينية، كان واعياً لحتمية جني القروي السوداني، بتعدد أنماطه، للفائدة المنتظرة من الحكومة ومن النصر. وكما استشهد هو بتولستوي «فقط عندما شعر أنه في حلف مع القروي تمكن عندها من توجيهه». وقد كتب عندما كان مديراً لكردفان: «حتى هنا في الأبيض بمقاهيها المترفة وفي جو النميمة والحسد يمكننا أن نلمح الوجوه المتطلّعة للملايين من سكان كردفان

المحتاجين لمساعدتنا». كان يثور على حياة الرئاسة لأن في المدن الثلاث المكتظة بالسكان حول ملتقى النيلين كان من المستحيل أن ترى رجلاً يستخدم طورية أو تسمع خرير السواقي وهي ترفع قداديس مياه النيل بجهد لتروي الأرض العطشى[١].

هذه الصفحات تضج بالشواهد عن معاناة نيوبولد من انعزال الحكام عن الناس الذين يحكمونهم. كان دائماً يعظ بعدم إغراق الفرد في المجموعة وأن تحطيم التفرد هو تحطيم للأخلاق، وأن الإصلاح يجب أن يكون نوعياً وليس كمياً. كان جهاز السودان الإداري أصلاً يتحلى في تقاليده بالعطف والكياسة نحو رعاياه، ولكن نيوبولد قوّى وكثّف تلك التقاليد. كان ذا قناعة بأن الحضارة الأجنبية الطاغية والتي فرضت رغم أنف السودانيين، بموجب الفتح، يمكن في الحقيقة أن تكون مفهومة وحتى جاذبة لهم. وليقدم لهم تلك الحضارة ظهر كأنه أتاهم من خارج أسوار القوة الأجنبية وفي نفس الوقت بمحاولته أن يفهم ويقدّر حضارتهم، قد استدرجهم خارج اكتفائهم الذاتي الصلب والمعارض ليفسح مساحة واسعة للإلتقاء. إن مثل ذلك التصالح لا ينجز إلا بتضحيات إنسانية جسيمة، كأن يقدم البشر طواعية المادة المطاطية اللينة التي نسجوا منها ليهمدوا ارتطام الكينونات الكبيرة والقاسية مع الأفكار التي ينشدون لها الانسجام، أو لتجاذبها في ما بينهم لما فوق قوة الاحتمال تقريباً.

وعند دراستنا لنيوبولد كوكيل لحكومة استعمارية ربما نجد أنه قد نجا من قلق ذهني واحد. فهو لم يتشكك في أساس الإمبريالية ولم يعذب نفسه بالارتياب من المهنة التي التحق بها. لقد كان مثل كثير من زملائه في خدمة السودان وفي مستعمرات أخرى، لكنه كان أكثرهم تروياً وفعالية. لقد رضي بالعلاقة الإمبريالية كإرث تاريخي وبدأ من العمل لتحريكها لمسافة أقرب لمطالب ضميره المسيحي ولذوقه الخاص المتحضر.

وإذا ما اقتربنا إلى صميم عمل نيوبولد يمكننا أن نجد مغزى عاماً ثانياً ولكنه محلي في ما يتعلق بالمهام الإدارية التي واجهته في سنوات خدمته في السودان خصوصاً

(١) كانت هناك، في الواقع، واحدة من تلك السواقي أمام منزل أحد رجال الدين في الخرطوم، وكانت رؤيتها مصدر متعة عظيمة لنيوبولد.

خلال السنوات الأخيرة منها. ويمكننا أن نراه يتعامل في أحوال السودان الخاصة والمعزولة، مع نفس المشاكل الكبيرة التي واجهت بريطانيا في الهند والتي لا تزال تتطلب الحلول في كل المستعمرات تقريباً. فبعد فرض القانون والنظام وكسب الثقة جاء بناء جهاز الحكم المحلي لمجتمع القبائل والمجموعات الحضرية، وترك جهازي القانون والمحاكم (المدني والشرعي) للعمل جنباً لجنب بدلاً من التوفيق والتنسيق بينهما، والمهمة الحساسة الخاصة بإلباس التعليم الغربي لمجتمعات تكونت في بيئة مختلفة فيزيولوجياً وذهنياً، وإدخال مبادئ الاقتصاد الغربي في مجتمعات فلاحية قروية أو رعوية متنقلة. بعض هذه المهام الإدارية تتطلب التعليق.

ربما كان الحكم المحلي هو المهمة الكبرى لنيوبولد مقارنة بالمهام الأخرى. لقد استوعبت السلطات السودانية مبادئ الحكم غير المباشر واتخذت نظام نيجريا نموذجاً وطبقته في مرحلة متأخرة في السودان في ظروف غير ملائمة. وقد تبع ذلك توجّه سبقت فيه كل المستعمرات الأفريقية الأخرى نحو إيجاد نظام أكثر منهجية للحكم المحلي وأقرب للنموذج البريطاني، علماً أن نيوبولد والذي اضطلع بالدور الأساسي في البناء الجديد، قد بحث في كل أرجاء العالم عن نظام يلائم تجربة السودان. إن أهمية عمل نيوبولد في هذا الجانب لا تحتاج منا لتأكيدٍ حيث الخطابات والوثائق التي ستتبع ستلقي الضوء الكامل والمقارن لهذه المسألة الكبرى التي تهم جميع حكومات المستعمرات.

أما بالنسبة للمهمة الاقتصادية فكان من الطبيعي أن يشعر نيوبولد بالأسى المعتاد - وقد نقول اللوعة - بشكل خاص وحاد، كأي مندوب استعماري فاضل يضطر أن يراقب عن كثب ضغوط القوى الحديثة، والتي يساعد هو نفسه في زرعها، على المجتمعات الصغيرة والضعيفة تحت رعايته. لقد كان عليه أن يتعامل مع حالتين رئيسيتين من هذا النوع المؤلم. كان حبه الأول لقبائل البجا رعاة الإبل بالقرب من البحر الأحمر. لقد تأثر جداً من واقع الصدمة من جراء فرض زراعة القطن على أولئك الرحل القدماء، ذوي الأوجه الوسيمة والشعر الكث الجعد الذين ذكرهم

كيبلنج في أشعاره، والذين لا يجيدون الزراعة. وكما سنرى في هذه الصفحات فقد ملك نيوبولد الشجاعة ليعترض على تلك السياسة ويغيّر اتجاهها. ثانياً كان عليه التعامل مع مجتمعات جبال النوبة الصغيرة والوثنية والمفعمة بالرجولة والذين أجبرتهم الغزوات العربية على الاحتماء بجبال كردفان العصيّة. لم يوافق نيوبولد على قسرهم وإنما استمالهم بالملاطفة والتملق لقبول مبدأ المواطنة في النظام الاقتصادي والسياسي الجديد والذي اجتاح القرى العربية كمدٍّ ثانٍ وأصبح الآن محيطاً بجبالهم الحجرية العصية. في الحالتين اتخذ نيوبولد الخط «العاطفي» كما يسميه العمليون الذين يستعينون بالمجاز البشع «إنك لا تستطيع عمل جعة (أومليت) بيض دون كسر البيض» لتبرير حتمية دعواهم. وكان بمقدور نيوبولد أن يكون عاطفياً بمجرد أن ينفض يده عن الموضوع بتحسر غير مجدٍ. في الواقع فإن تسخيره للعاطفة لسنوات العمل الإداري المتأني، برهن على أن العطف لا يقل قوة أو عناداً من الحرص على الإيمان بالقضاء والقدر.

كان نيوبولد في المركز وفي الإقليم يتعامل مع هذه المهام وأخرى نجدها ضمن هذه الصفحات ـ سنشير لاحقاً لسياسة التعليم ـ بطريقته وفي ظروف السودان الخاصة، كمسائل تكاد تكون عامة في كل الإمبراطوريات الإستعمارية. كما نجد في أواخر أيام عمله عندما عين سكرتيراً إدارياً، يجابه أحداثاً أخرى ليست ذات مدلول تمثيلي فقط، مثل انتقال السلطة الإمبريالية، بل ذات أهمية أساسية للسودان وبعلاقة لصيقة بالحرب العالمية الثانية وبعلاقة بريطانيا بمصر. تلك هي الأحداث والسنوات التي تغطي أكبر مساحة في هذا الكتاب حيث إننا ندخل في قلب دائرة دراستنا، وعلينا، إذا رغبنا في تقييم مغزاها، أن نفحص بدقة أحوال السودانيين التي كان نيوبولد نفسه تفهّمها واستوعبها. إنها رواية من أربعة فصول متزامنة: العلاقة مع مصر، الحرب العالمية الثانية، الإجراءات التي اتّخذت تجاه التعليم ليواكب تطور الحكم الذاتي، وأخيراً الموضوع الأهم لكتاب ضمن هذه السلسلة ـ التطور الدستوري ومعاملة مؤتمر الخريجين.

لا بد من اختصار التعليق على المواضيع الثلاثة الأول. أولاً مصر - يجب أن نتذكر أن نيوبولد وزملاءَه كان عليهم تصريف كل أعمالهم تحت التدقيق المتهور واللاذع من جيرانهم من ناحية الشمال ونفوذهم المعتاد. لقد سبق لمصر فتح السودان، ثم شاركت بريطانيا في إعادة فتحه، ووقعت مع بريطانيا الإتفاقية الثنائية، وكان علمها الأخضر يرفعه الضباط البريطانيون بجانب علم بريطانيا بكل احترام واستفزاز. ومع ذلك فقد حُرمت مصر من المشاركة الفعلية في إدارة السودان أو اقتسام السيادة عليه. هذا أمر تصعب مناقشته خصوصاً في الوقت الحاضر حيث وصلت العلاقات البريطانية - المصرية إلى أسوأ حالات الخصام في ما يتعلق بالسودان[٢]. العلاقة بين البلدين والتي بدأت بتدخل بريطانيا في مصر عام ١٨٨٢، كانت عبارة عن شراكة مفروضة بين بلدين غير متكافئين وغير متجانسين. وقد زادت حدة التوتر كلما ازدادت مصر قوة ووعياً بذاتها. وقد قاومت القيود التي طوقتها والتي فرضت عليها أيام ضعفها وفقرها. كان إرثها التعس والموسوم بالاضطهاد والفساد في الماضي وخلافاتها الاجتماعية والسياسية العميقة كانت ستجعلها شريكة غير مريحة على أي حال. ولكن في سَوْرة غضبهم ضد ما شعروا به من إذلال بريطاني، حاول القادة السياسيون المصريون من وقت لآخر إلحاق الأذى ببريطانيا عن طريق السودان. لقد تسبب اغتيال حاكم عام السودان، السير لي ستاك، في القاهرة والتمرد الذي أثارته مصر في السودان عام ١٩٢٤، في تحويل عزوف الموظفين البريطانيين عن التعاون الإداري مع المصريين إلى تصميم راسخ لمنع مصر من التدخل في شئون رعاياها في السودان مع المحافظة بحذر شديد على حقوق مصر في مياه النيل.

وطبقاً لشخصيته ومعاييره الإدارية وتفانيه في خدمة السودانيين، كان من الطبيعي أن يتمسك نيوبولد بوجهة نظره تلك بشدة. وقد قابلت مصر عزلها شبه التام والذي لم تلطّفه اتفاقية عام ١٩٣٦ بأي قدر، من أي نصيب في إدارة السودان، بمضاعفة جهودها لإثارة القلاقل وشراء موالين لها في السودان. ولو استعمل قادتها

---

(٢) كتب ذلك قبل تنحية الملك فاروق. وعندما تتم المراجعة في سبتمبر ١٩٥٢ نأمل أن يكون الأسوأ قد ولى.

الحكمة والاعتدال للتعامل بمقتضى الاتفاقيات المبرمة وبابتعاث موظفين أكفاء ومتعاونين ليمثّلوها لما أصرّ البريطانيون على سياسة الإقصاء الصارمة. وللأسف كان الإسراف في حياة مصر السياسية يصِم أي مرونة تجاه بريطانيا بالخيانة التي تعاقب حتى بالإغتيال. ليس أسهل من اتهام مصر بأنها أسوأ عدو لنفسها، ولكن ألم يكن في الوسع عمل المزيد لإنقاذها من نفسها؟ يعجز البريطانيون في كثير من الأحيان عن التعامل مع الاضطراب العصبي للدول حتى وإن اقتضت مصالحهم تخفيفها. والسودانيون، مع عدم إدراكهم لذلك لمدة طويلة، كانت لهم مصلحة طاغية في تخفيف مرارة المصريين. كنت أحياناً أتجرأ بمجادلة نيوبولد بأن حكومة السودان قد استسلمت بسهولة للإغراء بتحويل أنظارها بعيداً عن الشمال، ومن الحقائق غير السارة والتي تعطي مصر بموجب الاتفاقيات على الأقل حقوقاً متساوية مع بريطانيا في السودان، وسيأتي يوم عصيب تصرّ فيه مصر على حقوقها نتيجة تراكم المرارات بسبب الإقصاء. كان يمكن تقديم تنازلات سايكلوجية وليست سياسية مع محاولات أكثر لمقابلة وتنوير الرأي العام المصري مهما كان حجمه، للمحافظة على شعرة معاوية، مهما كانت رفيعة، عبر هوة الأغراض والأفعال. كانت تلك قضية يصعب الترافع فيها، ولم يتأثر نيوبولد بها لأنه كان يشعر بأن كل غرائز البريطانيين ومصالح السودانيين تدعمه. إن أحوال وأفعال وتصرفات مصر عام ١٩٥٢ وموقف السودان السليم بالمقابل يبدو مطابقاً لوجهة نظر نيوبولد. ومع ذلك فإن من مصلحة السودان أن يحتفظ بعلاقة حسنة مع مصر، ومرارات مصر وجهلها تجاه جارتها من ناحية الجنوب يظلان العقبتين الرئيستين نحو تحقيق ذلك.

العلاقة مع مصر وبناء المؤسسات الدستورية لا يمكن فصل موضوعهما عن موضوع الحرب وستظهر الفصول الخاصة بهم الكثير. ويمكننا أن نرى تأثير الحرب على الحكومة وكيف كوفئ الحكام لحسن إدارتهم لمدة أربعين عاماً بثبات السودانيين وولائهم عندما كان حكامهم في خطر. وقد أحطنا علماً بأهمية السودان كمركز مواصلات، ليس فقط من الشمال للجنوب، ملبياً بذلك آمال سيسل رودس بربط رأس

الرجاء الصالح بالقاهرة جواً بعد فشل مشروع الطريق البري والسكك الحديدية؛ بل أيضاً عابراً القارة غرباً - شرقاً عبر الخرطوم. يمكننا أن نتعلّم الكثير هنا عن مغزى أفريقيا الاستراتيجي من الفصول اللاحقة التي تلقي الضوء على التاريخ السياسي - العسكري للحرب في هذه المنطقة. ولكن هذه الصفحات وعن غير قصد، قبل كل شيء، هي سجل للشجاعة. فكما في بريطانيا، أيضاً في السودان كان هناك القليلون في القيادة ممن يعلمون مبلغ الخطر في الأشهر التي بلغت فيها الأزمة أسوأ حالاتها، وقد تحملوا عبء المعاناة نيابة عن رعاياهم. وبكل المقاييس المنطقية، عند دخول إيطاليا الحرب عام ١٩٤٠ كان الوضع في السودان بائساً. فقد أخذ على حين غرة وكان بدون دفاعات تقريباً بين جبهتين، وكانت القوات الإيطالية معدة إعداداً حسناً وجاهزة للإنقضاض على سهول السودان من حصونها الأثيوبية. وبدا السودان كقاعدة أمامية لبريطانيا محكوم عليها بالهلاك كما كانت بريطانيا نفسها محكوم عليها بنفس المصير. كان نيوبولد وحاكمه العام غارقين في خضم من المسئوليات الجديدة والعاجلة والتي لم يكن لديهما موظفون أو معدات أو خبرة لها. كما كانوا يتوقعون كل ليلة أن تقصف المدافع عاصمتهم غير المحمية بالقنابل ومع ذلك فقد حافظا على تلك الثقة في مقر رئاستهما - تلك الثقة التي تكسب المعارك في الجبهات، أو تضمن عدم نشوب المعارك أصلاً. ما كان نيوبولد يسمح بالكلام بأن السودان غير محمي، أو، وهذا الأهم، أن السودان ليست له رغبة في الدفاع عن نفسه. كان العدد القليل من الجنود السودانيين، الذين يظهرون ويختفون على طول حدود السودان الجنوبية - الشرقية المحتلة، مثل جيش في مسرح، يراوغون ويقاومون جيوشاً إيطالية تفوقهم عدداً وعتاداً. وقد نجا السودان من الاجتياح، كما يبدو، بمعجزة.

وبزيادة أعداد وأحجام الملفات المتعلقة بالحرب والعلاقات الخارجية المتراكمة على مكتب نيوبولد، كان نيوبولد، بدون شك، يسعد برؤية ملف خاص بالتعليم. لقد ولد نيوبولد معلماً. وكان الدور الذي يناسبه أكثر من سواه في جميع ما اضطلع به من أعباء، هو دور المدرس المتحفز والمتواضع والذي يشرح لمدرسته (السودان) أفضل ما يعلمه

عن تاريخ وخبرة وطنه. لقد قيل ما فيه الكفاية مما يثبت بأن نيوبولد كان يؤمن بقوة أن منح السودانيين مؤسسات غربية يرغبون فيها بدون تعليم غربي وتأثير حضاري سيكون عديم الفائدة، كمن يقدم سيارة بدون وقود يحركها. إن توسع التعليم وسط المسلمين والوثنيين، والمركز الثقافي بالخرطوم، والإرتقاء بكلية غردون لتصبح جامعة، وابتعاث الشباب السودانيين في زيارات لبريطانيا - تلك كانت من أمتع النشاطات وأكثرها فائدة في فترة نيوبولد كسكرتير إداري. ونجد روح تلك المواضيع في الوثائق والمحاضرات المدرجة في الجزء الثاني من هذا الكتاب، بعضها كان خطباً ألقيت خلال إدارته أثناء الحرب عندما كان يسرق ساعة من زمن عمله لتحضير ما كان يود أن يقوله. لقد أملت عليه شجاعته وتحرره أن يتوسع في تعليم التاريخ الغربي والسياسة الغربية بدلاً من تقليصه وإطلاق أيدي المعلمين في توفيره بالرغم من توقعه كإداري بالمزالق والمخاطر التي قد تسبب اهتياجاً خطيراً.

ومع ذلك، وعندما نأتي إلى أهم عمل لنيوبولد كسكرتير إداري، وهو التطوير الدستوري، يبدو لنا وكأنه أخذ على حين غرة بالنسبة لمؤتمر الخريجين. ولكن قبل أن نناقش الدور الذي لعبه هنا، علينا أن نلقي نظرة على خلفية الموضوع.

إن حكومة السودان كانت تحكم شعباً مذعناً سياسياً لنحو أربعين عاماً. لقد كانت هناك حادثة واحدة من القلاقل بإيعاز من مصر عام ١٩٢٤. وفقط في عام ١٩٣٦ عندما أبرمت الإتفاقية البريطانية - المصرية وأشارت لحقوق السودانيين دون مشاورتهم على بنودها، حفز ذلك المجموعة الصغيرة من السودانيين الذين تلقوا تعليماً غربياً للحراك السياسي والتنظيم. وبما أنني كنت في السودان حينئذ وقابلت مجموعات من أولئك الشباب في منتدياتهم، فقد تمكنت من مشاهدة بعض ذلك التلمس نحو فكرتيّ الوطنية والحرية. وقد كان من المستغرب له جداً عند وصولي للسودان في ذلك الوقت أن اكتشف أنه لم يتم أي نوع من تخفيف أتوقراطية الحكومة المحضة والتي لم يكن لها بذلك الوقت أي جهاز رسمي للتشاور مع السودانيين أو التفكير في ذلك الاتجاه. لقد كان من الصعب عليَّ أن لا أعلق بأن حتى الحكومة المصرية المستبدة

بدأت محاولات لتشكيل مجلس أعيان منذ القرن التاسع عشر. إن العلاقات الشخصية الطيبة بين البريطانيين والسودانيين بمختلف مراتبهم والتشاور غير الرسمي بدا لي ليس عذراً كافياً لعدم الشروع في تشكيل مؤسسات مجلسية رسمية. فقط بمثل تلك المجالس كان يمكن للسودانيين تعلم أسس عمل الحكم المركزي والبدء في بناء وحدة وطنية حقيقية داخل الوحدة الاصطناعية التي رسمت القوة الأجنبية حدودها. وإلا فمن الواضح أن تأخير قيام حركة سياسية لمجموعة مثقفة كسكان مدن السودان وضفاف نيله لا بد أن تفرض نفسها خارج الدستور. وقد أثرت هذه المسألة في عديد من المرات مع نيوبولد، وكان كعهده دائماً مستعداً لتقبل ومناقشة النقد. وإذا ما بدا من الخطابات التي ستلي أنني كنت أضغط لقيام مجالس مديريات فذلك لم يكن من قبيل الإقتناع بأنها الأفضل في حد ذاتها حيث أن المديريات نفسها لم تكن وحدات حقيقية ولكنها تمثل جهازاً وسطياً بين الإدارة الأهلية والمجالس المركزية، أو كهيئات انتخابية لمثل تلك المجالس.

لا داعي أن نستبق الرواية التي يرويها المستر هندرسون في كتابه هذا والتي ترويها الوثائق المضمنة فيه أيضاً. وبما أن النقد الوحيد الذي وجهه السودانيون لنيوبولد يتعلق بمعالجته لهذا الموضوع فلا بد من التعليق[٣]. لقد وجد نيوبولد نفسه كسكرتير إداري في مطلع عام ١٩٤٢ مجابهاً بعدة مطالب دستورية من مؤتمر الخريجين المعيّن من نفسه والمكوّن من خريجي المدارس ومن أفندية المدن. يلوم السودانيون نيوبولد على رده المتعسف على خطابات لجنة المؤتمر في ربيع وصيف ١٩٤٢ في التسبب بتصدّع المؤتمر إلى جناح معتدل وآخر متطرف توجه ناحية مصر للمساعدة[٤]. أضف لذلك فإن تشكيكه في أهلية المؤتمر للتحدث باسم البلاد قد قاد الجناحين، في بحثهما عن أسهل الطرق لتكوين حركة شعبية، وطلب العون من الطائفتين الكبيرتين اللتين يتبعهما مسلمو شمال السودان. وقد قاد ذلك للفرقة والتطرف والفوضى المحبطة

(٣) انظر في هذه السلسلة، مكي عباس في كتابه «مسألة السودان»، ١٩٥٢، صفحة ١٠٧ وما يليها.
(٤) الحقيقة أن المؤتمر قد انقسم على نفسه تلقائياً قبل هذا التاريخ.

للأغراض الطائفية والسياسية. لن أتجرأ بإصدار حكم نهائي في هذه المسألة العويصة، ولكني فقط أبدي بعض الملاحظات. قد يعتقد القرّاء أن نبرة خطابات نيوبولد للمؤتمر في ربيع وصيف ١٩٤٢ كانت حادة وبدت كأنها مغايرة للروح الليبرالية التي كانت تتسم بها حواراته مع قادة المؤتمر وكذلك بروح مذكرته الضافية للمجلس التنفيذي بتاريخ ١٠ سبتمبر[٥]. ويجدر بنا أن نتساءل حقيقة كم من حكومات المستعمرات في مقدورها أن تنشر وبهذه السرعة تقريراً سرياً بمجرد اندلاع هياج سياسي.

يمكننا أن ندلي بعدد من أسباب التناقض الواضح بين آراء نيوبولد وفعله. **أولاً** ومهما كانت آراؤه، فإن قراراته الرسمية كانت تتطلب الموافقة عليها من الحاكم العام والمجلس التنفيذي بأكمله. **ثانياً**، هو وهم كانوا يتعاملون مع الأمر بها ورثوه من عدم بصيرة بمثل هذه الأمور مما سبقهم من إدارات في الماضي. **ثالثاً**، كان نيوبولد وحكومته يعملون وهم في عزلة غير مألوفة، فما كانوا مساءلين مباشرة، لا من البرلمان ولا من الشعب البريطاني نظراً لوضع السودان الغامض، كما حرموا من الدعم والخبرة اللتين كانت توفرهما وزارة المستعمرات البريطانية لمستعمراتها الأخرى. وقد وقع على عاتق القلة من كبار الموظفين بحكومة السودان الاضطلاع بابتكار السياسات تقريباً من أفكارهم واجتهاداتهم الخاصة. ورابعاً، يجب أن لا ننسى أن ذلك التحدي برز عندما كانوا هم والسودان منهمكين في التوتر والقلق بسبب الحرب التي كانوا يكابدون فيها للبقاء، كما برز أيضاً في أحلك أيام تلك الحرب مما دعا نيوبولد لأن يصرخ «دعونا نهزم رومل أولاً».

لكل تلك الاعتبارات الخاصة يمكننا إضافة اعتبار آخر عام. كان نيوبولد يواجه أصعب امتحان خلقي وسياسي للحكم الامبريالي. إن أول احتجاج ضد سلطته، بطبيعة الأشياء، لا بد أن يقدم من مجموعة تفتقد الخبرة وتمثل نفسها فقط. يمكن استيعاب مثل هذه الحركة دستورياً، ولكنها لن تهمد لمجرد أنها وجدت منبراً في مجلس

(٥) يرجى الاطلاع عليها في مكان آخر من الكتاب.

تنفيذي. ستكون المجموعة بالتأكيد غير مُمَثِلة، وغير مؤهلة، وغير كفؤة لتقديم حكومة بديلة، بل ولا حتى قادة للمشاركة في مسئوليات الحكومة الهامة. لا بد للفجوة بين كفاية الحركة الفعلية والكامنة أن تجسر، كما وأن الموقف العاطفي كان على وجه يتعذر فيه الوصول لحل في جو من المعقولية الهادئة. ولم تكن العاطفة مقصورة على الطرف السوداني فقط. إن خدمة قوامها موظفون بريطانيون، اشتهرت حكومتها بالخبرة والأبوية والأتوقراطية، والتي لنحو خمسين عاماً قامت بواجبها خير قيام، لا بد أن تكون ردة فعلها تلقائية منذ أول تحد يهدّد فوراً سياسة بلدها (بريطانيا) وأداء ومُثُل موظفيها ومصالحهم الوظيفية.

قد تبدي الوثائق المنشورة في هذا الكتاب أن نيوبولد قد تأثر بالصراع المتكرر في بريطانيا لإيجاد حل للمعضلة التي تتمثل في أن بريطانيا تُحَكَمْ ديموقراطياً بينما تحكمُ في الخارج أتوقراطياً. وإذا سُئلنا «هل نجح في ذلك؟» فلا بد من إضافة سؤال آخر: «ما هو النجاح؟» في مثل هذه الحالة، وهذا سيقودنا مرة أخرى لمناقشة أسس السياسة البريطانية، الشيء الذي لن نتمكن من الخوض فيه الآن. أضف لذلك أن من الصعب عمل تسويات سياسية كبيرة في أي مكان كان بكياسة تامة واتفاق شامل، وخصوصاً في البيئة الاستعمارية. وربما ساعد وجود نيوبولد في منصب السكرتير الإداري في مرارات أعظم نسبة لأنه آخر من يوصف بالأتوقراطي، ولعطفه على الشباب وتأييده لأفكارهم، ولحرصه على عقد صلات صحيحة وشخصية مع قادة المؤتمر. لقد فتح نيوبولد ذهنه وذهن زملائه في القيادة لكل الأفكار والتجارب الخارجية، وأوصلها بأفضل ما في وسعه من استطاعة إلى أفراد الخدمة المنتشرين في كل مكان، والذين قد يصعب عليهم تقدير مغزى الأحداث في العاصمة مقارنة بخلفية الكمونولث وحتى العالم.

وحتى لو أظهر فحص أشمل لكل البيّنات أن معالجة نيوبولد للأمور لم تكن مبرأة من الخطأ، خصوصاً في ما يتعلق بتأخير تشكيل مجلس نيابي فأن ذلك لن يبرهن عدالة الناقدين السودانيين في بحثهم لتفسير فقدانهم للوحدة وانحرافهم عن طريق

القيادة السياسية القويم. إنه قدر رواد الإصلاح المحتوم أن ينقسموا إلى مجموعة معتدلة وأخرى متطرّفة: الإستغاثة بمصر، أو بالأحرى من مصر، لا بد أنها كانت إغراء لا يقاوم لأسباب تاريخية وأخرى أقل اعتباراً. وربما فشلت أي سياسة في ذلك الوقت من إنقاذ ونَشْل بواكير القومية السياسية من الغرق في خضم بحور الطائفية الدينية الأكبر والأقدم. في كل الأحوال، وبغضّ النظر عن درجة التأخير أو الصرامة، فلحكومة السودان رصيد وافر من ثقة السودانيين فيها ـ وكانت مساهمة نيوبولد في ذلك الرصيد كبيرة للغاية ـ تمكنها من المضي قدماً تحت إدارة صديقه وخلفه المقتدر، السير جيمس روبرتسون، في مناخ من التعاون يكاد يكون غير مسبوق لمثل هذا الانتقال للسلطة تقريباً.

قبل أن نترك هذا الموضوع المهم يجب أن نتذكّر أن خلق جهاز تشريعي هو جزء واحد من أجزاء عملية تطوير الحكم الذاتي، ولو أنه الجزء الذي يسرق عادة أضواء التاريخ. لقد كانت هناك ثلاثة أجزاء في برنامج نيوبولد وكل واحد منها يجب ان يكون في وضع متساو مع الأجزاء الأخرى.

لقد ذكرنا شيئاً عن التعليم والحكم المحلي، وعلينا أن نلاحظ أن جعل الحكم المحلي أكثر ديموقراطية، وخصوصاً في المدن، كان يدفعه نيوبولد إلى الأمام حتى النهاية. وبرهن، عندما بدأت عملية انتقال السلطة الحقيقية، على أنه أعطى تدريباً ممتازاً لبعض القادة السياسيين والموظفين السودانيين.

الجزء الرابع كان سودنة الخدمة المدنية. قد لا تكون نتائجها مثيرة للإعجاب ولكنها كانت متساوية في أهميتها مع الجزء التشريعي، كما كانت مهمة متواصلة وشاقة ومحرجة. في الجانب الأول كان هناك جهاز خدمة مطلوب منه التعاون في مهمة ستعود لزاماً عن طريق التخفيف إلى زواله الحتمي. وفي النهاية كان المتعلمون السودانيون توّاقين للترقية، غيورين من كل تباين، واثقين من قدراتهم، بالغين تارة ومتجاهلين أخرى ورافضين المعايير التي يحاول جهاز الخدمة الأبي أن يحافظ عليها. وموازياً لتطوير كلية غردون، وبتفصيل مقررات تدريب الإدارة، وضعت حكومة

السودان جداول مفصّلة لاستبدال الموظفين البريطانيين بسودانيين بشكل متصاعد بالنسبة للرتب العليا. ولكن الجداول لم تمنع الشذوذ أو تسمح بالتغيير في الجو السياسي. كانت التجربة تراجع باستمرار وكان نيوبولد يحث المديريات دائماً ببذل جهود أكبر لقبول السياسة والعمل على إنجاحها. تستمر عملية السودنة اليوم بخطى متسارعة ولن تصل إلى منتهاها إلى أن يغادر آخر موظف بريطاني موقعه، مورثاً، كما نأمل، تقاليد تمكّن الخدمة المدنية السودانية من أن تستمر في أن تكون مثالاً للإستقامة والإخلاص للدول المجاورة.

قبل أن نترك المسألة الدستورية لا بد من إبداء ملاحظة: فالوثائق المطبوعة في الجزء الثاني من هذا الكتاب يجب أن تجعله مصدراً مهماً لتاريخ السودان. فهي توضح كيف ولماذا اندفعت حكومة السودان، وهي المبتكرة دائماً، بقوة ونشاط في ما يختص بمشروع مؤسسات الحكم الذاتي في طريق مغاير للحكومات الإستعمارية الأخرى. ويمكننا أن نتقصى في هذه الوثائق بالإضافة لخطابات الممثّل الرئيسي لهذه الأحداث إثر نشوء استقلال السودان، بينما الكتاب الذي صدر في سلسلة هذا العام لمؤلفه مكي أفندي عباس يورد شرحاً وتعليقاً من سوداني كان مشاركاً أيضاً في الأحداث.

يتابع المستر هندرسون تاريخ نيوبولد إلى منتهاه، ويا لها من نهاية ملائمة. فبعد الأزمة الأولى التي انحازت فيها إيطاليا إلى الأعداء، وطّد نيوبولد نفسه لمجابهة معاناة الحرب الطويلة بما فرضته عليه من أعباء إضافية لاسيما أن أعباء الإدارة المحلية استمرت وزادت تعقيداً. لقد نجا من الموت في الحرب العالمية الأولى لتقتله الحرب العالمية الثانية في مكتبه. ليس لأنه لم يَنْصَعْ لكل المناشدات لأخذ عطلة في بلده بحجة أن الآخرين، وخصوصاً المتزوجين منهم، أحق منه بالمقاعد المحدودة في الطائرات، ومتعللاً بأن المسئولين في بريطانيا يحملون أعباء أكبر جسامة من أعبائه، وإنما لعدم رغبته أو قدرته في أن يتعلم كيف يحمي نفسه، حتى بما تتطلبه منه وظيفته الهامة من حماية مشروعة، من عطفه وأريحيته. وبينما كان الأباطرة والملوك والجنرالات ورؤساء الوزارات والعديد من شخصيات الاتحاد العظيم المشهورة يهبطون في الخرطوم من

الآفاق مطالبين بالاستضافة والتنوير وهم عابرون، ظلّ منزله مفتوحاً لأصدقائه الجدد والقدامى المتواضعين، كما كان يحرق الليالي في كتابة الرسائل الطويلة والشديدة الخصوصية، بخطه الواضح المتكوّر، تلك الرسائل التي كانت تبهج وتشجع متلقّيها، كما ساعدت أيضاً كثيراً في رفع معنويات أفراد إدارته المجهدين والمنهكين.

كان أثقل عبء عليه هو الحزن العميق الذي يشعر به عند وفاة صغار مرؤوسيه الذين التحقوا بالجيش أو صغار الضباط، مثل ابن اختي، والذين أسكنهم قلبه ومنزله عندما كانوا معسكرين في الخرطوم. لم ينقطع أبداً عن تسطير رسائل مطوّلة لأمهاتهم معبراً لا عن عاطفة عامة، ولكن عن الحزن الشخصي لفقد شخص عزيز من أسرته هو. هناك بعض الناس ممن ينزلقون عبر الحياة بسهولة لمحافظتهم على واجهة ناعمة لا يلصق فيها شيء. ولكن نيوبولد ما كان ليتحرك ياردة واحدة بين الناس دون أن يلتصق بهم، جامعاً لصداقات وواجبات جديدة. من ينزل معه في بيته يدرك أن تلك العاطفة الجيّاشة والمميّزة لم تشمل أصدقاءه وزملاءه فقط وإنما خدمه وأطفالهم وحتى الحيوانات التي تقطن منزله. إحدى ذكرياتي المحببة عن نيوبولد كانت عندما أخرج من منزله في الصباح الباكر للعدو فوق الحواجز في الأبيض وأجده منهمكاً في محادثة مع فرسه المفضّل «دود» كأنه يحادث فرداً من البشر. وعليه تجد أنه عندما ذهب إلى يوغندا في آخر الأمر، لم يكن ذلك بغرض الراحة أو ليتعلم كل ما هو جديد في ذلك البلد، وإنما ليعقد صداقات مع بعض صغار الطلبة الأفارقة في كلية ماكرري، مما تطلب تحرير رسائل مطوّلة لهم، غير ناسٍ أنهم قد لا يملكون ما يشترون به الطوابع ليردوا عليه. بين آخر ما حرّر من خطاباتٍ كان لأحد الطلبة من قبيلة الكيكيو اسمه قاساقا. كتب له: «أنا لا أنسى صديقاً قط»، ولكم يا ترى تمثّل تلك الكلمات الصدق المحض؟ ولكن قاساقا لم يكن يعلم في ذلك الوقت كَم كلّفت تلك الذاكرة نيوبولد.

قرّاء هذا الكتاب ممن لم يعرفوا نيوبولد إذا اطّلعوا على هذه المقدمة، قد يقرأونها بقدر طبيعي من التشكك. إن الإطراء اللفظي لشخصية رجل فاضل يندر أن يكون فاعلاً، خصوصاً لجيل ما زال يستاء من استعمال جدودهم المتكرّر وغير الكيّس لنماذج العظماء

والأخيار كوسيلة لرفع المعنويات. من المأمول أن يجد قرّاء هذا الكتاب في خطابات وأوراق نيوبولد ما يجعلهم يتعرّفون على شخصيته عن قرب وأن يشاركوا في تخيّل متعة صداقته ويثمّنوا مغزى مكانته كدليل للحكم البريطاني. ولكن ليس هناك ادعاء مثير للشك، بل الاشمئزاز أكثر من أن يوصف المرء بأنه كامل. وأنا كمحررة وصديقة أشعر، إذا كان عليّ واجب إضافي، أن أوضح بجلاء أنني لا أدعي صراحة أو ضمناً ذلك.

ولكن ماذا ندّعي؟ عن نفسي لا بد أن أوضح صراحة أنه خلال تجوالي ودراستي لسنوات طويلة في شأن الحكم الإستعماري، أن نيوبولد قد أظهر لي أعلى مستوى رأيته في أي إدارة استعمارية أخرى. بالطبع فتلك المعايير لا بد أن تكون شخصية، كما أن الصداقة رغم أنها مفتاح الفهم، تشكّل أيضاً إغراءً لا يليق بالدارس. ولكن إذا ما بدا للبعض أن الصورة التي رسمتها ودية أكثر مما يجب، فلا بد أن ندرك أنه من الصعب، وليس فقط لمودتي له، أن أنتقد كتابة سيرة صديق بعد سنوات قليلة من موته، وأيضاً لأن الرجل والأحداث لم يمضِ عليها وقت كافٍ للحكم عليهما. كما أكرر أنني لا أدّعي أن نيوبولد بدون أخطاء. لقد قامرت في هذه المقدمة بإثارة سؤالين عن سياسة نيوبولد تجاه مصر والمؤتمر، قد يساعدان الآخرين مستقبلاً في إيجاد أجوبة لهما. قد يكون هناك الكثير الذي يمكن إثارته بدون شك، وهناك استفسار ثالث يمكنني إضافته الآن: لاحظ أصدقاء نيوبولد وخصوصاً في الأيام الأخيرة، في بعض الأحيان أنه يميل إلى المماطلة في الشرح الذي تعذّر معه حصولهم على قرارات واضحة وحاسمة. هذا من دون شك عيب لأي إداري. ولكن ذلك هو الوجه المقابل للفضيلة ـ شعوره بتعقيد الأمور التي كان يتعامل معها وما يترتب عليها في النهاية بالنسبة للسودانيين. وكان يدرك أيضاً أن الحلول لتلك المعضلات لا توجد في رأسه ولا في إدارته ولا حتى في السودان. وقد فتح كل نوافذ عقله ـ للشرق الأوسط ولأفريقيا ولبريطانيا وللكمنولث وللعالم وللماضي كما للحاضر ـ مقتبساً من أفكار وتجارب كل تلك المصادر واختمرها في عقله ليضع سياسة تناسب السودان في القرن العشرين. كان بعض زملائه من البريطانيين يفضلون رئيساً أسرع قراراً وأكثر ثقة بالنفس، ومستعداً لكل الحلول. ولكن كان هناك نيوبولد واحد بين

عشرين من أعضاء إدارته المؤهلين، ولن يكون هناك خلاف عمّن يفضله السودانيون سكرتيراً إدارياً أو من سيذكرونه طويلاً.

إذا ما أصبح هذا الكتاب، كما آمل، مرجع دراسات للطلبة السودانيين ومؤرخي المستقبل، فإني أناشدهم، عندما ينظرون في ما يحتمل من قصور لحكامهم السابقين، أن يفتحوا أذهانهم لاحتمالات نفس الشيء لأنفسهم. الدول الحديثة تبحث عن الخرافة والأساطير في أصولها لاستشعار الفخر والثقة. ومع أنه في ما مضى كانت الأساطير تتحدث عن نجاح كفاح أبطالها ضد الأعداء الأشرار، فهذا لا ينطبق بالطبع على ميلاد دولة تحت الحكم البريطاني في منتصف القرن العشرين: فالسلبيات والإيجابيات في القصة معقدة للحد الذي يصعب فيه تصنيفها. بالنسبة للإيجابيات، إذا ما أحب نيوبولد السودانيين فلأنهم استحقوا عواطفه ولأنهم بادلوه حباً بحب. لقد قال مكي أفندي عباس، أحد السودانيين المنتقدين للحكومة، عند موت نيوبولد: «نحن نعلم أنه مات من الإرهاق. كما نعلم أن حافزه عندما أرهق نفسه حتى الموت لم يكن مجرد سداد لدين ولكنه كان لأسباب أكثر سمواً ـ كان ذلك حبه للسودان، وعندما كان يضيق بعمل مكتبه كان، كما يقول هو نفسه، يخرج ليتفرج على بعض الأطفال وبعض الأبقار وبعض (العيش) لأن رؤيته لتلك الأشياء تنعشه أكثر من أي شيء آخر»[٦].

مكي عباس الذي احتفظ نيوبولد بصداقته بالرغم من كل خلافاتهما السياسية، لم يكن السوداني الوحيد الذي أظهر إعجاباً بالسكرتير الإداري. فقد أبدت صحافة السودان الفتية والممثلة لكل الأحزاب نفس الإعجاب العميق والمتبصر. كما أن رئيس مؤتمر الخريجين نفسه وضع إكليلاً من الزهور على تابوته وعبّر نيابة عن المؤتمر «عن عميق حزنه لوفاة سير دوقلاس. إن كل الدوائر السودانية التي تقدر بصدق الخدمات الجليلة التي قدمها بتفان لأهل هذا البلد، ينعون فقده الأليم»[٧]. كما كتبت صحيفة

(٦) الرسالة الاخبارية ـ الخرطوم ٢٨ مارس ١٩٤٥.
(٧) صوت السودان ـ ٢٤ مارس ١٩٤٥.

«الرأي العام» السودانية: «لقد خبر السودان جيداً، وأحبه، وكان مخلصاً له، وأدرك أنه بتوجهه هذا كان يظهر حبه وتفانيه لوطنه»[٨]. وفي صحيفة «السودان الجديد» نقرأ: «تعرّف نيوبولد عن قرب بالراعي في فلاه والمزارع في حقله والتاجر في دكانه والأفندي في مكتبه... كان يؤمن بقدرة السودانيين في إدارة شئون بلدهم، كما أن مجهوداته الشاقة لتحقيق ذلك استنزفت قواه»[٩].

لا بد أن نتذكر عندما نقرأ هذه المقتبسات أنها من صحف أبعد ما تكون شبهاً بالصحف البريطانية وإنما من صغار صحافيي الشرق الأوسط الملتهب في أوج إسرافهم وحماسهم الوطني، وكانت الصحافة المصرية المتطرفة هي مَثَلهم. إن الذين يعرفون أجواء البلاد الإسلامية في هذه المنطقة قد لا يصدقون تلك الاقتباسات عن مسئول بريطاني كبير يمثل الاستعمار. ويجب أن نقرأها لا كتقدير لنيوبولد وحده، وإنما لنيوبولد والسودانيين معاً في إعجابهم المتبادل وهدفهم المشترك. أحرز نيوبولد تلك المرتبة لا لأنه كان يتحكم في السودانيين وإنما لأنه كان يحكم شعباً يملك خصالاً رفيعة: القتال بشرف وحسن الدعابة واحترام ديانتهم مما دعاهم لاحترام ديانته أيضاً. إن إعداد السودان الجديد والذي أولاه نيوبولد كرئيس للجهاز الإداري، كل ما جادت به خصاله العظيمة وأيضاً حياته، كان ابتكاراً مشتركاً سينظر له البريطانيون والسودانيون في ما بعد بفخر عام. إن التفاني والعطاء الذي طالب به السودان نيوبولد وغردون مع اختلافهما والذي قاد كليهما لأن يتركا جسديهما المتعبين في تربته الرملية، قد يوصف بالتبني. وقد يدّعي السودانيون، ولهم كل الحق، أن الشخصين ينتميان للسودان ولتاريخه بنفس قدر انتمائهما لوطنهما إن لم يكن أكثر.

كلمة أخيرة. بالنسبة لأولئك الذين لا يعرفون السودان أو المختصرات الفنية ولغة الناشطين المختزلة وهم يكتبون على عجل، قد يجدون بعض الإشارات في هذه الصفحات تبدو غامضة بعض الشيء. ولقد رأى المؤلف والمحرر عدم تحميل

(٨) الرأي العام ـ ٢٤ مارس ١٩٤٥.

(٩) السودان الجديد ـ ٣٠ مارس ١٩٤٥.

هذه الصفحات بمذكرات تفسيرية وترك الغموض كما هو. وأنا أؤيد نصيحة المستر هندرسون للقارئ بأن يواصل قراءته مطمئناً في أنه سيدرك لبّ الموضوع والذي رغم كل شيء هو الرجل نفسه. وإذا ما وجد القارئ النص متبايناً ومتعارضاً بإرباك فهذا من طبيعة الحكومات الاستعمارية. إنه، أو كان حتى الأمس القريب، عالم أوجب على الموظفين البريطانيين في المديريات أن يعالجوا بسرعة قضايا متعددة الخصائص والعناصر لما يقرب من مليون نسمة، مسلحين بالنيات الحسنة والتعليم الكلاسيكي، بينما أولئك الذين يخدمون في الرئاسة كانوا يقومون بنفس المهام ولكن بنسبة خمسة أو عشرة أضعاف. لقد ولّى ذلك الزمان، ولكن الجديد، يجري بناؤه الآن على قواعد وضعت على هذا النمط. وقد يكون من المفيد أن ما سطره أحد أولئك الإداريين المبدعين يوماً بعد يوم دون تفكير في الأجيال القادمة، لزم أن يجمعه أحد زملائه وأن تحرره إحدى صديقاته. ويصدر هذا السجل بعد سنوات قليلة من وفاته وفي ذات الوقت الذي يتولى فيه صديق آخر منصبه ويحل بها تضمنته سياساته والتي تبدو أنها على وشك التحقيق في نشوء سلمي لسودان مستقل.

مارجري برهام

كلية نيفيلد - أكسفورد

يونيو ١٩٥٢

مقدمة المؤلف

إن الغرض من هذا الكتاب هو وصف التقدم نحو الحكم الذاتي خلال الربع الثاني من القرن العشرين للسودان الإنجليزي ـ المصري بالاستشهاد بوثائق ورسائل رجل موهوب له القِدح المعلّى في توجيه ذلك التطور. كونه موهوباً فلا شك في ذلك، فقد كتب عنه صديقه و. ب. كندي ـ شو يقول: «في زمن أصبحت فيه كتابة الرسائل فناً دارساً أو منقرضاً كانت خطاباته الشخصية متعة نادرة»، ولكن صورته ستظهر من خلال التقاليد المتعارف عليها لإدارة المستعمرات البريطانية. إن اختلاف إنسانيته وعلمه وبراعته عن زملائه كان في الدرجة وليس في النوع.

وبفضل التقاليد البريطانية أصبح الحكم الذاتي في جميع أرجاء العالم مقبولاً كهدف أساسي للإدارة الاستعمارية. وقد يبدو من المفارقات أن الاهتمام السياسي في المستعمرات لا ينظر أبعد من الاستقلال في وقت تدرس فيه الدول القائمة تقليص سيادتها من أجل أمنها، ولكن البشر مجبولون على التركيز على خطوة واحدة كل مرة. إن الهدف ليس صعب المنال في مجتمع متخلف، ولكن مهمة بناء دولة حديثة بحكم ذاتي لا يمكن إنجازها في عقود قليلة. إنها مهمة لا تختلف كثيراً في المبادئ حيث الخبرة المكتسبة من منطقة واحدة ستكون محدودة الفائدة. قد تختلف الأحوال ولكن تبقى المعضلات الأساسية ثابتة. الإدارة هي فن توافق السياسة مع الأحوال، وخصوصاً للحالة التي تفرضها طبيعة البشر، والتي قد تجعل أنجع الحلول غير عملية. ولذلك

فإن الحكم الاستعماري دائماً ما يكون غير منصف، وعليه لا بد من تثمين رصد الإداري للصعوبات التي تواجهه يومياً وكيف تصدى لها. جلبت الحرب مشاكل جديدة وخلقت صعوبات أخرى ولكنها لم تؤثر على المهمة الأساسية.

النقطة الأساسية في صورة نيوبولد هي الإنسانية وقد لخص كندي - شو شخصية نيوبولد كشخصية إنسانية مبنية على علم الإنسانيات (الثقافة) - وخلفية علمية عالية. وفي مقدمة العمل اليومي العناية المخلصة والعملية والرفاهية للرجل العادي، رجل الشارع، والناس الذين يأتي ذكرهم دائماً في رسائله. كان دوقلاس نيوبولد رجلاً عادياً أصبح عظيماً، بعمل مستقيم وتواضع مكّناه من التعرف على حاجة الرجل العادي مهما كان لون بشرته، وببراعة من زيادة رفاهيته بكل ما يملك من قوة».

تلك الرفاهية لا يمكن بلوغها الآن في المستعمرات، كما كان الحال في الماضي القريب تحت نظام أتوقراطي خير. كانت ثقة نيوبولد في المؤسسات الديمقراطية الغربية موضع شك للكثيرين في السودان من بريطانيين وسودانيين نسبة لسوابق مصر وسوريا وإيران، ولكن السودانيين يملكون خصالاً قد تعطي سبباً للأمل في أن يقتفوا خطوات الهند وسيرلانكا والباكستان وليس خطوات دول الشرق الأوسط الأقل استقراراً.

ك. د.د. هندرسن

الفاشر، دارفور

السودان - ١٩٥

الجزء الثاني

القسم الثالث

شخصية دوقلاس نيوبولد

(أ) المسيحية والمواطن

محاضرة ألقيت في منتدى كاتدرائية الخرطوم
في يوم ١٢ فبراير ١٩٤٣

عندما طُلب مني أن أكون أحد المتحدثين في سلسلة محاضرات منتدى الكاتدرائية الجديد شعرت بالتردد، ليس لأنني لم أكن راغباً، أو لضعف إيماني بالمسيحية وعدم تقديري لمواصلة النقاش، ولكني كنت أرهب كلمة «محاضرة»، فأنا لست مؤهلاً ولا جديراً بمحاضرة أي إنسان عن المسيحية. ولكني وافقت في النهاية لسببين:

أولاً لأن القس هاربر طلب مني ذلك ولا أحد يرفض أي طلب للعم؛ **وثانياً** لأنني أؤمن حقاً بأن هناك حاجة ملحة لتطبيق فضائل المسيحية بطريقة أوسع وأعمق على حياة الفرد العادي، رجلاً كان أو إمرأة. ولتحقيق ذلك فعلى كل من يستطيع أن يساهم شخصياً ويدلي بشهادته في هذه الدراسة أو النقاش في هذا الموضوع أن يدلي بدلوه وخصوصاً الإنسان العلماني.

هناك نفور شديد وسط العلمانيين، من الحديث عن الدين مع الخاصة أو العامة، أحياناً بسبب الحياء أو التواضع، وأحياناً، في اعتقادي، بسبب انعدام الشجاعة الأدبية. الدين هو أعظم قوة كامنة في العالم، أقوى من الحكومات أو الأسلحة أو

الذهب، لا ينبغي أن يكون فتيلاً ضعيفاً يضيء فقط سرداباً أو كنيسة صغيرة بل يجب أن يكون لهباً يضيء العالم، ومشعلاً ساطعاً يمكننا مناولته لبعضنا البعض، تضيئه النار الإلهية التي تكمن داخل كل مخلوق.

ليست المسيحية حكراً على أحد، لا لكنيسة ولا لرجل دين، ولهذا قد إخترت العنوان: «المسيحية والمواطن» عنواناً لمحاضرتي. أذكر كيف طرح الكاهن ف. ر. باري كاهن كاتدرائية وستمنستر عندما حضر للخرطوم قبل ثماني سنوات فقط ليلقي الوعظ التذكاري بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاة شارلز غوردون، في مساء ٢٧ يناير ١٩٣٥ حيث قال:

> «إن الله لا يقطن غرفة المقدسات وملابس الكهنة. إنه ليس ملكاً خاصاً للمتعصبين من المتدينين. إن الله هو خالق الكون، ويعمل عبر الطرق الرئيسية للتاريخ: وما ينجزه في قلوب البشر عن طريق المسيح فهو يشاء أن يتحقق لكافة العالم... فلا بد أن يوظف المسيحي الموالي المواد الخام التي منحتنا لها الحياة لغايات الله الخيرة، وأن نستعيد النظام من الفوضى، وأن نوفق بين الجهالة والحقيقة، وأن نعيد القبح إلى جمال، وأن نحول النزاع إلى وفاق... تلك هي مهام مجتمع المسيحية. فالمدرسة والمصرف، والسكك الحديدية وقاعات المجالس هي من أدوات مملكة الرب ولا تقل شأناً عن جُرن المعمودية أو منبر الوعظ أو حاجز المذبح».

تلك هي مهام المجتمع المسيحي، وبالتالي مهام المواطنين الذين يشكلون المجتمع. أولئك المواطنين هم مجموعة عظيمة ومتعددة من مختلف الطبقات: الغني والفقير، الكبير والصغير، المهنيين من أطباء ومدرسين ومهندسين ومحامين وإداريين، وجنود وجنود بحرية وطيارين ومزارعين ورجال أعمال وأصحاب حوانيت، وعمال مصانع وحقول.

أي مقاطعة في إنجلترا، أو أي إقليم في السودان يذخر بمثل أولئك المواطنين. مهنتي أنا هي الإدارة، وليس هناك ما يمنع الإداري العلماني لإقليم أو مقاطعة من أن يتأثر بالخلق المسيحي أو تلك الفضائل المسيحية والتي تشارك فيها كل أديان البشر، وتحديداً هي: الإيمان بالله والإعتراف بفضيلة التضحية والمعروف والإحسان ونكران الذات.

في وقت مضى عندما تم تعييني كمدير لمديرية كردفان والتي هي أكبر مساحة من إيطاليا وسكانها حوالى مليون وربع المليون نسمة، قدرت أن المجموعة الصغيرة من الإداريين الذين يشاركون في مهام إدارة المديرية قد يستفيدون من أن يكون لمديريتنا صلاة خاصة بنا في كنيستنا المتواضعة ببرج جرسها ومدخلها المسقوف أسوة بكنائس القرى في إنجلترا. الصلاة الأولى كانت للسكان، المواطنين السودانيين من رجال ونساء وأطفال المديرية الذين يقطنون القرى النائية في الخيام والصحراء وعلى قمم الجبال. الصلاة الثانية لنا نحن موظفي المديرية الذين شرّفوا بالإهتمام بإدارة حياة أولئك المواطنين.

صلوات كردفان

إلى مواطني كردفان

«اللهم أنك القادر وينبوع الحكمة الذي بعنايتك الإلهية السامية تُسيّر كل الأشياء في الأرض، نتوسل إليك، برحمتك اللامتناهية أن تحفظ سكان وقبائل هذه المديرية كردفان... وأن تظللهم بحمايتك في المدينة والريف والجبال والأحراش والصحارى... ونتضرع إليك أن تقيهم كل الكوارث والمجاعات والأمراض وسفك الدماء... وأن تسكب في قلوبهم وعقولهم الفهم والإدراك والعطف وهي من أغلى هباتك حتى يتمكنوا من إشاعة السلم في خصوماتهم والعدل في مجالسهم والحب في منازلهم، وأن ينبذوا

أعمال الشيطان من حياتهم بشفاعة سيدنا المسيح عليه السلام. آمين».

إلى الإداريين وموظفي الحكومة في كردفان

«نسألك اللهم أن تهدي كل من يساهم في إدارة هذه المديرية بأي قدر ومهما كان جنسه أو عقيدته: أن تزوده بالإيمان والصبر والبصيرة، وأن تقيهم من زلة الأجسام والعقول، وأن توجه ضمائرهم ليوظفوا كل جهدهم مجتمعين لتحقيق السعادة الكبرى والرفقة لسكان هذه المديرية، دون حقد على أحد، وبإحسان لاتخاذ القرارات الصائبة لحل كل صعوباتهم ومعضلاتهم. علّمهم يا إلهي وأنت أحكم الحاكمين، أن لا يسرفوا في حياتهم ولا يفسدوا حتى يكونوا مثالاً لمن يعيشون معهم، ومكنهم يا إلهي قبل نهاية خدمتهم من أن يساهموا، كل حسب مقدرته وتخصصه، في إنشاء مملكتك على الأرض بشفاعة سيدنا عيسى المسيح عليه السلام. آمين».

لا يمكنني أن أبرهن أن أي منا قد تحسّن أداءه لأن بعضنا قد حاول أن يطبق مبادىء المسيحية على عملنا وعلى علاقاتنا مع الأهالي ومع بعضنا البعض. ولكني أعلم أن ذلك ساعدني في التغلّب على بعض الصعوبات الإدارية كوني وضعت تلك الصلاة نصب عيني في مكتبي.

قد يتساءل البعض كيف يمكن تطبيق المبادىء المسيحية في ورشة سكك حديدية، أو معمل كيماوي، أو مكتب تأمين، أو مجلس بلدي، أو أي مكان يمارس فيه الناس أعمالاً؟ أعتقد أن الإجابة هي أن الفضائل المسيحية يمكن تطبيقها بفعالية في كل مكان يعمل فيه الإنسان مع آخرين أو حين يكون عمله مؤثراً على حياة الناس - على صحتهم أو ثروتهم أو سعادتهم. وليس هناك أي مواطن لا ينتمي إلى مجتمع أو آخر - فرقة عسكرية، أو كلية، أو مستشفى، أو حكومة أو حتى قرية - وحتى لو لم يكن مسيحياً أو مسيحياً غير ملتزم، لن

يتمكن من التسبب بالضرر بعدم التزامه بالمبادىء المسيحية، أي بأن يكون أنانياً، أومتكبراً، أو خسيساً، أو غير محسن، أو متعصباً، أو حسوداً. أغلب مشكلاتنا في هذا العالم المضطرب من حروب، وإضرابات، ومشاحناتنا السياسية، ومواقفنا من الثروة والصحة والسعادة، ليست هي بالضرورة في فشل أنظمتنا السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية. وعلى أي حال، فإلى حد ما نحن نحظى بالنظام الذي نستحقه.

إذا ما رغب مواطنو لندن في إزالة الأحياء الفقيرة والقذرة بدافع مسيحي وبعدم أنانية مسيحية تعاقدوا على تحمل النفقات والأعباء بجهدهم ومالهم، ففي إمكانهم إنجاز ذلك، ولكنهم لن يتمكنوا من عمل ذلك فقط بالقوانين والمراسيم: يجب أن تكون هناك رغبة عامة ومتكاتفة مدفوعة بحافز سامٍ، وأفضل الحوافز هي المبادىء المسيحية الثلاثة: الإيمان والأمل والإحسانً. الإيمان بالهدف، والأمل في إمكانية تحقيقها والإحسان نحو أولئك الذين من أجلهم سيتم العمل.

الإيمان مهم لقتل الشكوك واللامبالاة والسخرية والتي عادة ما تطل برأسها متى أقتُرح إصلاح أخلاقي.

الأمل يطرد الخوف والإحباط، وقد كان هناك شعور عظيم بالإحباط لدى شباب إنجلترا في الفترة بين هذه الحرب ونهاية الحرب الماضية.

الإحسان يعني حب المرء لأخيه، ومسامحة الأعداء، والإحساس بالألم من رؤية المعاناة، والواعز الذي يحض على مساعدة الفقراء والضعفاء والمرضى والمضطهدين. وأعظم الحوافز على حسب قول القديس بولس هو الإحسان. أتمنى أن تقرأ الفقرة الثالثة عشرة من الرسالة الإنجيلية الأولى للكورنثيين (أهل جزيرة كورنث باليونان وكانوا مشهورين بالهرطقة - المترجم) في كل مرة يتم إفتتاح مجلسي البرلمان في إنجلترا، بعض المصلحين المسيحيين أمثال وليام

ولبرفورس ولورد شافتسبري في الماضي حققوا معجزات بإنجازهم لبعض الإصلاح الإجتماعي رغم اللامبالاة والمعارضة. ولكن العالم الواعد الجديد بعد الحرب لا يمكن أن يُبنى بواسطة عدد قليل من الرجال والنساء المخلصين: إن ذلك يحتاج لشعور عام، وعدد كبير من المواطنين المتكاتفين لمحاربة الأمراض والفقر والرذيلة، كما يحاربون الآن جيوش المحور. لن تكون أسلحتهم البنادق والدبابات والقنابل، بل المدارس والمستشفيات ومراكز التدريب، والمساكن ومشاريع العمالة. كل مقدرات الدولة يجب أن تستخدم في هذه الحرب ضد الفقر والمرض ولكن على نهج مسيحي، ولن يتم إستنفار تلك المقدرات إلا إذا أصر الرأي العام عليها. قال أبراهام لنكولن:

> «الشعور العام هو كل شيء: إذا كان هناك شعور عام فلن يكون هناك فشل، وبدونه لن يكون هناك نجاح، وعليه فمن يشكلون الرأي العام يذهبون أعمق ممن يسنون القوانين أو يعلنون القرارات، وهم من يطبقون القرارات أو يمنعون تطبيقها».

ويتضح ذلك من فشل النازية في فرض مراسيمها على البولنديين والشيك واليونانيين. وقد اتضح ذلك من فشل الفولستد (Volstead act) وعدد من القوانين الأخرى والتي إن كانت حسنة أم سيئة فلم تحظ بإحترام المواطنين. المواطنون الصالحون يمكنهم إعاقة القوانين السيئة مثلما يمكن للمواطنين الطالحين إعاقة القوانين الحسنة.

وعليه، فإذا تمكنا من غرس أو إحياء الإيمان والإحترام للفضائل المسيحية في نفوس مواطني إنجلترا، أي كل المجموعات والمجتمعات في المدن والقرى، سنتمكن من تحقيق العالم الواعد الجديد. إن الصعوبات الفنية في غاية التعقيد ولكنها مبالغ فيها. إنه السياج الأخلاقي الذي يجب أن نتجاوزه أولاً. هناك الآن الكثير من الكلام والكتابة عن التخطيط، وعن جيوش الخبراء من إقتصاديين

وصحيين، ومهندسين، وتربويين، وإجتماعيين الذين يحطون رحالهم وسط المواطنين البؤساء بعد الحرب مثل أسراب الجراد ليجبروهم على إعادة صياغتهم في قوالب جديدة، وبملابس مدنية جديدة، ومنازل صحية، ومرتبات محددة، وبتعليم محدد، ويحتمل بولادة أطفال محددة. كل هذا تشتم منه الشمولية، قد تكون شمولية أخف وطأة من شمولية برلين وروما ولكنها سياسة يفقد الفرد فيها روحه وإرادته، ولا نجد في كل المستندات أي ذكر للمسيح أو المسيحية. إن المواطن البريطاني، وكلمة مواطن في القرون الوسطى كانت تعني الرجل الحر - لن يستبدل حكومة الفرد أو حكومة الأثرياء بحكومة الفنيين. المدن المزدانة بالحدائق ستتحول إلى صحارى إذا لم تزهر أرواح وعقول مواطنيها داخل أسوارها. هناك مقولة يونانية قديمة: «إن الرجال هم من يكوّنون المدن وليس الإسوار».

ولذلك فأنا لا أثق في تعديل أي سياسات تبنى أساساً على مقترحات فنية أو فكرية صادرة من بيت خبرة مثل تلك التي يروج لها السيد هـ. ج. ولز وآخرون، والتي تتجاهل الفردانية وتأمل بإغراق المواطن في الجنس البشري. إذا ما دمّرنا الفردانية فسندمر الأخلاق. إن المدينة المثالية ليست ذلك المسخ القبيح المكون من زجاج وحديد وناطحات سحاب مثل التي رأيناها في فيلم «شكل الأشياء التي ستأتي». المدينة المثالية هي تجمع لمواطنين فضلاء، وأفضل المواطنين من كان مسيحياً.

بالطبع فإن إعادة بناء المدن وإعادة توزيع الثروة والأملاك والخدمات الإجتماعية بصورة عادلة بحاجة إلى العقول والمهندسين والإقتصاديين والعلماء، ولكن يجب عليهم أن يكونوا خداماً للمواطنين وليسوا أسياداً عليهم. لقد رأينا الآن شر العلم غير المكبوح، والعديد من العلماء قد أعلنوا صراحة أو ضمناً عدم إيمانهم بالمسيحية.

أنا على قناعة بأن مستوى المعيشة الأعلى الذي يطالب به، بإلحاح، الإقتصاديون

والأطباء، لن يتحقق إلا بمستوى أعلى من الحياة. إن الإجابة تكمن في إحياء وتحفيز الخصال المسيحية للمواطنة.

كيف نتمكن من تحقيق ذلك؟ هذا سؤال كبير لا يمكن الإجابة عليه في محاضرة واحدة. نحتاج لإقناع ولدعاية ولتعليم ولمساندة الدولة وأيضاً مساندة الكنيسة. من أين نبدأ؟ الآراء قد تختلف، ولكني أشعر أن المجموعات الأصغر والأكثر ترابطاً في مجتمعنا هي الأسر. إن تفكك الأسرة وتوثينها (بجعلها وثنية!) هو الذي قاد إلى تفكك المجتمع وتوثينه. إن الأسرة هي الحاضنة للمواطنين، صورة مصغرة من المجتمع والإنجاز الصغير لكل ما يصبو المجتمع الإنساني أن يكونه. إن الطفل الذي يُنشأ دون مبادىء أخلاقية سيكون سفينة في مهب الريح طول حياته. لا بد لنا من الرجوع بطريقة أو أخرى للحياة الأسرية السعيدة لآبائنا وأجدادنا. من المؤسف أن لا تكون في سلسلة هذه المحاضرات محاضرة عن المسيحية والأسرة.

ما هي خصال المواطن المسيحي؟ الشعور العام، ومقومات الشعور العام هما الإحسان والشجاعة. الإحسان هي كلمة مرادفة في الواقع لكلمة أخرى وهي حب الآخرين وهي مشتقة من كلمة «كاريتاس» اللاتينية وتعني الحب. وقد تضاءل معناها في أذهان الكثيرين إلى «التصدق» ولإعطاء بعض الطعام للجيران وإبداء بعض العطف المتكلف. ولكن معناها أوسع من ذلك بكثير. إنها تتضمن التواضع والإيثار وحب الغير، وبدونها لا تجدي أي خبرة أو معرفة أو أي قدر من العلم أو التخطيط المتخصص. القديس بولس الذي صرّح بأنه مواطن مدينة معتبرة كان يعلم ذلك عندما قال:

> «حتى لو تكلمت بألسنة الرجال والملائكة ولم أكن محسناً فسيخرج صوتي مثل أصوات الآلات الموسيقية النحاسية أو الصفيح. وحتى لو كنت أتمتع بالتنبؤ وبفك طلاسم الأسرار وأملك كل المعرفة

والإيمان وأستطيع تحريك الجبال ولم أكن محسناً، فأنا لا أساوي شيئاً».

ثم هناك الشجاعة.

هل تذكرون خطاب ج. م. باري عن الشجاعة في جامعة سنت أندروز عام ١٩٢٢؟ كان خطاباً موجهاً للشباب، وعلى الشباب يجب علينا الاعتماد في إعادة البناء. وقد قال:

«ليس في استطاعتي أن أمدكم بالعصا لرحلتكم، ولكن في استطاعتي أن أحدثكم قليلاً عنها، كيف تستعملونها وتفقدونها وتتشبثون بها بشدة. سوف تقطعونها - كما هو مقدّر - كل منكم لنفسه، واسمها الشجاعة. ليس هناك شيئاً آخر يستحق الكلام عنه مع الطلبة الجامعيين أو فوق الجامعيين أو الشباب من الرجال والنساء. إنها الفضيلة الجميلة - ضلع الرب الذي أنزله الله إلى أطفاله... الشجاعة هي كل شيء - كل شيء يزول إذا زالت الشجاعة... إن لم يملك المرء تلك الفضيلة فهو لن يضمن الاحتفاظ بأي فضيلة سواها».

إن الخطاب بكامله لجدير بالقراءة وهو يختتم بحض الشباب في جامعات اسكتلندا «بمصافحة غير المرئي بابتهاج».

إن من أفضل الصلوات عن الشجاعة التي قد يبدأ بها المواطن عمله اليومي توجد في كتيب الصلوات الذي استعمله روبرت لويس ستيفنسون في ساموا:

«أعنا يا إلهي بصلاة الشجاعة حتى لا نسقط عندما نجلس وسط خراب سعادتنا وعزتنا: ولتمسنا نار المديح حتى ننشط ونعمل لإعادة بناء مدينتنا».

ويذكّرني ذلك أيضاً بمناشدة كروموبل عام ١٦٤٧ : «فلنعمل ولكن يجب أن نعمل متكاتفين».

وحدة الغرض أساسية وغامرة. وقد كتب القس ريفن:

«عندما يتّحد الناس بولاء حول هدف مشترك ممتع أو مثالي، وعندما تكون صداقتهم قوية للحد الذي تنبذ فيه الأنانية والشقاق، ستظهر هناك قوة أكبر بكثير من مجموعة قوى الأفراد وهم متفرقين».

هناك ثلاثة أنواع من الشجاعة: البدنية والأخلاقية والذهنية. المواطن الصالح يحتاج للقوة البدنية واحتمال صعوبة العمل المضني في المصنع والمنجم والحقل. ويحتاج لها الطبيب في خروجه مساء لمقابلة المرضى عندما يكون متعباً أو عندما يكون هناك وباء. وسيحتاج لها المهندس والميكانيكي في إعادة بناء المدن. ويحتاج المواطن للشجاعة الأخلاقية عندما يتحدث في المحافل العامة أو الخاصة ضد الشرور الإجتماعية والمصالح الشخصية. وقد يجابه عدم الاستلطاف أو فقدان الأصدقاء.

ونحتاج إلى الشجاعة الذهنية أيضاً، في رأيي، خصوصاً لبذل مجهود لتعلّم الفضائل المسيحية وتطبيقها على المواطنة. إنه من الغريب أن يقضي رجل محترم وذكي ساعات طويلة في مطالعة الكتب الخاصة بمهنته (مثل العلوم أو القانون أو الهندسة) أو حتى في تسلية مثل لعب البريدج أو الغولف أو صيد السمك، ولكنه لا يفتح أبداً كتاباً عن الدين والأخلاق. حقيقة إن الكثير من كتب الدين مبهمة أو محصورة في مواضيع مذهبية والكثير منها غامض، ولكن هناك الكثير الآن في الصحف وفي الكتب من خطب ومقالات عن أساس وأهمية الفلسفة المسيحية.

إن المواطن الصالح لن يهمل دراسة الدين ويكرّس جهده فقط في أشياء أقل

أهمية. ويمكنه أن يتمثل بأبيات وليام بليك البليغة:

«لن أتخلى عن استعمال فكري
ولن ينام سيفي في يدي
حتى نتمكن من بناء القدس
في أرض انجلترا
الخضراء الجميلة».

* * *

البُعد الإنساني للثقافة[1]

ليس من السهل تعريف كلمة «ثقافة» في اللغتين الإنجليزية أو العربية. يترجم قاموسي الإنجليزي - العربي كلمة ثقافة بـ«حصافة - ذكاء - خفة دم وظرف - دماثة». يعني فعل «ثقف» أن تكون للمرء فطنة نفاذة: بينما يعني الإسم «ثقافي» في العربية الفصحى أداة لتشذيب وتقويم الرماح. ونتحدث في اللغة الإنجليزية في أغلب الأحيان فنصف الرجل بأن ذهنه كالخنجر في حدّته ومقدرته على الإختراق. وكما تعلمون فإن الكلمة الإنجليزية «Culture ثقافة» مصطلح زراعي (ربما لأن أبانا آدم كان أول رجل ذكي!) وتعني «التطوّر الفكري» أي: «زراعة حقل الحكمة والمعرفة». ويتوقع عادة أن يكون الرجل المثقّف حسن التعليم وله أيضاً معرفة وتذوّق للكتب والترحال واللغات القديمة والحديثة والعلوم والآداب. إلا أن هناك سجية أخرى، أعتقد أنها من المقوّمات الضرورية، بل ربما تكون أهم المقوّمات بالنسبة للرجل المثقّف ألا وهي الإنسانية، وأنا لا أطلق كلمة مثقّف على أي رجل لا يتحلّى بهذا الخُلُق. هناك أذكياء كثيرون وجهابذة كثيرون تنقصهم، برغم تعليمهم، هذه الصفة. لذا فهم قد يكونوا علماء وباحثين ممتازين، وأساتذة مشهورين إلا أنهم قد سمحوا لثقل المعرفة أن يجفف ينابيع الإنسانية والسجايا الإنسانية، مثل الخيال والتسامح واللطف والظرف والبساطة في نفوسهم. ولا يستطيع أي إنسان أن يتحلّى بقدرات ناقدة جيدة إذا كان فاقداً لهذه السجايا.

كلنا نعرف الحكايات التي تروى عن أساتذة عجائز في أكسفورد ينغمسون في

---

(١) ترجمة خالد المبارك وفدوى عبد الرحمن علي طه في كتاب «آراء وأفكار من الخرطوم» ص٢٥ الى ٣٦.

أبحاث بلا نهاية في خفايا التاريخ أو علم الحيوان أو فقه اللغة أو ما شابهها، ويهيمون في متاهات موضوعاتهم حتى يفقدوا كل معرفة بالعالم من حولهم فيصبحون كرهبان القرون الوسطى، تجف عقولهم وتذبل وجوههم. إن ذلك التنطع البارد المليء بالغبار أبعد ما يكون عن عالم الثقافة الذي يجب أن يكون عالم دفء وألوان ومتعة جمالية، عالم تذوّق لكل ما هو أخاذ، عالماً يكون بمقدورنا أن ندخله ونسكنه إذا ما دربنا أذهاننا وحواسنا، كما ينبغي للرجال المثقفين أن يفعلوا...

بودّي أن أعتبر دار الثقافة مكاناً بعيداً عن المدرسة، بعيداً عن الكلية، وبعيداً عن المكتب، مكاناً لا يفعل المتعلّمون فيه شيئاً سوى شحذ أذهانهم وتحسينها وجعلها إنسانية التوجّه. أما المعدّات والأدوات المتاحة لهم فهي مكتبة وكتب ودوريات، ومحاضرات ومناقشات وجدل وحديقة، وأخيراً وليس آخراً بعضهم البعض، أذهانهم وحوارهم.

فلنبدأ بالكتب...

الكتب متاحة للمطالعة، لكن على الأفراد أن يطالعوها مسلحين بحب الإستطلاع والقدرة على الإستيعاب. إن مطالعة كتاب دون إستيعابه أشبه بأكل وجبة دون هضمها. ينبغي أن تكون القراءة عملية إيجابية لا سلبية. أعتقد أن جي. ك. تشسترتون هو الذي أشار للفرق بين الرجل الشغوف الذي يريد أن يقرأ كتاباً وبين الرجل الملول الكسول الذي يريد كتاباً ليقرأه. وقد سمعت أيضاً عن حادثة بشعة لرجل ذهب إلى مكتبه في إنجلترا وقال: أرجو أن ترشدوني إلى كتاب أقرأه أثناء سماعي للمذياع! ثمة مقالات عديدة، قديمة وحديثة عن «فن المطالعة»، وليس بينها على الإطلاق ما يساوي المقال الذي كتبه فرانسيس بيكون. أحسب أن كثيرين منكم يعرفون الفقرات التي أتحدّث عنها، لكنني سأقرأها لأنها تستحق أن تكرر وتعاد، كما أن بيكون كاتب مقالة ينبغي أن يدرس أسلوبه كل راغب بالثقافة.

كتب بيكون في «مقالة عن الدراسات»:

«يدرس المرء للإبتهاج وللتفاخر ولتنمية القدرات. نبتهج بالدراسة في عزلتنا وأوقاتنا الخاصة، ونفتخر بها أثناء الحديث والحوار، أما القدرات ففي الأحكام التي نصدرها أثناء العمل. يستطيع الخبراء أن ينفّذوا أو يصدروا أحكاماً حول التفاصيل المفردة، أما الآراء العامة الشاملة ورسم وتنسيق الأمور فإنها لا تأتي في أفضل صورها إلا من العالمين ببواطن الأمور... يزدري الأشخاص الماكرون الدراسة ويعجب بها البسطاء، أما الحكماء فإنهم يوظفونها... لا تقرأ لكي تناقض أو تدحض ولا تقرأ لكي تصدّق كل شيء ولا لكي تثري الحديث والحوار، بل إقرأ لكي توازن وتتأمل. يجوز أن يقرأ لنا بعض الكتب شخص آخر نكلفه بذلك لكن هذا لا ينطبق إلا على الكتب الوضيعة، والكتب التي تقطَّر وتلخَّص أشبه بالمياه المصفّاة الرخيصة الخالية من الطعم. إن من شأن القراءة أن تصنع متكاملاً بينما يصنع التفاعل الفكري مع الآخرين مهيئاً للأفعال، أما الكتابة فتصنع رجلاً دقيقاً. إن قراءة التاريخ تمنح الرجال الحكمة، وتمنحهم قراءة الشِعْر الحصافة والطرافة، بينما تجعلهم الرياضيات حاذقين مهرة، وتجعلهم الفلسفة الطبيعية متعمّقين، وتجعلهم الأخلاق حازمين، أما المنطق والخطابة فيجعلانهم قادرين على التصدّي. وهكذا فإن تاهت أفكار إنسان ما ينصح بدراسة الرياضيات، أما إذا كان فكره عاجزاً عن التمييز فإنه سيفيد من دراسة أقوال المعلمين. وإذا كان غير مهيأ لكي يشرف على الأمور ويكتشف الخيط الذي يبرهن به على صلة مسألة بأخرى فإن عليه أن يدرس الدعاوى وقضايا المحامين. وهكذا فإن كل خلل في قدرات العقل يمكن أن توجد وسيلة لمعالجته».

يحتار الطلاب عندما تتاح لهم، لأول مرة، فرصة الإطلاع في أي مكتبة، إذ

يواجهون بعدة موضوعات للإختيار. ما ينصح به بيكون هو تحديد نقاط الضعف في حائط المعرفة، وهو يرينا كيفية سدّ تلك الفجوات. من الناحية الأخرى ليس هناك فائدة من مجرّد محاولة حشو الذهن بالمعلومات. المعرفة في حدّ ذاتها ليست - في أغلب الأحيان - إلا سقط متاع بلا فائدة. والذهن المشحون بمعلومات تزيد عن طاقته أشبه بغرفة بها أمتعة أكثر من اللازم بحيث لا يستطيع المرء أن يتحرك فيها بحرية لكي يطل من النوافذ. الأسلوب الأفضل هو أن يركّز المرء على عدد قليل من الموضوعات التي تروقه: الجغرافيا، التاريخ، الفنون الجميلة، العلوم، وأن يتابع غيرها بلا مشقّة، بدلاً من أن يخوض بحزم وضجر في كل فروع العلوم والمعارف، فيصير مثل السائح القلق الذي يصرّ على التوقّف والتدقيق بكل قطع الآثار المعروضة في المتحف.

إذا حاول أحدكم أن يتبحّر في كل الموضوعات فقد يصير حكيماً للغاية إلا أنه سيصير غير إنساني، وربما يفقد مودّة كل أصدقائه. لذا على الواحد منكم أن يتعلّم الإنتقاء وأن يتعلّم إستعراض كتب المكتبة بعينيه، كما يفعل البعير في المرعى. إذا شاهدت بعيراً يرعى فسوف تُدْرِك أنه - رغم ما يُزعم من أنه من أكثر الحيوانات بلادة - يتحلّى بخاصية يتشارك بها مع الرجل المثقّف، وهي المقدرة على الإنتقاء. على المتعلّم الباحث عن غذاء ذهني في المكتبة أن يقتدي بالبعير. يتجوّل البعير في البداية ويرعى هنا وهناك، أحياناً من شجرة وهي الرفّ الأعلى في مكتبته، أو شجيرة تمثّل الرفوف الوسطى، أو الأعشاب وهي الرفوف السفلى. يقضم فرعاً ويمضغه متذوّقاً فإذا أعجبه فإنه يقضم مرّة ثانية، أما إذا وجده مرّاً أو خالياً من النكهة فإنه يتركه وينتقل إلى شجرة أخرى. وقد يعود أحياناً - بعد أن يجرّب عدداً من الأشجار والنباتات - إلى الشجرة الأولى وقد يجلس في نهاية المطاف ليجتر. والإجترار الذهني عظيم الفائدة للإنسان، تماماً كفائدة الإجترار الجسدي للبعير، فهو في الحالتين يساعد على الهضم.

أود الآن أن أعود إلى موضوع الإنسانية في الثقافة. قلت إننا ينبغي أن نُقبلِ على الدراسة والمطالعة، وبوسعي أن أضيف لهذين الكتابة والمحادثة، نُقبل مسلّحين بأربع صفات إنسانية هي: الظرف والخيال والتسامح والبساطة. يُساورني شك في أن أهمية الظرف وحس الفكاهة قد تمّ تقديرهما بشكل تام أو أن إمكانية توظيفهما في تغيير نوعية وطابع حياتنا الثقافية قد فهمت. ولا أعتقد أنه قد كتب بشكل كاف عن دور الفكاهة والظرف في السياسة أو في الأبحاث أو في الحياة. للفكاهة، دور كيماوي، فهي توقظ النسيج الأساسي لأفكارنا وتجاربنا. لقد نشر مستر لن يوتانغ - وهو أكثر الكتّاب الصينيين إمتيازاً وشهرة في أيامنا هذه، ويعتبر واحداً من أكثر الكتّاب الأحياء تشويقاً وتسلية للقارىء، نشر كتاباً بعنوان «أهمية العيش» وأنا أوصيكم بالإطلاع عليه. إنه كتاب جيّد بقلم رجل مثقّف فيه عصارة فلسفة فكاهية لطيفة، ويضمّ باباً عنوانه: «حس الفكاهة» يقول فيه:

> «إذا أرسلت خمسة أو ستة من أفضل ممارسي الفكاهة في العالم إلى مؤتمر دولي، ومنحتهم الصلاحيات المطلقة التي لدى الحكّام المستبدّين فإنهم سوف ينقذون العالم. ذلك لأن الفكاهة تترافق بالضرورة مع الإحساس الطيّب والروح المعقولة بالإضافة إلى مقدرات ذهنية في منتهى الدقّة تيسّر إكتشاف التناقض والسخف والمنطق الرديء؛ وبما أن هذه تشكّل أعلى درجات الذكاء الإنساني، فإننا بكل تأكيد قد نجد أن كلّ أمة تمثّلها في المؤتمر أكثر العقول سلاسة وحصافة...».

يواصل مستر «لن يوتانغ» فيتخيّل أن إيرلندا يمثّلها في المؤتمر برنارد شو، ويمثّل كندا ستيفن ليكوك، بينما يمثّل إنجلترا بي. جي. وودهاوس أو آلدوس هكسلي، ويمثّل أمريكا ويل روجرز إذا كان على قيد الحياة. يبدو هذا خيالياً بعض الشيء، لكن علينا أن نتذكر أن هؤلاء الرجال ليسوا ممتهني فكاهة وسخرية فقط، لأن شو كاتب مسرحي عظيم، وستيفن ليكوك أستاذ للعلوم السياسية في الجامعة، أما

آلدوس هكسلي فهو كاتب بارع لمقالة وعالم إجتماع جيّد كما يعلم كل من اطلع منكم على كتابه «الوسائل والغايات». كان ويل روجرز خبيراً بالفلك بينما يقول مستر هيلير بيلوك في مقدمته لكتاب «عطلة نهاية الأسبوع مع وودهاوس» «Week-end Wodehouse» الذي ضم عدداً من قصص وودهاوس إنه سبق أن قال في مقابلة إذاعية بالولايات المتحدة إنه يعتبر وودهاوس أفضل كتّاب النثر الأحياء الآن. سيصدم هذا التقييم أنصار الثقافة الرفيعة، وبالطبع فإن الكثيرين سيعترضون، ولكن إذا كانت الكتابة صنعة فإن وودهاوس صانع ماهر و«مُعلّم».

قد يكون من اللائق في كل المناسبات الجادة (مثل المؤتمرات الدولية واللقاءات العلمية إلخ...) أن تفتتح بعرض لأحد أفلام ميكي ماوس. حري بإيقاظ الفكاهة في صدور المشاركين أن يهيىء المناخ لمعالجة معقولة وسارَّة للمشكلات. إن الفكاهة تضرب في أعماق جذور الثقافة وتفتح الباب أمام العصر المعتدل المعقول في هذا العالم. لقد مررنا بعدة عصور حتى الآن، بدءاً من العصر الحجري وانتهاءً بالعصر الصناعي، إلا أننا لم نصل بعد إلى العصر المعتدل المعقول كما تبيّن الحالة الراهنة في أوروبا. ولا نستطيع أن نصبو إلى مثل أعلى أعظم من أن يتشبّع البشر بروح أكثر معقولية يسودها الحسّ السليم بدرجة أكبر وكذلك التفكير البسيط والمزاج المُسَالم والنظرة المثقّفة.

لن يكون العالم المثالي للبشر عالماً معقولاً ولا كاملاً بأي معنى، بل سيكون عالماً يدرك فيه الناس مواضيع القصور والنقص وتسوَّى فيه الخلافات بمعقولية. يستلزم هذا عدة أشياء، من شأنها أن تجعل تحقيق هذه الثقافة المعتدلة ممكناً، وهي: فلسفة مرحة وبساطة في التفكير وحسّ سليم دقيق. واقع الحال أن الفلسفة المَرِحة وبساطة التفكير والحسّ السليم الدقيق من مقوّمات الفكاهة التي يجب أن تنجم عنها.

أما السجية الإنسانية الثانية التي قلت إنها من مكوّنات الثقافة فهي «البساطة»

وبوجه خاص البساطة في التفكير وفي الكلام والكتابة. حياتنا الآن - بوجه عام - أكثر تعقيداً مما يجب، وأبحاثنا أكثر جدية مما ينبغي، وفلسفتنا أكثر كآبة مما يمكن، وأفكارنا أكثر التواءً مما يعقل. هذا التعقيد المهيمن في ثقافتنا سبب شقاء العالم سياسياً وإقتصادياً.

ومن البديهي في تقديري أن تكون البساطة في الحياة والأفكار أسلم مثل للحضارة والثقافة. إذا فَقَدَت حضارة ما البساطة فإنها تتحلّل وتختل معاييرها وتتخبّط بلا هدف. يرى المرء أثر فقدان البساطة هذا في الشعر الحديث والفنّ التشكيلي الحديث وكلاهما يسيء فهم الشذوذ الغريب ويعتبره عبقرية ويحتقر الجمال الطبيعي، ويعتبره موضة قديمة.

نَظَم والتر رالي - أستاذ اللغة الإنجليزية في أكسفورد - قصيدة قصيرة عن الفنان التشكيلي في كتابه «ضحك من سحابة»... «Laughter from a cloud» جاء في أحد مقاطعها:

العَالَمُ بديع جداً لنراه
لكن الفنان كذلك لن يرضَاه
فسيعبث ليغيّر خلق الله
وسيجعله غريباً كي يهواه

المفارقة الصحيحة هي أن البساطة علامة خارجية ورمز دال على عُمق التفكير. وهي من أصعب الأشياء إنجازاً في الأبحاث والكتابة. فالبساطة في الكلام والكتابة تعتمد على وضوح الفكر. وعندما نرى بحثاً أو أطروحة مليئة بالكلمات الطويلة والأقواس والجمل الملتوية فإن ذلك يعني عادة أن الكاتب غير متمكّن من مادته بدرجة جيدة، أو غير متأكد من البيانات أو الحجج أو الخلاصة، ويصدق هذا بوجه خاص على الأخصائيين والخبراء. ولا ريب أنكم على علم بالتعريف القديم الذي يصف الخبير بأنه الشخص الذي يعرف أكثر فأكثر عن أقل فأقل... هناك

نوع من الخبراء يفتقد فكاهة وخيال المثقف، فيعمد إلى لف نفسه كالشرنقة في صوف من المصطلحات التقنية المبهمة، لكي يخفي حقيقة ذهنه العريان. تفادوا التقعر والتنطع والمصطلحات المبهمة كما تتفادون الشيطان الرجيم، وتفادوا بوجه خاص ما كانت كلماته متعددة المقاطع في تركيبها. وسيكون حسناً للغاية لو أن كل خبير أو متعلم وقف وقفة أشبه باستراحة منتصف المباراة في كرة القدم - كلما كتب مقالاً أو ألقى محاضرة - لكي يوجه لنفسه سؤالاً بمنتهى الأهمية، هو: «ما هو الشيء الذي أتحدث عنه بالضبط؟».

تنسحب هذه الحاجة للبساطة على الشباب وعلى المسنين. فالولع بالتفخيم المتباهي والجمل الطويلة المعقدة لا يقتصر على كبار السن. وواقع الأمر أن كثافة التعليم الحديث وتنامي التخصصات ينذران بخطر نشوء قبيلة جديدة من هواة الغموض والضبابية سيكون أفرادها أثقل ظلاً من أسلافهم الكبار بسبب حيويتهم الشابة ومقدرتهم على التحرك أكثر. لاحظ «لن يوتانغ» أن محاضرات المعيدين الشباب في الكليات حديثي التخرج بامتياز تكون عادة معقدة وعويصة، وأن البساطة الحقيقية في التفكير والطلاوة في التعبير لا توجدان عادة إلا في كلمات الأساتذة الأكبر سناً. لا أحسب أن هذا ينطبق على كلية غوردون، لكنه خطر ينبغي أن نحتاط له عندما تصير الكلية جامعة السودان.

إن الإنتقال من المصطلحات التقنية إلى البساطة، ومن المتخصص إلى المفكر هو في الأساس أشبه بعملية هضم للمعرفة، وهي عملية يمكن مقارنتها بما يطلق عليه الأطباء كلمة «الأيض»، وهي التغيرات التي يدمر ويبني بها الجسد الحي الأنسجة. لا يمكن لباحث متعلم أن ينقل معرفته المتخصصة إلى الناس العاديين إلا إذا تحدث وكتب بتعابير إنسانية بسيطة، ولن يتمكن من فعل ذلك حتى يهضم هو أولاً تلك المعرفة، ويدرك صلتها بالحياة، حياته هو وحياة أسرته وجيرانه وزملائه. سيستغرق هذا وقتاً كما أن هضم وجبة الطعام يستغرق وقتاً، لكن هذا

الوقت هو الفترة التي تتحول فيها المعرفة والمعلومات، التي ربما تكون غير مفيدة كثيراً في حد ذاتها، إلى حكمة.

والآن، هذه البساطة في الحديث والكتابة يمكن التوصل إليها بحس الفكاهة. وبصورة عامة يمكن القول بأن الفِكه أكثر إلتصاقاً بالحقائق من النظري المنشغل بالأفكار. تتعقد أفكار الدارس عندما تتشابك في رأسه التصورات. إن الفِكه ينغمس في ومضات من الحس السليم أو خفة الدم الساخرة (ونتذكر أن مفهوم الحس تتضمنه كلمة «ثقافة» العربية) وهي ومضات تبين التناقض المتكرر بين الأفكار والواقع في ما يشبه ومضات البرق. ويكتسب صاحب حس الفكاهة نوعاً من المقدرة على أن يثب مرتداً عند الإرتطام كما يكتسب خفة وتمييزاً لدقائق الأمور من جراء إلتحامه الدائم بالواقع. تؤدي سهام المفاكهة إلى هروب كل أشكال الرياء والتكلف والخداع الاجتماعي والتعالم الفارغ والغباء الأكاديمي. ويصير المرء حكيماً نتيجة لحضور بديهته وظرفه. وهكذا فإن الفكاهة والبساطة عمودان من أعمدة الحكمة والثقافة.

الصفتان الإنسانيتان الأخريان اللتان ذكرت أنهما ضروريتان للمثقف فهما الخيال والتسامح. الخيال مزية يوظفها الرجل الذكي في قراءته وكتابته من أجل فهم أعظم وتصوير أكثر حيوية. فلنضرب مثلاً بالجغرافيا والتاريخ؛ اللذان لديهما القابلية لتصيرا مملتين كالماء الراكد إذا ما تولى أمرهما رجل بلا خيال، سواء كان معلماً أو كاتباً. يلخص الكتاب المدرسي الرديء الجغرافيا في قائمة من الأنهار والخلجان والعواصم، وتعريفات بأشباه الجزر والبرازخ. الإنسان المفتقر إلى الخيال يشبه أولئك الذين لا تترك نزهة بالقطار، عبر الريف السوداني، فيهم أي إنطباع أعمق من بعض حقول الذرة وبعض التلال الظاهرة وأودية بل أسماء يرونها بين الفينة والأخرى. أما الإنسان ذو الخيال الخصب فإنه يستطيع، إذا نظر عبر نافذة القطار، وبفضل بعض المعرفة بالتاريخ وبعادات الناس والحيوانات أن يحصل

على صورة حية كاملة للبلاد، سواء كان في السودان أو إنجلترا... السودان في أعين بعض الإنجليز أكبر مساحة وأكثر فراغاً وأكثر استواء وخلواً من المرتفعات وأكثر فقداناً للألوان من أن يكون جميلاً بأي قدر. ويميل أمثال هؤلاء إلى النظر إلى السودان كصحراء في الشمال ومستنقعات في الوسط وأدغال في الجنوب. هذا هو التصور البسيط الفج لدى الشخص عديم الخيال الذي إما لم يسافر متنقلاً في السودان على الإطلاق، أو اكتفى بالنظر من نافذة السيارة أو القطار بعينين كليلتين لسائح لا ينتبه أو يلاحظ أي شيء أقل من أهرام الجيزة أو الجبل الأبيض (Mont Blanc) أو وادي كولورادو.

إن المرء لا يمكن أن يحب بلاداً دون أن يشاهد معالمها بصورة مناسبة. كل حب حقيقي يعتمد على الرؤية. وتستند الرؤية بدورها على المعرفة. فلنبدأ بالمعرفة، معرفة المعلومات عن معالم السودان، جغرافيته وترتيب أجزائه، وسطه المتمثل بنهر النيل وساحل البحر الأحمر وصحارى الشمال والسد والغابات والقمم الكبرى في الإستوائية. لكن المثقف يحتاج لأكثر من ذلك لكي يفهم السودان. لن يكفي مجرد الإدراك الفكري لتضاريس بلد ما للشغف به. لا بد أن تمر المعرفة عبر الرؤية، أي عبر حالة الذهن والقلب التي لا تلتهم البينات فحسب بل تحيلها إلى أحكام وإلى تذوق وصورة حية للبلاد. لا يحتاج المتعلم السوداني الذي درس جغرافية بلاده إلى كثير خيال لكي يغمض عينيه ويتخيل نفسه في حلفا المشيدة وسط الصحارى الذهبية الممتدة، ثم ينتقل بخفة إلى الشلالات ماراً عبر سلسلة طويلة من السواقي والقلاع القديمة المعلقة على المرتفعات الصخرية، ثم يرى حزام أشجار النخيل وهي تلوح له، ويمر عبر دنقلة ومروى حيث تمثال الملك ترهاقا الأشبه بالأحياء والمنحوت من الجرانيت الأسود (هو الملك الأثيوبي المذكور في سفر إشعياء)، ثم يدور مع إنحناءة النيل الكبرى الشبيهة بحرف «S» حتى يصل إلى ملتقى النيل بنهر عطبرة الذي يحمل في موسم الفيضان الطمي من فروعه الأثيوبية ومعها ذكرى الغزاة الذين تدافعوا من «أكسوم» فذبحوا النوبيين وألقوا أشجار قطنهم المقدسة في النيل قبل ١٦٠٠ سنة.

يصل بعد ذلك إلى الخرطوم، ملتقى النيلين الموضح في كل خرائط القرون الوسطى، وهو الموقع الطبيعي لعاصمة البلاد. يقفز بخياله وعيناه مغمضتان فيجد نفسه في تلال (قيزان) كردفان المترامية الممتدة، حيث يخزن القرويون العطاشى مياههم في أشجار التبلدي منذ أيام ابن بطوطة، وحيث تسير القطعان، منذ القرون الماضية، عبر شبكة من الطرق والدروب الضيقة من المراعي المنبسطة إلى الآبار المبعثرة. يتجه فكره بعدئذ جنوباً إلى القمم المنفردة والسلاسل المتراصة لجبال النوبة ذات الدكك الشبيهة بالمصاطب على جوانبها وحيث القرى المبنية من الحجر والأشجار القرمزية السامة وقطعان الأغنام الصغيرة اللامعة وهي تتدافع. يرى هنا طيوراً ملونة أكثر ومناظر طبيعية أكثر إفريقيةً. يتوغل جنوباً فيصل إلى بحيرة «نو» والفروع الطويلة لبحر الجبل وبحر الغزال، ويجد في الجنوب الغربي مساحات شاسعة من المستنفعات أو «التويش»، وزرائب ماشية الدينكا المتفرقة مع خطوط رقيقة من الدخان المتصاعد من نار روث الماشية تغطي الأفق؛ يقفز مجدداً فوق مجاري النيل كطائر اللقلق فيصل إلى الغابات التي تغطي مرتفعات إيماتونغ بمحاذاة الحدود الأوغندية على بعد حوالى ألف ميل من نقطة بدايته في «حلفا».

بوسع الإنسان ذي الخيال الخصب والمتعلم أن يقوم برحلة كهذه بتدقيق النظر في خريطة صغيرة للسودان، بتركيز عال للذهن والذاكرة حتى تدب الحياة في الخارطة أمامه، فيسمع ويرى همهمة أسواق لا تحصى، وانقضاض النسر فوق الجبال، والطابور الطويل للماشية المتحركة بين الأشجار نحو المياه، وترتيل الأطفال وهم يحفظون القرآن في «خلاوى» القرى والخرير المتصل للسواقي، وألحان الربابة الأخّاذة يعزفها ولد متوحد يرعى أغنامه عند تلال البحر الأحمر. بالإضافة إلى الأصوات والصور هناك الروائح التي تستثير الذكريات وتتملك مشاعرنا؛ رائحة أول أمطار الخريف على الأرض الجافة المتشققة ورائحة أعشاب الحمريب الشبيهة برائحة زهرة «رعي الحمام» متعددة الألوان، ثم الرائحة التي لا تنسى لحرائق الأحراش.



التطور في المنطقة الإستوائية.

معمل لحلج القطن يعمل على الفحم الحجري، في انزارا - منطقة الزاندي.



مركز سفريات يدار من قبل «هيئة المشاريع الإستوائية».

طالبان يطلعان على مذكرات السير نيوبولد في مكتبة جامعة الخرطوم.

كل هذه الصور كما أرى جزء من معدات الرجل المثقف وهي تشكل أحياناً منفذاً يهرب عبره من ضوضاء ومتاعب ودمامة عمله الروتيني أو من العالم الحديث، وهي توفر عالماً من الجمال يلجه كلما عَنَّ له ذلك. إن السفر ضروري للرجل المثقف، ولا يجب أن يسافر المرء سيراً على الأقدام كما فعل هيرودوتس أو إبن بطوطة أمير الرحَّالة المسلمين الذي تنقّل سيراً على الأقدام وبالزوارق على مدى ٧٥٠٠٠ ميل وأعطى لجبال هندوكوش الإسم الذي تحمله حتى يومنا هذا، كما رأى ذلك الطائر الهائل «الرخ» القادر على حمل الفيلة بمخالبه. إننا نستطيع عن طريق الخرائط والصور والكتب وتفعيل خيالنا أن نحلّق فوق العالم كالطيور المهاجرة ونختار الهبوط في المكان الذي يروقنا.

علينا ألا نسمح لتقدم العلوم والتصنيفات العديدة مثل كيمياء التربة وعلم النبات وعلم طبقات الأرض، أن تحجب عن أعيننا جمال الطبيعة الآسر. يقول الشاعر إن المثقف «يرى العالم في حبة رمل ويرى الفردوس في زهرة بريّة». ماركوس أوريليوس فيلسوف روما القديمة الشهير (وكان رواقياً يدعو للخضوع لحكم الضرورة والتحرّر من الفرح والترح) كتب سطوراً بالغة الصدق عن جمال الطبيعة، يقول فيها:

> «لدى سنابل الذرة المتدلية وحاجبَي الأسد والرغوة السائلة من أفواه الخنازير البرية الوحشية، وأشياء أخرى كثيرة لديها - رغم أنها أبعد ما تكون عن الجمال بمعنى معين - جمال لأنها تأتي في سياق الطبيعة، وهي لذلك تبهج الذهن وترضيه. أي أن المرء إذا تحلّى بإحساس وبصيرة نافذة إزاء كل ما ينتج بالكون، فإنه لا يكاد يجد أي شيء في الطبيعة دون أن يبدو وكأنه، بشكل ما، مهيأ لمنح البهجة».

لقد كان ماركوس أوريليوس محقاً في قوله «ينبغي على ذهن الإنسان المثقف أن يكون مثل اللوح الحسّاس أو الفيلم في آلة التصوير، على استعداد لتلقّي انطباع

الجمال سواء جاء من قصيدة أو موسيقى أو لوحة تشكيلية أو من ظاهرة طبيعية مرئية كصغار زهرة الكاسيا، أو حمرة غروب الشمس على النيل، أو بدر التمام في الصحراء الليبية».

يمكن التقاط الصور بالعين الخارجية المجردة وعين الخيال الداخلية في الوقت عينه. إن الخيال المثقف مع حس الفكاهة والبساطة هي العمود الثالث للحكمة.

لن أتحدث كثيراً عن العمود الرابع والأخير الذي هو التسامح بل سأتحدث عنه بإيجاز لأنه يدخل في مجال الواعظ أكثر من مجال المحاضر. التسامح الذي يمكن أن ندعوه العقل الموضوعي هو السمة المميزة للمثقف. إننا جميعاً نتحامل ونتحيز ونحمل أحكاماً مسبقة، يتساوى في ذلك المتعلمون وغير المتعلمين، ولدى كل واحد منا خيار يختلف عن خيارات الآخرين في تذوق أعمال الشعراء والرسامين والموسيقيين. إننا نتجادل حول أشكال الحكومات والنظم السياسية. يرى بعضنا أن الهلال أجمل من بدر التمام ويرى آخرون نقيض ذلك. ينادي البعض بالتعليم الكلاسيكي بينما يدعو آخرون لدراسة العلوم، وينادي غيرهم بتعلم التاريخ أو الرياضيات. إن الحقيقة نسبية في عين المثقف، فالجمال متعدد الألوان كقوس قزح، والموسيقى عبارة عن تآلف وتناغم بين الإيقاعات، والعالم كله فسيفساء من البشر. إن التنويعات في الحياة والطبيعة تسحر ولا تضايق المثقف وهو ينظر لكل شيء باهتمام ذكي وتسامح فكاهي وخيال جياش ولا يكتسب بذلك الحكمة فحسب بل السعادة الدائمة للفيلسوف الحقيقي.

الفصل الثاني

خلفية السودان

(أ) السودان العربي

محاضرة ألقيت في المركز العربي في القدس
في أكتوبر ١٩٤٤

عنوان هذه المحاضرة هو «السودان العربي» وأعني بذلك المديريات الشمالية الست التي تبلغ مساحاتها نحو الـ٧٠٠,٠٠٠ ميل مربع - أي أكبر من مساحة سوريا، وفلسطين، وشرق الأردن، والعراق، ومصر مجتمعة، ويبلغ عدد سكانها من العرب وشبه العرب حوالى أربعة ملايين نسمة (سكان كل من سوريا والعراق نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون). يحتاج المرء لشجاعة أن يقول ذلك في فلسطين، وكان يجب عليّ أن أصطحب قوة من عرب السودان الهجانة من جنوب الصحراء الليبية كحرس لدعمي، لأن أغلب عرب العراق وسوريا، وفلسطين، وشرق الأردن، وشمال أفريقيا سيقولون «هذا الكلام متناقض. كيف يكون السوداني عربياً»؟

كما تعلمون أن كلمة سودان تعني «السود»، وما زال الكثيرون، من البريطانيين والعرب يظنون أن سكان السودان جملتهم زنوج. الجهاز السياسي في السودان والذي أتشرف برئاسته كان يجند له في الأيام الأولى الرياضيون من جامعتي أكسفورد وكيمبردج (ولو أنهم أذكياء أيضاً!) وكان الراحل هـ. أ. ل. فيشر عميد كلية نيو كولدج في أكسفورد يشير دائماً للسودان كـ: «بلاد السود التي يحكمها

الزرق» (كلمة Blues تطلق على الرياضيين في الجامعات البريطانية لأنهم يلبسون جوارب زرقاء - المترجم). في الواقع اللون ليس معياراً لتحديد دم العربي، ولون العرب يتراوح بين شبه الأبيض إلى الأسود الفحمي. وليس كل عرب السودان سوداً. اللون الغالب هو البني بدرجات متفاوتة من البني الفاتح مثل البربر والغامق جداً. حقيقة أن الدم الأفريقي يجري في عروقهم بنسبة كبيرة، وكذلك دم سلالات حامية من الشمال والغرب والشرق بالإضافة للجنوب. أضف لذلك، فبالرغم مما يدعيه علماء الأعراق البشرية، فإن سكان شمال السودان يعتبرون أنفسهم، دون أي شك، عرباً. ومن حسن حظي، وكرد جميل لصداقتهم لي أن أؤيد رأيهم بأدلة دامغة في هذا المركز العربي.

من المحتمل أن يكون قد أشار عليكم معلموكم بقراءة الكتب الكثيرة عن العرب، وأنتم محظوظون أن بلاد العرب والعرب وتاريخ العرب قد أغرى العديد من المستكشفين البريطانيين وخبراء الآثار، والجنود، والسياسيين للخدمة في بلاد العرب ووصفها. داوتي في رأي أولهم، ثم بالقراف، ومارمادوك، وبكثال، وكين وبيرتون، وبيركهاردت، وأسكوان بلانت، وهوقارث، وكاروثرز، وليشمان، وألدون راتر، وفيلبي، ووايمان بوري، ورتشارد كوك، وفريا ستارك، وقيرترود بل، وجورج أنطونيوس، و ج. م. موراي، وبروفسير نيكولسون، وبروفسير قيبسي، وبروفسير مارقوليوث، وبالطبع ناظر معهدكم الحالي الكولونيل توماس. كل هؤلاء يشكلون كوكبة من الكتّاب (لا بد أني نسيت عدداً كبيراً من الآخرين) الذين تخصصوا في الكتابة عن البلاد العربية: سوريا والعراق ومصر وشمال وشرق أفريقيا. ولو أن أغلبية كتبهم لا تذكر السودان، ومع ذلك فإن جميع كتبهم يقرأها موظفو الإدارة في شمال السودان باهتمام وشغف. العرب، مثلهم مثل كل البدو أو من أصول بدوية، يشتهرون بالعناد وبالتواجد في كل مكان وزمان. وهم يحملون لغتهم وعاداتهم ودينهم كما يحملون نعالهم أو ثيابهم أو متاع جمالهم في كل أرجاء المناطق التي يهاجرون إليها: الصحراء والواحات،

ودلتا الأنهار، وحتى الجبال أو أسواق المدن. وقد تمكّنوا من البقاء على قيد الحياة بالرغم من الحواجز، والحروب (كسباً كان أم هزيمة)، وحكم الأجانب، وحتى انقساماتهم الدينية. إن روحهم القتالية وأصولهم البدوية، وقلة موارد موطنهم جعلتهم أشداء لا يرهبون شيئاً ويرتحلون خفافاً. أنظر إلى ابن بطوطة، أمير الرحالة المسلمين، الذي قطع ٧٥,٠٠٠ ميل إما راجلاً أو راكباً البحر في زوارق وزار دلهي، وممباسا، وبكين، ونهر الفولقا، وتمبكتو وأيضاً شمال شرق السودان. ابن بطوطة للمعلومية من أهالي طنجة من قبيلة اللواتة الذين ذكرهم جستنيان بالقرب من لبتيس (مدينة لبدة تقع بين طرابلس الغرب ومصراته - المترجم). رتشارد كوك في كتابه «مكان العرب في السودان»، والذي أنصحكم بقراءته، يقول:

> «ليس هناك مثال آخر لمساحة ضخمة في العالم يسكنها شعب بلغة وتقاليد واحدة والتي تم تقسيمها من قبل القوى الأوروبية بشكل شامل. ولكن بالرغم من كل التقسيمات، وتحت الطبقة الخارجية للسلطة الأوروبية والحضارة الغربية، ما زالت هناك نفس الحياة، والآمال، والصلوات، والتوجّه والذي جعل من مدينة فاس نسخة من مكة ومن قبائل الريفي في شمال المغرب (كان في إمكانه أن يقول قبائل شمال السودان) أبناء عمومة لبدو العراق. والغريب الذي يفرض نفسه بالنسبة للإسلام العربي أنه حافظ على البقاء رغم فساد وعدم كفاية حكامه الأصليين، وحروب الصليبيين والإسبان عليه، وسوء الحكم العثماني: وقد يحافظون على بقائهم أيضاً بالرغم من طموحات أوروبا الحديثة».

لا أدري اذا سمعتم بالقصيدة المضيئة: «القروش المزيفة» في صدر كتاب ج. و. موراي «أولاد اسماعيل» (طبع في ١٩٣٥) وهي دراسة عن البدوي المصري، وهي توضح الطبيعة الغجرية للعرب الأوائل. وهي تقول:

القروش المزيفة

عندما هرب آدم من الجنة — وبدأ عالمنا الطيب
وكان الفلاحون يحرثون الأرض — ولم يشارك كل الناس معهم
لأن سالم كان لصاً — أول من سرق في قبيلته
وكان يسمي أبناءه — سلامة وسليم وسليمان

***

كان سلامة بحاراً — في زمن الأمطار الغزيرة
بصحبة حمير وحمام وتنين — كان يصلي أن يصل اليابسة بلا أمل
قام بسرقة بنت مخدومه — وقام بسرقة توأم جمله
وعلى منحدرات جبل أرارات — بدأت القبيلة في العيش مرة أخرى

***

كل الناس تكاتفوا عليهم — وهم تكاتفوا ضد كل الناس
ومع ذلك قاموا بسرقة — الغريب من طنجه إلى أصفهان
ويحموا الضيف بكرامة — تلك القبيلة الرثة والمتجولة
والآن أصبحوا يدخنون التبغ — ويحرقون البارود عندما يجدوه
ويسمون أبناءهم — سلامة، سليم وسليمان

***

في آخر فصل خريف طويل — عندما يأتي دور الأرض لتموت
ذبلت الغابات وفشل الحصاد — وجفّت البحار والأنهار
وامتدت الصحراء واسعة ومظلمة — دون أي صوت أو صرخة
وبهتت الشمس بدون إشعاع — في سماء باردة بدون سحاب

***

خلال الغبار الذي كان يوماً مدناً — وفوق الرمال حيث كانت تجري الأنهر
سيسمع صوت أجراس الجمال خافتاً — في آخر قافلة للعالم

تبحث بعد عن آثار أقدام مفقودة يسير سلامة في المقدمة
وبجانبه يهش على جماله المحملة بالأواني والمقلاة
يتبع الأب سالم بلحيته البيضاء وفي المؤخرة سليم وسليمان

***

هذه القصيدة تعجب كل الإداريين من بغداد إلى تمبكتو. في أول ثماني سنوات لي في شمال السودان قطعت أكثر من ١٠,٠٠٠ ميل على ظهر الجمال في جنوب الصحراء الليبية وفي أودية جبال البحر الأحمر المتعرجة، وعادة كان يصحبني الأب سالم بلحيته البيضاء وسليم وسليمان «يهشون على جمالهم المحملة بالأواني والمقلاة».

قد يتبادر للذهن أنه في عام ١٩٤٤، والعالم في أتون الحرب، والصحراء ملوثة بالدبابات واللواري، والمناطق العربية مقسّمة، كما يقول كوك، بين القوى الأوروبية، أن العربي سيفقد عبقريته أو حتى هويته، ولكن ذلك ليس صحيحاً. في هذه الحرب لقد رأيت في الخرطوم شيوخ السنوسية الذين تم إجلاءهم من العلمين، والحجاج النيجريين من إمارات كانو وكاتسينا العظيمة، والوزير العراقي المقيم في واشنجتون الذي عبر عن طريقنا، والتلاميذ من عدن وحضرموت في كلية غوردون. وقبل شهرين قابلت طالب من زنزبار في كلية مكرري - يحيى - أحد سبعة طلبة عرب بوجوه عربية خالصة. وقبل أيام قليلة قابلت علي بك الجرباوي مساعد مدير التعليم في سيرينايكا. قضيت خمسة وعشرون سنة في شمال السودان في اتصال لصيق مع العرب في المدن وفي الأرياف مكنتني من التحدث مع كل أولئك الزوار المذكورين أعلاه كأنني أعرفهم رغم ضعف لغتي العربية. وفي خدمتي كضابط في سلاح المدفعية في الحرب العالمية الأولى سافرت إلى الصحراء الغربية وصعيد مصر وسيناء وفلسطين وشرق الأردن، وبعدها زرت مصر وسوريا وفلسطين وشرق الأردن وقبل فترة وجيزة أرتريا. وحيثما كنت، إن كان عبر ممر

ضيق يؤدي إلى بترا بصحبة حرس عربي، أو متحدثاً مع رعاة فوق جبال الجليل، أو مع حداد نحاس في أسواق دمشق، أو جمالة في ساحل البحر الأحمر بالقرب من مصوع، أو مع يمنيين في بورتسودان، أو أصحاب نخيل في واحة الكفرة، دائماً ما ينتابني إحساس بأنني كنت هنا من قبل. إن الفسيفساء العربي من قطع مختلفة الألوان ولكن تتخللها خيوط موحدة مثل سجادة واحدة.

لا بد أن أرجع لموضوع السودان. أرجو أن لا يصيبكم الملل إذا سردت لكم بعض الحقائق والأرقام. شمال السودان بسكانه الأربعة ملايين أغلبهم عرب وتقريباً كلهم مسلمون. الشمال والشمال الغربي صحراوي في الأساس ويشمل جزء كبير من جنوب الصحراء الليبية، والتي لم يتمّ إستكشافها باي قدر إلى عهد قريب. في الأعوام ١٩٢٣ و١٩٢٧ و١٩٣٠ قمتُ بثلاث رحلات إستكشافية (٢ على الجِمال وواحدة بالسيارة) في هذه المنطقة. في عام ١٩٢٧ كنا نبحث عن واحة زرزورة المفقودة، وقد تجاوزنا المنطقة التي يعرِفها دليلنا العربي في صحراء مسطحة ورتيبة، وبدون أي شجر أو حجر يمكننا من قرأءة البوصلَة لمعرِفَة الإتجاهات.

السودان فيه ثلاث صحارى: الصحراء الليبية، والصحراء النوبية (أصغر من الليبية وأقل إستكشافاً)، وصحراء العطبة.

صحراء جنوب ليبيا (خط عرض ١٦ إلى ٢٠ درجة) تتجول فيها قبيلة الكبابيش مالكة الجمال المشهورة وهم أشبه بأولاد علي في صحراء غرب مصر، ويتحدرون من أولاد عقبة الذين عبروا من الجزيرة العربية إلى مصر ثم إلى طرابلس (للمعلومية أحد أولاد عقبة كان حاكماً لمصر عام ٦٦٥م، وقد قابل ولاين بعض بني عقبة في العقبة عام ١٨٤٨م)، والهواوير وهم الهوّارة، قبيلة بربرية معروفة وهم الذين حاربوا العرب الغازين واختلطوا معهم في القرن السابع الميلادي والقرون اللاحقة. والزغاوة (ذكرهم إدريس وابن خلدون والمسعودي) وهم أخلاط من التبو الحاميين والزنوج، والزيادية (وهم عرب شبه خلّص)، والميدوب في شمال

دارفور (سلالة نوبيين أو تيبو). وكُلّهم يرتحلون شتاء إلى النشوق عندما لا تشرب جمالهم المياه لمدة ستة أشهر ويعيش الرعاة على لبن الجمال ولحم الصيد البري. تلك القبائل لديها نظارها التقليديين (أشهرهم السير علي التوم، معروف عند أهله بـ«الشيخ»، وهو صديق لوينجت ولكتشنر)، ومساعدي النظّار من العمد. تلك القبائل وعشائرهم وأصولهم ووسوم جمالهم (وسوم الجمال من أهم المعلومات التي يجب أن يتعلّمها الإداري) كلها مذكورة في كتاب ماكمايكل: «قبائل وسط وشمال كردفان» وفي مقالة ج. أ. ريد المنشورة في «السودان الإنجليزي - المصري من الداخل».

جنوب ذلك تقع المناطق المستقرة في غرب السودان والتي تكثُر فيها الأمطار، والقيزان وبأشجار صغيرة وعشب، وحقول ذرة وبعض السمسم والفول السوداني والبطيخ، وقطعان صغيرة من الحيوانات، التي تقلّ فيها الجمال وتكثر الأبقار والغنم والماعز. هنا تقطن قبائل كانت رحّل ولكنها استقرّت الآن لحدّ كبير. المساليت والفور، والبرقد والبرتي في دارفور ليسوا بعرب (تيبو وغرب أفريقيا وبربر)، وعدد كبير منهم يحتفظ بلغاته. ولكن هناك قبائل عربية في مجموعة قبائل البقارة (الرزيقات والمسيرية والحوازمة) والذين ينتشرون من وَداي في أفريقيا الإستوائية الفرنسية إلى دارفور وكردفان في السودان، وبشرتهم داكنة بسبب قُربِهم من منابع الرق القديمة، وهم أكثر حيوية ومرحاً من العرب الخلص، كما تتمتّع نساءهم بحرّية فريدة: وفي لغتهم العربية يستعملون كلمات تدلّ على أصوات الأشياء أو الأفعال مثل «كو» وتعني «لا»، و«وي» وتعني «نعم»، و«ديرميد» وتعني «صيد الزراف»، وهم صيادون مهرة على ظهور الخيل يصيدون الفيلة والزراف والأسود وحرابهم طويلة بأنصال عريضة. وقد كتب ددلي لامبن، مدير دارفور الحالي، في مقاله عن البقارة في «السودان الإنجليزي - المصري من الداخل»:

«بالرغم من بعض الخصوصيات يستطيع المرء أن يُدرِك أوجه الشبه الكثيرة بين أفرع الأسرة العربية العريضة، لحدّ أن يصبح كتاب داوتي «الصحراء العربية» من أهم المداخل للعمل وسط قبائل البقارة في السودان».

في وسط كردفان نجد قبائل الحمر والبديرية ودار حامد والجوامعة، وهم يقطنون القرى ويحرثون الأرض، ولهم نظّارهم وعمدهم وشيوخ قراهم وهم أناس مسالمون وودودون. كل هذه القبائل، الرحّل منها والمستقرة يهتمّون بنسبهم وبعشائرهم، ولو أن صغار القبائل تختلط مع الآخرين ويصبح إنتماءهم للمنطقة أكثر منه للقبيلة (سوف أشرح ذلك في محاضرتي عن الحكم المحلي). القبائل الكبيرة تهتم أكثر بديارها القبلية وعلى الإداري أن يتعرّف على حقوق الدار من مراعٍ وزراعة ومياه آبار.

كل قبائل غرب السودان العربية هي أفرع ومراكز أمامية لجيوش العرب التي اجتاحت مصر وشمال أفريقيا بقيادة عمرو بن العاص. بعضهم ارتحل جنوباً إلى فزان ونيجريا وأفريقيا الإستوائية الفرنسية، ثم عرّجوا شرقاً على السودان، بعضهم أتى من طرابلس رأساً جنوباً وآخرون أتوا عن طريق النيل. وفي الطريق اختلطوا مع الدماء البربرية والنوبية والتيبوية. عدد كبير من قبائل السودان يدّعون أنهم من سلالة بني هلال: كذلك تدّعي أكثر القبائل في السودان نسبها إلى جهينة مبتدئين بعبدالله الجهيني. ما زالت هناك قبيلة جهينة في الحجاز: لقد دخلوا ليبيا عام ٦٤٧م وغزوا السودان بعد ٢٠٠ عام، واجتاحوا أنقاض المملكة النوبية متوجهين للغرب والجنوب في القرنين الثالث عشر والرابع عشر.

المملكة النوبية شملت جزءاً من صعيد مصر والمديرية الشمالية الحالية في السودان والتي تمّ تكوينها نتيجة ضم الثلاثة أقاليم: حلفا وبربر ودنقلة. هنا نجد أن العرب فرضوا تفوّقهم على النوبيين القدامى والذين كانوا أخلاطاً من المصريين القدامى

الذين نزحوا من الشمال في الأيام الغابرة والأفارقة الذين زحفوا من الجنوب. ولذلك نجد أن سكان المديرية الشمالية هم خليط لثلاثة أجناس. وهي في طبيعتها تشبه صعيد مصر بأشجار نخيلها وسواقيها على ضفّتي النيل الذي يتعرج عبر الصحراء الكبرى مع مساحات صغيرة مزروعة. هذه المديرية تعجّ بالمعابد المصرية القديمة ونجد فيها أهرامات أكثر من تلك التي في مصر، وبعض الكنائس المسيحية من القرون الوسطى، ما زالت تحتفظ بلغتها القديمة، ولكن لغة التخاطب هي العربية ما عدا بين النساء. القبائل الرئيسية هي الشايقية والجعليين ولون بشرتهم فاتحاً. الجعليون يدّعون بدون أي بيّنة أنهم من سلالة العباس، عم النبي. هم مجموعة قبائل كما يدل اسمهم (جعل - عمل أو صنع) مثل الجوامعة والجموعية والجمع والجميعان. أما الشايقية الذين يبرعون في الحروب ومغامرون قد تكون في دمائهم نسبة من الدم التركي من مرتزقة البوسنة وألبانيا الذين كانوا في جيش سليم الأول (١٥١٧). مؤخراً حاربوا ضد الأتراك الغازين (١٨٢١) وبعد ذلك حاربوا مع الأتراك ضد المهدية والآن هم في قوة دفاع السودان.

إذا اتجهنا شرقاً من كردفان سنصل الى مديريتي النيل الأزرق وكسلا اللتين تمتدان حتى حدود الحبشة وأرتريا. مثلّث الجزيرة الذي يقع بين النيل الأبيض والنيل الأزرق هو عبارة عن مزرعة ضخمة للقطن بخليط من القبائل باختلافات قبلية ولكن بكثير من الخِصال العربية وكلهم مسلمون ويتحدّثون العربية ويملكون بعض الجِمَال والأبقار والغَنَم والمَاعِز.

وإلى الشرق من الجزيرة توجد قبيلة الشكرية الكبيرة المشهورة بإبلها، وهم ينحدرون أصلاً من جهينة (ولو أنهم يدّعون أنهم قرشيون) وتحكمهم أسرة أبو سن والتي يرجع تاريخها إلى نايل أبو عدلان نحو عام ١٦٢٠ (قبيلة ناصرت التركية وناهضت المهدية). وشرقهم توجد أخلاط من القبائل الإفريقية بعضهم بقايا دراويش، نزحوا من غرب السودان وآخرون من سلالة مملكة الفونج المسلمة

(١٥٠٠- ١٨٠٠) - السلطنة الزرقاء - سلالة أفريقية حاكمة أتت من أعالي النيل أو أثيوبيا، ولو أن سلاطينهم يدّعون أنهم منحدرون من خلفاء دمشق الأمويين.

تلك السلطنة ومقرّها في سنار (ذكرها ميلتون) تعاهدت مع العرب الذين دخلوا السودان من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر وقد أفضى حلفهم في نهاية الأمر لموت مملكة النوبة المسيحية الضعيفة وأكملت تعريب وأسلمة شمال السودان.

لدينا مؤلف عجيب ولافت للنظر يسمى «طبقات محمد ود ضيف الله» كتب في نهاية القرن الثامن عشر يركّز على علماء الدين في مملكة الفونج. أولئك العلماء أتوا من الحجاز ومصر والعراق وأنشأوا الخلاوي ونشروا الإسلام. كانت قبائل فزارة وجهينة وربيعة وقبائل غازية أخرى من البدو ولم يكترثوا للتعاليم الدينية كثيراً، وقد تطلّب الأمر مجهوداً ضخماً من العلماء والسكان المحليين الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً لبسط الإسلام في السودان المسيحي والوثني. كان من خصائص الإسلام البارزة في السودان، وما زال في بعض الجهات، الإنجراف وراء العاطفة والإيمان بالخرافات وتوقير رجال الدين - السادة والفكوة، لدرجة أحياناً أكثر من توقيرهم للأنبياء.

أسرة المجاذيب في الدامر أقامت حكومة ثيوقراطية (دينية) محلية، وطريقة الختمية بقيادة السيد علي الميرغني أنشأها أحد أجداده المولودين في الحجاز عام ١٧٨٧، وهي أوسع طريقة إنتشاراً في السودان. وهذه الطرق هي بمثابة طبقات أخوية مثل أخوية الفرانسيسكان (Fransiscan) أو الدومينيكان (Dominican)، قد أدخلت للسودان قبل قرون أيام مملكة الفونج، ولكنهم أصبحوا أكثر تنظيماً بعد الإحتلال التركي - المصري. وبالإضافة للمجاذيب والميرغنية هناك طريقة الإسماعيلية (أساساً في غرب السودان) والسمانية والتجانية (نشأت في فاس وهي طريقة من غرب أفريقيا) والقادرية والأحمدية أو الأدريسية (من صعيد مصر

ودنقلا). ثم هناك المهدية ويسمى أفرادها الأنصار وهم أتباع محمد أحمد الدنقلاوي صانع المراكب الذي صرّح بأنه المهدي في عام ١٨٨١ وقام بطرد الحكومة التركية - المصرية وجيوشها من السودان وتوفي عام ١٨٨٥. وقد خلفه الخليفة عبدالله التعايشي والذي هزمه أخيراً كتشنر عام ١٨٩٨ في موقعة أم درمان وقُتِل بعد ذلك بقليل. المهدية ليست بطريقة بالمعنى المفهوم، وإنما عقيدة وسط السنّة التقليديين، وفي سودان اليوم فإن أتباع السيد عبد الرحمن بن المهدي الذي وُلِدَ بعد وفاة أبيه أسس طبقة أخوية دينية وسياسية وإستقلالية. ومؤخراً عرف بعدائه للمصريين.

لا بد أن أذكر قبيلة أخرى تقطن الجزء الشمالي الشرقي من السودان لا هي عربية ولا أفريقية ولكنها حامية - قبيلة البجا وتعدادهم اليوم نحو ١٥٠,٠٠٠ نسمة. هؤلاء هم الذين أسماهم كبلنج الـ«فزي وزي» (Fuzzy Wuzzy)، وهم أوسم رجال السودان، وقد أتوا من الجزيرة العربية تقريباً من نحو ٤٠٠٠ عام، وهم مسلمون يتحدّثون بلغتين حاميتين: البيداوية والخاسة، وقليلاً من اللغة العربية، ويمتلكون إبلاً جيدة وغنماً وماعزاً، وهم في صرامة وقسوة جبالهم. يبدو أنهم ينتسبون جنسياً لعناصر غير عربية أو سابقة للعرب من جنوب الجزيرة العربية. عثمان دقنة، قائد جيوش المهدي الشهير ينحدر من أكبر قبائلهم، الهدندوة (والتي كنت أنا مفتش مركزها لمدة أربع سنوات سعيدة). القبيلتان الكبيرتان الأخريان هما الأمارار والبشاريين والذين ينتشرون عبر الحدود المصرية على ساحل البحر الأحمر. أولئك البجا ظهروا أولاً في حروب مملكة أكسوم الأثيوبية في القرن الأول الميلادي. وهم أيضاً البلمييز (Blemmyes) الذين حاربوا جيوش الرومان في مصر بين القرن الثاني والقرن الرابع وأثاروا إعجاب المؤرخ جيبون رغم احتقاره لهم. كانوا مسيحيين لحد ما لمدة خمسماية عام ولكنهم هُزِموا نحو عام ٨٥٠ من العرب الغازين والذين فرضوا عليهم الإسلام وغرسوا جذور اللغة العربية في لغاتهم. ويذكر المؤرخ يعقوبي ست ممالك بجاوية في زمن الغزو العربي. في جبالهم القصية وعلى سواحل بحرهم نجد بعض التصاوير الصخرية والصخور ذات العروق الذهبية (التي كان يستخرجها

المصريون والرومان والعرب وقد بيّن أماكنها في أقدم خريطة في العالم - ورق بردي تورين)، وكذلك الخزف الصيني، والزجاج العربي القديم. وقد سيطروا على الساحل من عيداب، مرفأ الحجيج التاريخي الذي هاجمه في عام ١١٨٢م الصليبي رديء السمعة رينو دي شاتيلون، لورد كيراك إلى سواكن، البندقية القديمة للبحر الأحمر، ومصوع. لغتهم لا تكتب، ونحن نعتمد على المؤرخين الأغاريق والرومان والعرب لمعرفة تاريخهم، ولكن أحد شيوخ الأمارار المتبحرين في العلم كتب لي نبذة تاريخية قصيرة عن تاريخ البجا والذي بدأها:

> «ينتسب البجا إلى كوش، ابن حام، ابن نوح والذي هاجر إلى السودان من آسيا بعد الطوفان، أي أنهم عرب حاميين عبروا البحر الأحمر في الأزمان الغابرة. في دراسة أصول الشرق الأوسط لن تجدوا أفضل من الفقرة العاشرة من سفر التكوين الذي يصف أصول الحاميين والساميين - أولاد سام مثلاً (Joktan) جد القحطانيين العرب، و(Hezermaveth) جد الحضارمة، وشيبا جدة الصابئين، و(uz) جد العدنيين. وسلالة حام هم (Mizraim) جد مصريي شمال وجنوب مصر، وكنعان جد الفلسطينيين، و(Ludim and Lohabim) جد الليبيين».

كتاب ج. و. موراي «أولاد إسماعيل» يصف العبابدة وهم أقرباء البجا ومنطقة البجا وصفاً دقيقاً. وقد كتبت أنا مقالة عنهم في «السودان الإنجليزي - المصري من الداخل». لقد كانوا مصدر إبتهاج أو قنوط بالنسبة للمؤرخين الفراعنة والأغاريق والرومان والعرب والبريطانيين لمدة ألفي عام.

خلاصة، فإن أهم مظاهر تاريخ شمال ووسط السودان من نهاية القرن الثالث عشر وفيما بعد كان تمازج عربي أفريقي بربري في مجموعات عدة. دعوى عروبتهم قوية بين الأبالة والبقارة داكني اللون، وبعض القبائل النيلية، وأقل قوة عند سكان القرى المستقرين، وهؤلاء أغلبهم نتاج زواج مختلط، بينما اللون الداكن بين العرب

(مثلاً الراحل السير علي التوم) هو نتيجة التسري. ولكنه من التحذلق أن نقصر تعريف العربي من منطلق بيولجي، كما وأنه من التهوّر أن نستفسر عن نسبة الدم النبطي أو الفارسي أو الصليبي أو التركي في سكان فلسطين الحاليين، أو نسأل عن نسبة سكان لندن إذا هم حقاً من أصل أنجلوسكسوني. فإن اللغة والدين والتقاليد والإحساس القومي لأغلب سكان شمال السودان تربطهم دون شك بمجموعة الدول العربية وليس سواها. كما وأن عناصرهم الأجنبية قد تم تعريبها للدرجة التي اندثر فيها الماضي غير العربي - من أيام أولاد (Anak) - إلا في الأساطير المحلية. ومع ذلك فهناك سمات عن عناصر قديمة منطمرة في عروبتهم وإسلامهم وفي لهجاتهم العربية - أهمها آثار حامية ونوبية وأفريقية على العادات المتعلّقة بالزواج والولادة والموت (خصوصاً الخفاض الفرعوني بالنسبة للنساء). ولكن لا تجب المبالغة في ذلك.

السودان هو مركز متقدّم للجزيرة العربية والتي ما زال يرتبط بها عبر آلاف الحجيج الذين يعبرون عن طريق ميناء سواكن التاريخي. وهو أيضاً مركز متقدّم للبحر الأبيض المتوسط الذي يربطه عن طريق النيل منذ وصف هيرودوتس لمروي وجنود الرومان الذين توغلوا إلى قرب يوغندا. خلال عدة شهور أصبحت طائرات الخطوط الجوية البريطانية تقطع نفس المسافة الآن في ساعات. إلى الآن لم يكن السودان داخل أو خارج عالم البحر الأبيض المتوسط أو ثقافته، لقد كان مستقلاً اجتماعياً تحت دستور حكمه الثنائي، وقد تمتع بحكم ذاتي ولكنه لم يعد معزولاً بسبب صحرائه الشمالية أو بشلالات النيل. الصحف والإذاعات والطيران والتعليم، وأهم من ذلك هذه الحرب العالمية، قد جذبت السودان إلى مدار العالم العربي المسلم في شمال أفريقيا ثم إلى هنا في آسيا. كيف سيتأثر السودانيون بجيرانهم وماذا ستكون، بعد الحرب، إسهاماتهم لبقية دول الشرق الأوسط؟ لا يمكن التكهن بهذا في الوقت الراهن.

* * *

(ب) مذكرات عن محاضرة بغير تاريخ عن أساليب وعادات وأساطير السودان البدائي

تمهيد:

مساحة السودان تبلغ مليون ميل مربع وينقسم إلى ثماني مديريات وخمسين مركزاً، وبه ثمانية مدراء وماية وعشرين مفتش مركز. طبيعته تتراوح من الصحراء الليبية إلى مستنقعات مديرية أعالي النيل وجبال الأماتونج على حدود كينيا ومستجمع مياه الكنغو والنيل. كما يمتد من أفريقيا الإستوائية الفرنسية في الغرب إلى أرتريا وجبال البحر الأحمر في الشرق.

قبائل: عرب وبجا وزنوج:

حياة القرى الحقيقية، الزراعة، الرعي، الصيد، الرقص القبلي على أنغام موسيقى القرب والقرن والطبل، المحاكم الأهلية والمجالس، أعمال السحر، فن الاستمطار، الحروب القبلية والغارات. كل ذلك يصفه مفتش المركز في يومياته التي يرسلها إلى رئاسة المديرية، التي بدورها ترسلها للخرطوم حيث تجمع المعلومات وتصنف في «سجل السودان الشهري» والذي يرسل إلى وزارتي الخارجية والمستعمرات في إنجلترا حيث يكوّن موظفو الخدمة المدنية هناك فكرة عن أفريقيا البدائية.

ومن بين تلك السجلات الشهرية اخترت بعض الأمثلة العادية:

١ - الزاندي:

قبل ماية عام كان الزاندي من آكلي لحوم البشر. الآن عندهم أنظمة حكم محلي. أدناه أجندة حقيقية لاجتماع رؤساء الزاندي في يامبيو في يناير ١٩٤٠.

(I) تخفيف قيود مرض النوم.

(II) أوامر دائمة خاصة بالسيطرة على حرائق الغابات.

(III) حديقة عامة جديدة.

(IV) لوائح جديدة بخصوص تغيير الإقامة.

(V) مسئولية دفع باقي مهور النساء عند موتهن في منازل أزواجهن.

(VI) تعديل سياسة عزل المجذومين.

(VII) إضافة لقائمة أنواع أعمال السحر الممنوعة.

(VIII) صرف بذور الصويا والذرة والبن للرؤساء.

(XI) إعادة تشجير الغابات.

٢- حكاوى الصيد:

(I) قطيع أفيال جوبا اعتاد أن يقضي موسم الجفاف في أرض المطار ويبتعد عنه في موسم الأمطار. بعد يوم من إعلان ايطاليا للحرب على السودان صدرت التعليمات لوضع حواجز في المطار، ولكن الأفيال عادت في نفس اليوم واحتلت المطار وأغنت المسئولين المحليين، عن عمل أي شيء.

(II) اعتادت ستة من الأسود أن تمرح في ملاعب مدرسة أمفولو كل مساء ولكنها كانت ملتزمة بأن تسير فقط على الممشى.

(III) كان بعض السجناء الدينكا يقومون بسقف منزل مفتش المركز في أويل عندما وجدوا تمساحاً في داخله. اصطحبوا التمساح إلى السجن وهم يغنون ويرقصون ثم أرسلوا إلى رئيسهم تونج تونج الذي كان التمساح طوطماً له، وقد قاد التمساح للنهر. (للمعلومية - هناك مروّضو تماسيح في نهر الدندر من فلاتة كابي النيجريين. إنهم يمسحون أجسامهم ببعض الدهون التي تجعل التماسيح تتبعهم).

(IV) قبض تمساح في نهر الدندر على رأس ماعز لأحدهم، ولكن الناس ركبوا زورقاً وتعقّبوا التمساح وتمكّنوا من سحب رأس الماعز من فك التمساح بضربه بمجاديفهم.

(V) بوني، إحدى السجينات في جوبا استيقظت ذات مساء لتجد ثعباناً ضخماً جاثماً على صدرها. حضر الحراس وقتلوه.

(VI) بلعت سمكة ضخمة صيادها الذي تمكّن من الهرب بواسطة خياشيمها.

(VII) تعقب صياد من تالي قنفذاً داخل جحر نمل واسع جداً وقع فيه ووجدوه فيما بعد وقد أكلته الضباع.

(VIII) الضباع في كسلا حملت معها أحد الرجال. ضباع كسلا تلك مشهورة بشجاعتها، وفي أحد المرات طاردت أحد المدراء عندما كان يتنزه على جواده إلى داخل المدينة. وقد أرسل الخليفة جيشاً لقتلها. كنا نصطادها بالحراب، وقد حكى مفتش مركز البطانة أنه رأى مجموعة ضباع تصطاد أسداً تحت ضوء القمر.

(IX) في بور يقال إن الأسود تتسلّق الأشجار، وقد شوهد ثلاثة منها على رأس شجرة في طريق فالك. سجل المدير يقول إن أي شخص من الرماة يرغب في تمارين عليه أن يذهب لبيت الضيافة الثاني خارج شامبي الذي يحتله أسد ضخم أهلب (خشن الوبر).

وقد ذهب مفتش مركز واو للقاء نظيره الفرنسي الذي لم يحضر في الزمان والمكان المحددين لأن المرسالين قد أكلتهما الأسود.

(X) هاجم جاموس عربة من الخلف في جوبا مما اضطر السائق أن يقود السيارة إلى الخلف مما أخاف الجاموس.

اصطدمت عربة مصلحة الأشغال العامة بفيل قرب توريت مما سبّب أضراراً للطرفين.

اصطدمت سيارة مساء مع أنثى فيل من الخلف وتسبّب ذلك في تعطيل الماكينة

التي لم تكن مزودة بجهاز تشغيل ذاتي. وقد حاولت أنثى الفيل أن تمسك السائق بخرطومها وتخرجه من العربة. في نفس الوقت قام زميل لها بوضع رأسه تحت محور العجلة الخلفي وبدأ في دفع السيارة إلى الأمام. أسرع سائق السيارة واستعمل جهاز تعشيق التروس مما شغل محرك السيارة وتمكن من الهرب.

(XI) أحاط عدد من دينكا الرنك بفيل قتل فنجاوياً، ولكنه طعن ابن الرئيس بنابه وحمله على رأسه لمسافة عدة أميال والدينكا يتعقّبونه.

٣- حيوانات خرافية:

(I) يعيش حيوان الواب في جبال البحر الأحمر وله رجلين بدون مفاصل، ووبر ناعم يغطي جلده، وكتفيه محدودبتان، وقَمِل. كانت توجد أعداد كبيرة منه، ولحمه مستساق، ويتحدث بلغات كثيرة. يمكن صيده بوضع قائم على الأرض يقوم الواب بالإحتكاك به، ثم يقع القائم ويفترض أن يقع هو كذلك. الشيخ عبدالله قوبال يقول انه رأى واحداً منها ميتاً. أنثاه لها أربعة أثداء اثنان كاذبان.

(II) أفعى أم قطية تعيش في أليري، ولها عرف في رأسها كعرف الديكة، وتطلق صوتاً كصوت الماعز، وتستخرج السم من الضفادع، وتحمل في رأسها يراعة لتضيئها في الليل. وخوفاً من تلك الحية تحاشى الخليفة عبدالله من الاحتماء بأليري بعد موقعة أم درمان. وقد صرح خبير الثعابين دكتور كوريل، بعد إجراء دراسة على بعض الثعابين من شاكلتها بأنها تشبه المامبا السوداء (أفعى أفريقية سامة) ولا يوجد مثيلها في السودان. ولكن وجدت إحداها فيما بعد واتضح أنها فعلاً مامبا وكانت الوحيدة من جنسها.

(III) قبيلة البني عامر التي تقطن حدود أرتريا يوجد لديهم حية معتادة على بصق جوهرة من فمها وتحدّق فيها بإعجاب عندما تشعر بعدم

وجود أحد حولها، وعندما تسمع أي حركة تقوم ببلع الجوهرة سريعاً. ولكن أحد الشيوخ الأسطوريين ركض بفرسه وضرب الجوهرة في فم الأفعى كما يفعل لاعب البولو بالكرة، وتحصّل على الجوهرة.

(IV) يحكي الدينكا أن في نهر اللول توجد سلحفاة عملاقة وأسطورية تسمى أنيوملال والتي تبدو مثل أسد النهر عند البقارة، وهي مخلوق بوترة في أرجلها (جلده بين الأصابع) وتخرج ليلاً من النهر وتزأر. ويدّعي قاطع الطريق المشهور حامد أم برداب أنه شاهد إحداها.

(V) يتحدث الزاندي عن حيوان ضخم يسمى الأندوتو وحجمه أكبر من المنازل وينبت العشب في جلده، وهو كبير لدرجة أنه يحجز مياه الأنهر. كذلك يتحدثون عن فهود مائية وسمكة تمتص دماء ضحاياها بواسطة مجسات ولها خرطوم مثل خرطوم الفيل.

(VI) في الشمال يتحدثون عن بنات الحور الجميلات واللاتي يذبلن إذا أخرجن من الماء، ويعرفن أيضاً بالصالحات أو ملائكة النهر. بعض العُرّاف يدعون زواجهم من بعضهن. وقد عرض أحدهم في شندي عليهم سبع بلورات. في أيام المهدية اصطاد أحد الصيادين إحداها وعرضها في ميدان المسجد إلى أن بدأ جسدها بالذوبان، وقد أمر الخليفة أن تعاد إلى النهر. وهناك عشرات من الرجال المحترمين الأحياء في السودان الذين يقسمون بأنهم شاهدوهن.

(VII) كذلك هناك المذؤوبون (الذين يمسخون ذئاباً) مثل أولئك الذين يوجدون في روسيا ورومانيا (قارن قصة كبلنج عن الرجل الذي لُعن في الهند فبرك على الأرض وعوى مثل الكلاب)، ويتواجدون أكثر في كردفان ودارفور. يتحوّلون مساء إلى ضباع ويمكنهم قطع مسافة خمسين ميلاً في الليلة. في أيام علي دينار، سلطان دارفور، كان الرزيقات يفتخرون

برجالهم الضباع. وقد قبض على أحدهم وسيق إلى الفاشر وقيّد إلى قائم. وقد كان يصرّ بأسنانه ولكنه لم يتحول إلى ضبع بعد المغرب.

٤- السحر:

(I) في مريدي يمد خيطاً وهمياً عبر طريق أو باب الضحية. إذا تعثّر فقط يبطل السحر، أما إذا وقع على الأرض فيمرض ويموت.

في يناير ١٩٤١ في محكمة مركز يي نظرت قضايا آتية عن السحر. الإتهام بالسحر يفحص بعناية، ولكن إذا كان شخص ما يتمتع بقوة غير طبيعية، ويمثل تهديداً، فكان يعاقب. مثلاً:

أ- سحر الخيط (حدّ الخيط وتكوير القوس مع تكرار اسم الضحية). يمارس ذلك لشفاء الناس في مقابل رسوم. إذا فشل العلاج العقوبة سنة سجناً.

ب- قتل رجل بازاً. طالب أحد أبناء قريته بمبلغ ٢ جنيه كدية بحجة أن الباز كان روح أسرته.

ج- اعتقد رجل شرطة مصاب بالملاريا والتيفوئيد أنه ضحية عمل سحر واضمحل جسده. أخيراً هرب ولم يعثر عليه بعد.

(II) شاويش شرطة في قوقريال كان يمارس السحر على زملائه الذين يرغب في تحويلهم لمكان آخر لأنهم أغضبوه، أصيب بمرض ونقل إلى مستشفى واو.

(III) أحد الشيوخ المعروفين في غرب السودان تعاقد مع أربعين فكياً خلال كل شهر رمضان ليتسببوا في نقل مفتش المركز. فشلت مساعيه وهو نفسه أزيح من منصبه (ولكنه نجح في أن يتسبب في وقوع مفتش مركز سابق عن فرسه وإصابته بكسور).

(IV) أحد دينكا السحرة المخربين استدعي لمقابلة مساعد مفتش المركز على بعد خمسين ميلاً من بحيرة نو ليبرّر أفعاله. يبدو أن أحد الرؤساء قد وشى به. وقد تسبب سحره بموت ابن الرئيس، ثم الرئيس، ثم المترجم ثم مساعد مفتش المركز بهذا الترتيب. أصابت ابن الرئيس نوبة مات على أثرها. جن جنون والدته وقرّرت أن تقتل مساعد مفتش المركز أولاً حتى تكسر الترتيب المعمول للموت وتنقذ زوجها، أو على الأقل أن تحرض الحكومة لإتخاذ إجراءات صارمة. مشت وراء مساعد مفتش المركز بينما كان يتحادث مع آخرين أمام دكان القرية، وطعنته في ظهره بحربة. ساد الهرج والمرج، وهرب كل المتخاصمين الذين كانوا في انتظار سماع أقوالهم في قضاياهم، إلى المستنقعات، كما تفرق قطيع الأبقار مُلك المحكمة من الغرامات المجبية. حمل المترجم بندقيته وأسرع لاعتقال الساحر. أما التمرجي المحلي فلم يكترث بإسعاف مساعد مفتش المركز والذي كانت إصابته بالغة، وإنما سرق بندقية مساعد مفتش المركز وأصاب رجلين كانا في طريقهما لمنزل الساحر. بعد أن تمكن مساعد مفتش المركز من الإطمئنان على استتباب الأمن أخذ على سرير أهلي لمدة خمسين ميلاً أثناء عاصفة مطرية إلى النهر حيث التقطته إحدى مراكب مصلحة الري المصرية (ربان المركب أصرّ أن يأخذ قراءة مستوى المياه أولاً)، وأخيراً وصلوا إلى ملكال بعد ثلاثة أيام، وقد تأخر المرسال الذي حُمّل رسالة بسبب نفس العاصفة. من الغريب أنه عولج من إصابته وشارك في الأولمبياد في لندن عام ١٩٤٨ وأحرز نصراً.

وقد حُكم على خمسين شخصاً بتهمة ممارسة أعمال السحر خاصة بهذه القضية وحوكموا بفترات سجن مختلفة.

٥- الإستمطار:

(I) مفتش مركز التونج إتّهم بأنه أوقف هطول الأمطار.

(II) استُدرج أحد المستمطرين من نيارو بواسطة زملائه إلى الحقول وضرب ضرباً مبرحاً مات من جرائه. هطلت الأمطار بعد ذلك.

(III) وصف لحفلة إستمطار في مركز البحيرات:

«بعد أن أُهدي لكبير المستمطرين هدايا مختلفة، عقد الكبار حلقة للغناء. أُدخلت عيني المستمطر الكبير في رأسه وسال اللعاب من فمه وأخذ يضرب برجليه على إيقاع الرومبا، ثم بدأ يدور حول الحلقة وبياض عينيه مصوباً نحو السماء. وبينما كنا نشاهد ذلك تجمعت السحب فوق رؤوسنا وهطلت أمطار غزيرة تسببت في فضّ الإحتفال».

المستمطرون من قبيلة الزاندي يتم إغراقهم في النهر إذا فشلوا في مهمتهم.

(IV) في تيرا هوجم أحد المستمطرين وخرّب منزله وكان على وشك أن يقتل لولا تدخل الشرطة وأخذوه للحراسة حرصاً على حياته. بمجرد أن فكوا الأصفاد من رسغيه إذا بالمطر ينهمر.

(V) في منطقة اللاتوكا تنبش عظام مستمطر ميت بعد دفنه وتحول إلى مزار القبيلة حيث تدفن في جرار طينية. أولئك المستمطرون يرثون مهنتهم. مساعد مفتش المركز حضر حفل تكريم للمستمطرة المشهورة أيكانغ التي توفيت عام ١٩٣٨ أو ١٩٣٩، وإستمر حفل الرقص لمدة خمسة أيام.

(VI) أرسل سلطان توليشي رسالة لمفتش المركز يحذره فيها أن الإضطرابات ستسود المكان إذا لم تقم الأسرة المكلفة بتقديم ثور كقربان في زمن

الجفاف. طلب مفتش المركز عقد مجلس على رأس جبل. إحتجت الأسرة بأن المستمطر يدين لهم ببقرة. سلّمت أسرة المستمطر بقرة إلى أصحابها بأمر مفتش المركز. قدمت الأسرة المسؤولة عن الذبيح ثوراً وتم ذبحه على صخرة القربان. قبل أن يتمكن مفتش المركز من الوصول لخيمته في سفح الجبل انهمرت الأمطار الغزيرة.

٦- طقوس مختلفة:

(I) في عام ١٩٣٨ في منطقة الدينكاقوك أدانت المحكمة أحد السحرة الذي صنع فاساً سحرية ليثأر من رئيسه، ولكنهم أطلقوا سراحه شرط أن يظل الرئيس بحالة صحية جيدة. توفي الرئيس بعد فترة وجيزة من مرض «النمونيا» ولكن الإفتراض أن الساحر هو السبب، وحكمت المحكمة بسجنه لمدة ١٨٠ سنة على أن يطرد بعد إنقضاء تلك المدة من المنطقة!

(II) في عدد من مناطق جبال النوبة لا يقبل الشبان كرجال إلا إذا قاموا بقتل إنسان ذكر. كان ذلك صعباً في ظل هذه الحكومة، ولذلك كان الشباب يغمسون رماحهم في دم شخص مات لتوه. تمت محاكمة سبعين من الشبان لأنهم نبشوا قبر قتيل منذ فترة وجيزة ليغمسوا رماحهم في دمه، بتهمة تدنيس القبور.

(III) طعن أحد رجال اللاتوكا واسمه لويوهوجو أختيه بمدية. ماتت إحداهما وطوق رجال الشرطة المنزل ولكنه قاومهم بحربته. أقنعه مفتش المركز بتسليم نفسه. وفي المحكمة ذكر أنه كان يعتقد أن إحدى أختيه سحرت غنمه التي أكلتها الضباع.

(IV) زعيم الدينكا شول بول عندما أصابه الخرف دفن حياً كعادة الدينكا.

دفن أخ وعم أحد المجزومين المهووسين بالسرقة، حياً، ثم اعترفا، النوبة يسورون المنطقة التي بها مجزومون ويعزلوهم.

في محاكمة بالتعذيب في جبال النوبة الشرقية قام أحد الحوازمة بإنتشال صدفة مياه حلوة من زيت يغلي ثلاث مرات قبل أن يعترف بأنه ارتكب جريمة زنا، ثم ذهب للمصحة لتلقي العلاج. طريقة أخرى لانتزاع الإعتراف هي أن يلتقط المتهم إبرة من دهن يغلي أو من بول بقرة ساخن أو أن يمسك بيده فأساً مجمّرة على النار.

(V) ثلاثة من المجندين النوبيين لم يجيدوا الرماية، طلبوا إجازة خاصة لمدة أربعة أيام للذهاب لمقابلة ساحرهم. رجعوا في اليوم الخامس وأصبحوا يصيبون قلب الرميّة برتابة مملة.

(VI) حكمت محكمة مركز الدونغا بتعويض خمس بقرات لأقرباء أحد الضحايا الذي توفي بسبب «رمي الودع».

من ثلاثة أشخاص يدمنون رمي الودع في منطقة البويا، أعدم أحدهم دون محاكمة، وانتحر الثاني، ومات الثالث في ظروف غامضة.

٧- شذرات من المحاكم:

(I) وجدت في حوزة تاجر في مدينة كوستي ٤١٠ طلقات من سلاح الطيران الملكي، ومسدس إيطالي ومعه ٣٠ طلقة، و٥٦ طلقة من عيار ١٢، و٢٥ طلقة رشاش، و٦ من سن عاج أنثى الفيل وشوالين من الحشيش (المخدر). ادعى أنه وجدهم على قارعة الطريق.

(II) مغامر بيجاوي كسب كل موجودات شلة عادت لتوها من أرتريا. نصبوا

له كميناً في طريق عودته من الكازينو ونسفوه بقنبلة إيطالية.

في نفس اليوم في كُتم تمت سرقة بندقية شرطة من مخزن سلاح أخرجوها من بين قضبان شباك خلفي صغير.

(III) خلال شهر أكتوبر ١٩٤١، نجحت شرطة بورتسودان في استرداد بضائع مسروقة تشمل لحوم معلبة، وعلب سجاير، وزجاج عصير ليمون، ومحلول غسيل شعر، وجوارب، وصناديق بيرة، وآلة طباعة، وأحذية، وعلب سلطة فواكه، ودينموهات، وإطارات، وأبواق سيارات. وجدت المسروقات لدى رواد وبحارة سفن تجارية وموظفو خدمة مدنية.

(IV) عندما قدم المصحف لأحد الشهود في قضية ليحلف عليه قال: «لا شكراً أنا لا أدخن».

(V) سُئل أحد الشبان النوبة في المحكمة عن عمره فرد قائلاً: «أنا لا أعرف بالتحديد ولكنهم يقولون لي أن عمري نحو مئتي (٢٠٠) سنة».

(VI) هرب أحد السجناء من سجن كُتم إلى الفاشر وسلم نفسه عند السجن العام وقال إنه غير راضٍ بأحوال السجن المحلي ويرغب في أن يكون قريباً من مركز السلطة.

(VII) فقدت كميات كبيرة من المخدرات من مخزن سموم في مستشفى الفاشر. تم العثور عليها كاملة في منزل أحد التمرجية الذي كان ينوي أن يفتح عيادة لمعالجة الأمراض التناسلية.

(VIII) في الأبيض تمت محاكمة بعض الرجال الذين حولوا الملاليم البرونزية إلى قروش باستعمال الزيبق.

(IX) في أليري تم القبض أخيراً على السارق المشهور عبيد كويتي بواسطة

الزعيم وبعض أعوانه، وقد حاول طعن الزعيم: ولذلك حوكم بتهمة الشروع في القتل وخمسة تهم سرقة.

(X) تم اكتشاف سارق مشهور يحاول سرقة بعض الخراف بواسطة بعض الصبيان، وقد رمى وسطهم حربة مشرشرة لتخويفهم. أمسك أحد الصبيان بالحربة وتعقب السارق وطعنه. وقد مشى السارق عشرة أميال للمستشفى والحربة مغروسة فيه وأدلى بإفادة يبرىء فيها الصبي على فعلته، ثم توفي.



مسطورات

MUSTORAT

الفصل الثالث

مصاعب إدارية

(أ) التنمية في جبال النوبة

(١) إقتصادياً

مقتطفات من مذكرة أعدها نيوبولد بتاريخ ١/ ١٢/ ١٩٤٣
وقام بمراجعتها في ٢٨/ ١/ ١٩٣٥

عام:

من المتفق عليه أن جبال النوبة تحوي إمكانات ضخمة للتنمية، ومثل مناطق القضارف - الرهد - الدندر، فهي تجمع بين الجنوب الخصب والشمال الذي يسهل الوصول إليه.

هي في الأساس منطقة زراعية - للقطن المطري، والحبوب، والسمسم، والفول السوداني مع جيوب من مزارع الشطة والبصل والتبغ وبعض الصمغ العربي. في منطقة البقارة يوجد مخزون من القوة الحيوانية للمواصلات والحرث ولإنتاج سماد الحقول.

المواصلات - ولو أنها تحتاج لتحسين - حسنة، فالسكك الحديدية إلى الشمال والموانىء على النيل في كاكا وتونقا في الجنوب الشرقي توفران منافذ قريبة للتصدير.

السكان (عددهم الكلي نحو ٤٢٠,٠٠٠ منهم نحو ٣٠٠,٠٠٠ هم من النوبة) يتواجدون بكثافة، ومنظمين، وأصحاء، وأذكياء، لتنمية المنطقة نسبياً بسرعة وبكفاية، إذا ما توفرت المعدات والخبرة الفنية، وبدون تدخل العناصر الأجنبية، والتي فيما بعد يكون تأثيرها الإجتماعي سلبياً ولن يتسبب في زيادة حركة تبادل النقد السائل المحلي لنفس الحد.

مقترحات وتخطيط:

العوامل الثلاثة المصاحبة للتنمية الإقتصادية هي، كما في كل مكان:

أ - خطة؛ ب - التمويل؛ ج - الكادر. هل نملك ذلك؟ إذا نعم هل هي كافية؟

أ - نحن نملك خطة، ولكنها تحتاج لبلورة، وتصديق وإعلان.

أولاً، نحتاج لزيادة إنتاج القطن بتحسين نوعيته وجلب مجتمعات غير منتجة للقطن. تحسين النوع يحتاج لأبحاث. جلب مجتمعات جديدة، خصوصاً نوبية، تمت معارضته. بعد بعض التأخير، وبيان الإنتاج تبيّن أن إنتاج النوبة يزيد بدرجات عن إنتاج غير النوبة. لا أعتقد أن هناك إدراك عام عن مدى قلة إنتاج قطن جبال النوبة المزروع من النوبة وهم في الواقع أفضل من العرب أو الفلاتة في الزراعة.

ثانياً، لا يجب أن نضع كل البيض في سلة واحدة (ولو أن القطن الأمريكي المزروع هنا يبدو «سلة» جيدة). نحن لا نرغب في خلق مشروع جزيرة أسود. قطن النوبة سمعته جيدة ويباع جيداً، ولكن الغذاءات والمحاصيل المصدرة الأخرى لا بد من زراعتها بنسب حسب الحاجة.

خلاف الحبوب يجب أن نعرف أكثر عن السمسم والفول السوداني، مثلاً أين يزرع بكثافة، وهل نوعيتها صالحة للتصدير، وما علاقتها بالمحاصيل الأخرى؟

ثالثاً، بالتالي أي خطة لدينا يجب أن تكون شاملة، أي، لا بد أن تشمل وسائل

إتصال، ووفرة مياه، وترحيل لكل المحاصيل التي تصدّر بكميات (لا أعتقد بعدد موظفين محدود من الحكمة أن نضيّع وقتنا ومجهودنا في التوافه مثل شمع النحل أو التحف المحلية) والمواشي والبحوث الزراعية.

لا أعتقد أننا نحتاج لهيئة مثل هيئة القاش، ولو أني لا أمانع، ولكن لضمان التعاون بين كل المصالح المعنية (الزراعة، والإقتصاد، والإدارة السياسية، والأشغال العامة وخلافها) لا يجب الإعتماد كلياً على الإتصالات الشخصية وحسن النية. لا بد من تعاون قانوني، وهذا من الأفضل أن يتم عن طريق مؤتمر إقتصادي سنوي دائم ومنظم - مؤتمر للمديرين يرأسه مدير المديرية ويحضره مفتشو المراكز الراغبين، ومفتش الزراعة، ومتى ما دعت الضرورة كبير مفتشي الصحة وكبير مفتشي البيطرة، وضابط تعليم المديرية، ومهندس الري. ولربط النشاط مع الخرطوم يجب مشاركة ممثلين لمديري الزراعة والإقتصاد.

حقيقة أنا عقدت مثل هذا المؤتمر كتجربة في فبراير ١٩٣٤ في دلامي وأرسلت الوقائع للسكرتير الإداري، ولمدير الإقتصاد والتجارة، ومدير الزراعة. وقد كان مؤتمراً حيباً وحاسماً. تمت مناقشة مواضيع شتى وتم تحفيز كل إنسان. والنتيجة الأولية كانت إنشاء صندوق إحتياط لمشروع القطن المطري.

القطاع الخاص:

إن تنمية القطن المطري هو مشروع تجاري حكومي، ويجب أن يستمر، في رأيي، لسنوات عدة كمشروع حكومي. لا أعتقد أن الحكومة أو الشعب سيكسبان أي شيء، بل قد يخسرا كثيراً إذا أوكلنا حتى جزء صغير منه إلى شركة خاصة. إذا أدخلنا شريكاً ثالثاً فسيعني ذلك تخفيضاً لأرباح الشعب ولدخل الحكومة، إلا في حالة أن الشركة الخاصة قامت بتوسع كبير لا تتمكن الحكومة من مجاراته لمنعها من أي مضاربة. أنا لا أرى كيف سيتم ذلك إلا إذا آمنا بالنظرية التي تقول إن الحكومة مبذرة ويجب أن لا تتولى الأعمال التجارية، وأن كل الشركات الخاصة

هي نشطة وإقتصادية، وأنا لست من هذا الرأي. (في الواقع هناك دلائل تشير إلى أن المحالج تدار إقتصادياً أفضل مما إذا كانت في أيدي شركات خاصة). والعوامل الأخرى التي يجب أخذها في الإعتبار هي:

أ- طالما أن مهندسي المحالج هم موظفو حكومة، فيمكن الإستفادة منهم في التسويق والبناء وتكحيل الآبار وخلافه أيضاً.

ب- إن النوبة جنس متخلف ويحتاج لمعاملة حذرة، وهم يتجاوبون أكثر مع أولئك الموظفين الفنيين الذين يهتمون بدراسة أحوالهم الإجتماعية وبعاداتهم.

ج- إن مشروع القطن المطري ما زال في طفولته ويحتاج لرعاية الحكومة. عندما يشبّ عن الطوق ويقف على رجليه يمكنه مقاومة تذبذب الأسعار وعدم مرونة الإدارة الخاصة، ولكن الوقت لم يحن لأن نسلم المحلجين أو المشروع بأكمله إلى القطاع الخاص.

الترحيل:

أنا أعتقد لحسن الحظ أننا لا نحتاج لخط سكك حديدية أو طريق معبد وصالح للإستعمال طوال العام، ولن تبرره التكاليف لعدة سنوات قادمة، ولو أنه لا ضرر من إجراء المسح لكليهما، والواقع أن عملية المسح جارية الآن، ولا بد من الأخذ في الإعتبار عمل مسح زراعي وإقتصادي شامل لكل المنطقة خلال العقد القادم قبل الشروع في مشاريع السكك الحديدية أو الطرق. أما ترميم الطرق الحالية فهو أمر مرغوب فيه وتجري دراسته.

المزارع:

بما أني لست مزارعاً فإني أعطي هذه الملاحظات بتحفظ. يبدو لي أن مزرعة واحدة لا تفي بالغرضين المطلوبين وهما إجراء البحوث (والذي لا يهم الناس مباشرة) وإظهار محاسن المشروع (والذي يهمّ الناس). نحتاج لمشروعين: مشروع

تجريبي بالقرب من رئاسة المشروع تجرى فيه بحوث عن أنواع البذور للحبوب والفول والسمسم والقطن وخلافها، وتجربتها وتدوين المعلومات عن إنتاجها ومقاومتها للآفات وخلافه، والمزرعة النموذجية الصغيرة التي تقام في مكان مختار بين الحقول بعيداً عن رئاسة المشروع ويعمل فيه المزارعون بأنفسهم تحت إرشادات موظفي الإدارة والزراعة المحليين. المشروعان يخدمان غرضين مختلفين ولا يجب الخلط بينهما.

الأراضي وتوفير المياه:

هناك ربط بين الأراضي والمياه. الكثير من أهل النوبة ما زالوا يزدحمون عند رؤوس وجنبات جبالهم. نحن لا نرغب في إرغامهم للنزول للسهول نهائياً حيث هم مزارعو مدرجات، وعاداتهم الإجتماعية ومعتقداتهم الدينية (والتي تعتمد على طقوس فوق رؤوس الجبال) قد تتأثر وتتضرر. في ذات الوقت فإن زراعة القطن تتم في السهل ولا بد من النزول لها. المزارعون العرب عادة يتحلقون حول الجبال بغرض الحصول على المياه وللتجارة. هذا يعني أن النوبة الذين يرغبون في زراعة القطن لا بد لهم من تخطي طوق العرب. أنا أرغب قبل فوات الأوان أن نزوّد السهول غير المزروعة بآبار إرتوازية للعرب ونترك الأراضي المجاورة للجبال للنوبة. إن الأحوال الطبيعية وحقوق الأراضي تحبذ مثل هذه السياسة.

الإدارة الأهلية:

تنمية اقتصاد أي مجتمع تعتمد على حيوية أفراد ذلك المجتمع وتستمد من قبولهم. ذلك القبول والحيوية يمكن فقط تحقيقهما بكفاءة عن طريق سلطة الإدارة الأهلية. لا يمكن لثمانية من موظفي الزراعة والإدارة أن يعلموا ويمرنوا أكثر من أربعمائة ألف نسمة إلا عن طريق زعمائهم المعترف بهم. ولا يمكن عمل مسح إقتصادي سليم إلا إذا كان مبنياً على الوحدات القبلية والإقليمية. إن تنظيم وحدات النوبة الجغرافية على الأقل تدعم ولا تعوق أي مسح إقليمي. كل

المشاريع يجب أن تفصّل على مجتمعات محددة.

أضف لذلك، فإذا لم تتم مشاورة الزعماء وتوكيلهم لتنفيذ المشاريع، فقد يستعملون نفوذهم لتعطيل التقدم. يجب إنشاء أغلب المزارع النموذجية قرب منازل زعماء القبائل.

من الضروري أن يلم كل موظفي المصالح بأقسام الإدارة الأهلية في مناطقهم، والأسماء، ورئاسة القرى وأمزجة الزعماء المختلفين، كما يجب عليهم أن يناقشوا معهم السياسة الزراعية والتطوير. إنه من غير المعروف جيداً للجميع أن الإدارة الأهلية تعتبر وكيلة عن كل المصالح الحكومية وليس فقط للجهاز السياسي، ويعتبرون جزءاً مصدّق عليه ومكمّل للجهاز الحكومي بنفوذ ومسئوليات. لا يجب أن نعتبرهم كدمية لطيفة من القرون الوسطى، ولكن الوكيل الحقيقي للتطوّر والتنوير.

الحقائق أعلاه، قد تكون إبتذالاً، ولكن دائماً ما ينساها الموظفون الأكثر حماساً أو ضيقاً، بريطانيين كانوا أو سودانيين.

التعليم والثقافة:

إن سياسة منطقة النوبة التي أعدها المستر جيلان وطبعت في مذكرة وصادقت عليها الحكومة المركزية هي سياسة تثقيف، مبنية على أفضل التقاليد والثقافات المحلية. إنها لا تهدف لحفظ النوبة في قفص زجاجي، أو في جعل جبال النوبة منطقة معزولة لحفظ الصيد البشري، ولكنها تتصوّر تطوّر حضارة النوبة عن طريق زعمائهم وروابط مجتمعاتهم. إنها لا تقفل الأبواب في وجه النفوذ الأجنبي، والذي في الواقع كان دوماً موجوداً، وهي تهدف لاستغلال وليس لإهمال الرجولة، والفخر العرقي، والحيوية، والمرح والبراعة الزراعية لدى قرويو النوبة. وهي تشجع التوسع الإقتصادي وعقد الصلات الوثيقة مع العرب والمسلمين.

المدارس الحكومية للنوبة الآن تشيد في المنطقتين لرفد المدارس الإرسالية

التي تستعمل اللهجات المحلية، لتعليم اللغة العربية وأن توفر مخزوناً من الزعماء وموظفي الزعماء المتعلمين، ولصغار موظفي الحكومة في المحالج، والشفخانات والمزارع وخلافها. تلك المدارس بتركيزها على الزراعة ستكون مصدر قوة إقتصادية عظيمة.

خاتمة:

في المذكرة أعلاه حاولت أن أشرح مقترحاتي لزيادة الإنتاج وتطوير قبائل النوبة إقتصادياً على أسس ملكية المزارع، كما أوضحت الطريقة والآليات التي تبدو لي أكثر ملاءمة. هناك نقطة واحدة مهمة لا بد أن نتطرق إليها. لا فائدة من تحفيز الإنتاج إلا إذا تمكّنا من بيع المحصول، وموازياً للمسح الزراعي المحلي، لا بد من دراسة إمكانية تسويق الفول والسمسم وخلافها بواسطة مصلحة الإقتصاد حتى نتعرّف على السعر الذي سيتحصله المزارع في حقله، ونوعية المحصول المرغوب فيه (بما فيه نوعية التعبئة والترحيل وخلافهما)، وتوقعات تقلبات الأسواق العالمية.

الخلاصة إننا نرغب في:

أ- مسح زراعي محلي (بدأنا ببطء).

ب- تحقيق تجاري بواسطة مصلحة.

ج- زيادة في الموظفين ورأس المال لتسهيل التنمية المتأنية بطريقة واسعة وطبيعية.

د- تصديق الحكومة المركزية على الإجراءات المذكورة في صدر هذه المذكرة.

توقيع
د. نيوبولد
مدير مديرية كردفان

(٢) إجتماعياً

في عرض لكتاب الدكتور س. ف. نادل عن الدراسة الأنثروبلجية للنوبة كتب سير أنقس جيلان سلف نيوبولد كمدير لمديرية كردفان في مجلة «الإسبكتيتور» بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٤٧ ما يلي:

«في دراسة علمية عن إدارة النوبة كتبتها عام ١٩٣١ ذكرت: عدد كبير من المتنورين الأجانب لا يعرفون أنه لا توجد قبيلة نوبة ولا جنس نوبة، ولكن هناك عدد كبير من السلالات للآن لا نعرف عددها بثقافات وأديان ودرجات تحضّر مختلفة، يتحدثون نحو عشر لغات ونحو خمسين لهجة كلها غير مفهومة لبعضهم البعض. كل هذه العوامل هي التي تشكّل عموماً نصف مشكلة النوبة... النصف الثاني هو جيرتهم للعرب. إذا كنا نتعامل مع جنس واحد مختلف ووثني ولكنه متجانس لكانت هناك أيضاً مشكلة، ولكن كان سيكون حلّها بالمقارنة أسهل، ولن يكون ملحاً. كان يتطلب منّا أن نعزلهم فقط مجازاً داخل سور وأن نسعى للحل في فرصة مناسبة. ولكن مسألة النوبة مختلفة جداً. هل في إمكاننا أن نطور هيكلاً أو عدداً من الهياكل لتناسب كل ذلك التمايز الثقافي ومراحل التحضر المختلفة؟ وهل في إمكاننا في ذات الوقت أن نحافظ على أفضل ما عند النوبة من صفات جنباً بجنب الحضارة العربية؟

«في أوائل أيام التهدئة كانت المشكلة بالطبع ماثلة ولكنها كانت ثانوية. ولكن سياسة التهدئة نفسها كانت شغل الإدارة الشاغل، وعلى أي حال لم تكن الظروف مساعدة في إجراء دراسة علمية. ولكن في العشرينات بدأت منطقة جبال النوبة في تحوّل جذري. لم يعد الخوف من خطر العرب يمنع النوبة من النزول من جبالهم وزراعة السهول، ولو أنه كان ماثلاً في مخيلة العناصر الأكثر تخلفاً.

لقد شُقّت الطرق وأدخلت زراعة القطن المطري. وكل عام كانت تزيد هجرة الشباب لأماكن أخرى بحثاً عن العمل وأصبحوا يعون قيمة النقود. وقد استفسرت عن إمكانية إحتفاظ النوبة بتقاليدهم وثقافتهم في وجه تلك المتغيّرات الجديدة وما هي الخطوات التي يتوجب على الحكومة اتخاذها لمساعدتهم.

«إحدى الأجوبة من خَلَفي الراحل السير دوقلاس نيوبولد الذي كان مديراً لكردفان كانت أن نتقدم بطلب للدكتور نادل لأن يقوم بمسح أنثروبلجي ضافٍ عن قبائل النوبة».

وقد كان طلبه في إبريل ١٩٣٧:

«سري»

«أنا أرغب في أن نتعاقد مع أحد الخبراء الأنثروبلجيين لمدة عام أو عامين لدراسة منطقة جبال النوبة.

«هناك نحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة من قبيلة النوبة بمن فيهم نوبة جبال غرب كردفان، ويشملون النوبة المستعربين في جبل حرازة وأم دراق وأبو حديد في شمال كردفان.

«نوبة جبال كردفان الغربية متخلّفون ووثنيون وأغلبهم عراة، يعيشون حياة تلفّها الخرافات والعادات والتي لا نعلم الكثير عنها.

«خلال العقد الأخير ساعدت سلطة الحكومة، وقوة الاقتصاد الحديث، وتأثير العلوم الحديثة (طبية وصناعية وزراعية) في إحداث نقلة نوعية متسارعة تركت نتائج عديدة، بعضها ماثل للعيان وبعضها لا يمكننا إلا أن نتكهن به.

«لقد كانت آخر حملة لإخضاع النوبة (إذا استثنينا حملة لافوفا عام ١٩٢٩) في عام ١٩٢٦، ومنذ ذلك التاريخ كانت تهدئة وتنمية

المنطقة مدهشة. ولكن كانت التنمية في الأساس إقتصادية، وفي المواصلات وفي التقدّم المادي ولم يواكبها في ذات الوقت تقدم في أي تطور ذهني أو ثقافي.

«لأسباب كثيرة تأخّر تطوّر التعليم الأولي مقارنة بخدمات الحكومة الأخرى من علاج وإدارة وزراعة، كما أن نشاط الإرساليات كان متفرّقاً ومتقطعاً.

«لقد جمع كادر الموظفين السياسيين أثناء خدمتهم في المنطقة كمّاً هائلاً من المعلومات عن مجتمع النوبة وعاداتهم، وهذه المعرفة أفادتنا في مقترحاتنا الخاصة بالإدارة الأهلية، والعدل، والضرائب، ولكن السجلات بالضرورة هي محلية وغير مترابطة. كما جمع الدكتور كوركل خلال فترته كمفتش للصحة عدة ملفات مليئة بالمعلومات الطبية والأنثروبلجية.

«لقد حان الوقت لمراجعة كل تلك السجلات وجمعها ونشرها بشكل من الأشكال، وهذا عمل يتطلّب تفرّغ موظف مؤهل.

«يمكن لمفتش مركز بالطبع إذا أعير لهذا العمل لمدة عام أن يقوم به على شرط أن نجد بديلاً له في وظيفته، ولكني أعتقد أن المطلوب هو أكثر من جمع وتصديق السجلاّت الحالية، حيث هناك فوائد أكثر من أن يتولى هذا العمل شخص غير مرتبط بالسودان وغير منحاز للحكومة.

«لقد برزت بعض المشاكل الإدارية والإقتصادية والتعليمية وأنا غير متأكد من أننا وجدنا أم سنجد الحلول الناجعة لها. أنا أعتقد بوجه العموم أننا سائرون على الطريق الصحيح بالنسبة للتعليم الأولي وتجميع وحدات القبائل والترويج للزراعة وخلافها، ولكني

سأكون أكثر سعادة إذا تأكد لي أن قراراتنا تتمشى بسايكلوجية وخلفية النوبة، وإن تأثير إدارتنا يفوق السلبيات ولا يوازيها فقط.

«المتحمسون من الموظفين البريطانيين وخصوصاً الفنيين منهم يميلون للتسرّع ويتجاوزون عادات الأهالي بدلاً من الإستفادة منها. وللدلالة على ذلك فإن الثلاثة تقارير الوحيدة التي وصلتني عن وسائل الزراعة الأهلية قام بإعدادها مفتش مراكز وليس مفتشي زراعة.

«إن العمل الأنثروبلجي المهني الوحيد الذي تمّ في جبال النوبة قام به البروفسير س. ج. سليڤمان. من سوء الحظ أن الفصل الخاص بالنوبة في كتابه «القبائل النيلية الوثنية» الصادر عام ١٩٣٢، هو أضعف الفصول في الكتاب. فشرحه غير مترابط ويحتوي على عدة معلومات خاطئة ويهمل أشياء كثيرة مثل الرقص والزراعة والسبر والملبس وما شابه. وهو دراسة غير مكتملة لمنطقة صغيرة في جبال النوبة منذ أكثر من ربع قرن.

«لا شك أن الأحوال في ذلك الزمان لم تشجع على الإحتكاك مع النوبة ولم تكن مجموعات قبائل جبال أليري وتيرا وماندي وتلودي وخلافها أمثلة نموذجية. ولذلك يمكننا أن نعتبر معلومات الدكتور سليڤمان غير ذات جدوى للإداريين.

«خلاف ذلك فنحن نملك، كما ذكرنا أعلاه، كماً هائلاً من المدوّنات في ملفات المراكز وبعض المقالات المتفرّقة في مجلة السودان في «رسائل ومدوّنات».

«أنا لا أدري طول المدة التي يحتاجها أنثروبلجي متمرّس لتقديم مسح شامل. وبالضرورة لا بد له من معرفة اللغة العربية كونها لغة

التخاطب. وقد لا يحتاج لمنزل حيث سيكون متنقلاً طول الوقت ويمكنه استعمال الإستراحات الحكومية. أعتقد أنه سيحتاج لعربة بوكس. وستكون التكاليف مؤقتة وضئيلة مقارنة بتكاليف الموظفين البريطانيين السياسيين والفنيين في جبال النوبة وعددهم ١٦ بالإضافة لحامية كادوقلي. ولأدعم هذا الطلب أورد هنا ملاحظتين ذكرهما شخصيتان بارزتان في آخر حفلة عشاء لكلية الدراسات الشرقية بجامعة لندن.

قال المستر و. ج. أورمزبي، وزير المستعمرات:

«إن الإنجليزي الذي سافر للخارج لا بد له من معرفة أعمق بخلفية وثقافة وتقاليد أولئك الذين سيتعامل معهم. في أغلب الأحيان معرفتنا بالشعوب الأجنبية تنحصر في معرفة لغاتهم أو الإحتكاك السطحي في تعاملنا اليومي وليس بالتقاليد الراسخة لجنسهم».

«كما قال اللورد هيلي في خطبته عن منحة روكفلر للدراسات الأفريقية:

«إنها مبلغ صغير مقارنة بالمبلغ الضخم الذي يصرف بسخاء على البحث العلمي الذي هو بدون شك مقدّر من جميع النواحي - ولكنه ليس من الصواب أن نمنح مجرّد الفتات لأعظم علم على الإطلاق، وهو العلم الذي يعزّز العلاقات الإنسانية».

«أنا لا أرغب أن يفهم إن تعيين أنثروبلجي لفترة مؤقتة سيحل كل المشاكل وأنا مدرك حجم النقد الموجّه إلى دراسات الأنثروبلجيين في الماضي في إفريقيا وغيرها، مثلاً إنها دراسات جافة وأكاديمية وتعنى بتفاصيل عن أحجام الجنس البشري وقوائم بالقدور والمقالي بدلاً من التعمّق في دراسة المسائل العملية للإدارة. ولكن تلك الحقبة من

علم الأنثروبلجي في تغيّر سريع (أنظر مثلاً: «الأنثروبلجي عملياً» لمؤلفيه براون وهت). لقد كنت زميلاً في معهد الأنثروبلجي الملكي لمدة ستة عشر عاماً، وقد لاحظت تغيراً كبيراً في تناول البحوث. إني على قناعة بأن اختيار شخص مؤهل رجلاً كان أم امرأة لمدة سنتين سيقوي إدارتنا في جبال النوبة ويحافظ على تلك السعادة التي هي سمة مبهجة لمجتمع النوبة».

تبع ذلك تعيين دكتور نادل، ولو أن نشر تقريره تأخر بسبب الحرب والتي ألحق فيها دكتور نادل بالخدمة السياسية للإدارة العسكرية البريطانية لمناطق العدو المحتلة (مسدداً بذلك دينه لموظف الإدارة المهتم بالأنثروبلجيا)، ولكنه تمكّن خلال مسحه الميداني خلال ١٩٣٨ - ١٩٣٩ من تعليق وشرح متواصل ونصح للإداريين والفنيين المحليين.

في عرضه لكتاب دكتور نادل يستمر سير أنقس جيلان في القول:

«ولو أن الكتاب تم اهداءه إلى س. ج. سيلقمان، ولكن أصدقاء النوبة سينظرون له أيضاً كتذكار مناسب لدوقلاس نيوبولد والذي كان المطالب الأول به والذي للأسف لم تسعفه الأيام ليراه مطبوعاً».

ويضيف:

«يا ليت لو كان هذا المؤلف بين أيدينا أثناء تطور منطقة النوبة سياسياً واقتصادياً في العشرينات وأوائل الثلاثينات».

* * *

(ب) التفويض المالي للسلطات المحلية

المراسلات المدونة في الفصل الرابع من الجزء الأول - القسم الأول من هذا الكتاب تشير إلى جدال حول منشور صادر عن مصلحة المالية عن الموارد المالية للحكم المحلي كان سيصدر في عام ١٩٣٨.

في ذلك الوقت كانت الإدارة تفتقد أي أساس قانوني. كانت المحاكم تنظر في القضايا وكان فك النزاعات يتم بواسطة شيوخ العرب، وهو من أهم مهامهم. ولذلك استعملت هذه المحاكم كأساس بنيت عليه وحدات الحكم المحلي الوليد. في النواحي المالية اقتصر عملها على صرف المرتبات لموظفيهم ولجمع الضرائب نيابة عن الحكومة المركزية. الإقتراح الذي قدم بأن يمنحوا بعض التصرف في شئونهم المالية كان في رأي نيوبولد خطوة أساسية لتحقيق الحكم الذاتي المحلي، وكان مصراً على أن يعلم الجميع ذلك. كانت الاعتبارات السياسية والتي تعني لنيوبولد أهم شيء، في نظر مصلحة المالية لا محل لها في توجيه مالي صرف.

وقد كتب:

«إن التفويض المالي ربما يكون أهم عامل في تثقيف السلطات المحلية سياسياً، السلطات الأهلية في أغلب الأماكن تعودت على ممارسة السلطة الإدارية والقضائية منذ وقت طويل قبل أن تنظم تلك السلطة. لقد كانت تلك السلطة متأصلة في أوضاعهم الشرعية وتدعمها تقاليدهم. أما السلطة المالية فهي بدعة ولكن بدونها لا يمكن للإدارة الأهلية أن تدّعي أنها إدارة. وعليه، إذا كانت حكومة السودان بصدد إصدار أول مذكرة مطبوعة عن التفويض المالي فمن المؤكد أن تكون الاعتبارات السياسية متضمنة فيها وأن تتضمن أيضاً أن التفويض هو جزء أساسي في سياسة الحكومة وأن تصدر التعليمات إلى سلطات المديريات لدراسة طرق تنفيذها.

أغلب مفتشي المراكز، في رأيي، لديهم انطباع أن التفويض المالي للسلطات الأهلية لا تعتبره الحكومة كأمر عاجل ولا حتى على قدر كبير من الأهمية، ولكن كحيلة محلية يمكن احتمالها، وعندما يسمح بها ستكون من قبيل «في هذا الظرف لا نعترض» وليس «نحن نرحب بهذه الخطوة الإضافية بالنسبة للسياسة الموافق عليها».

«أنا أقترح أن تؤكد القيمة التعليمية في الجهاز للقيم كتعزيز للروح العامة واستشعار لقيم المجتمعية، وكعنصر أساسي في الحكم الذاتي المحلي، وهو ثلاثي يتكوّن من الإدارة والقضاء والمالية. لن نتمكن أبداً على سبيل المثال، من حل صعوبة المصروفات لخدمات المستوصفات (لتوزيع الأدوية بالمجان) أو خدمات المدارس الأولية، إلا إذا رسخنا مبدأ سيطرة الأهالي على الدخل والمصروفات. وسنجد أيضاً عناية واهتماماً أصدق في التقديرات وفي تحصيل الضرائب».

ويضيف في خطاب لاحق، إلى نائب السكرتير المالي بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٣٨:

«أخشى أن تكون إشارتي لنيجريا، والتي كانت عابرة، قد جعلتك تظن أنني أرغب في اتباع الطريقة النيجرية، أو أنني متأثر بآراء الآنسة برهام. لقد ناقشت الأمر معها منذ فترة طويلة باختصار، ولكني وجدتها تختلف مع كثير من أفكاري والتي هي أفكاري الخاصة. أنا لا أعتقد أن الطريقة النيجرية في الأساس يمكن تطبيقها في السودان كما أني أحب طريقتنا الحالية.

«رغبتي الأساسية هي في أن أراها تقدم بوضوح فيما يخص السياسة والإجراءات كمرشد للسلطات، بريطانية وسودانية، اللذين يناط بهما تنفيذها.

«أنا مدرك أن مصلحتك كانت تتعاطف مع المقترحات المحلية وأنا أرغب فقط في أن أرى سياسة الحكومة موضحة بجلاء، كتابة.

«إذا كان من رأي مكتب السكرتير المالي ومكتب السكرتير الإداري أن المذكرة تفي بالغرض، فليس لديّ جديد لإضافته».

في نهاية الأمر طلب من نيوبولد أن يحرر مقدمة قصيرة للكتيب نيابة عن السكرتير الإداري يعزّز القيمة التعليمية لهذا التفويض ويشرح للمدراء أن الإرشاد المساعد وليس القانون الجامد هو جوهر غرضه.

كان في عطلة في غضون ذلك. وقد جاوب في أول يونيو كما يلي:

«لا أدري إذا كنت مؤهلاً في الأمور المالية، خصوصاً وأنني خسرت اليوم جنيهين في سباق الخيل هذا العصر. ولكني أعدت قراءة المراسلات ودرست مذكرة تنقانيقا لعام ١٩٣٠ عن مالية الأهالي، ومذكرة نيجريا المالية لعام ١٩٣٠ (خصوصاً منشور ليثام المصاحب بتاريخ إبريل ١٩٣١ إلى المناديب السامين)، كما تحدثت مرتين مع لورد لوقارد في هذا الأمر، وهو يسكن بجواري. أعتقد هناك ما يمكن أن نتعلمه من هذه الوثائق، ولكني أكدت أنه من الخطل المقارنة مع مستعمرات أخرى غير شبيهة (كطلب ميلر، نائب السكرتير المالي).

«المذكرة ليس بها جديد: هي مجموعة بيانات متجانسة ووثيقة الصلة بالموضوع كتبها الحاكم العام ولوقادر ومارجري برهام وميلر، حررت وربطت وصيغت. وعندما يتّفق أولئك الأربعة لا أعتقد أننا سنرتكب خطأ.

كان بودي أن نضيف شيئاً عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفندية (المنقولين أو المعارين) في الإدارة الأهلية، ولكن ما زال هذا الموضوع خلافي، ولو أني أعتقد أن التجربة في غاية الأهمية

ولكن ربما هذا ليس المكان لأن نشير إليه.

لقد طلب مني كامبل نائب السكرتير الإداري أن لا تتجاوز المقدمة ٥٠٠ كلمة، وقد إلتزمت بذلك، وبناءً عليه لقد حصرت نفسي للمبادىء العامة والتي تجعلها تبدو ضبابية نوعاً ما. ولكن مالية الإدارة الأهلية هو موضوع في مستهله، ولا أعتقد أننا نحتاج لأكثر من المبادىء العامة جداً في هذه المرحلة».

ما يلي هي المقدمة كما نشرت في آخر الأمر:

«المسئولية المالية هي عنصر هام في الحكم الذاتي المحلي، والتفويض التدريجي لهذه المسئولية هو جزء أساسي من سياسة حكومة السودان. إنه من الأهمية القصوى أن تحظى مبادرة تفويض السلطة المالية للسلطات المحلية بالإهتمام الكامل. لا يمكن أن نسمي أي وحدة محلية إدارة أهلية إلا إذا كانت مؤهلة للإشراف على الدخل من العوائد وخصوصاً تقديرات الضرائب وتحصيلها، وضبط الصرف على خدماتها.

وليس في النية تعريض هذه الأهداف بفرض نظام محاسبة ومراجعة معقد، ولكننا نحتاج لنظام منهجي مبسّط لفرض التوعية والقدرة على الإيفاء بالإلتزامات. ولهذه الأسباب فإن المذكرة وهي قابلة للمراجعة بمقتضى الخبرة المكتسبة، تحجم عن التفصيل المكرّر والمبالغة في التدقيق. كما وأن التعليمات النموذجية الغرض منها الإرشاد المساعد وليس كبلورة إلزامية للمناهج المحاسبية السابقة لأوانها.

الأحوال في السودان ليست مماثلة لأحوال المستعمرات المجاورة وتختلف حتى داخل المحليات والمجتمعات السودانية. وبالتالي فليس من الحكمة أن نعقد مقارنات قاطعة أو غير حقيقية بباقي

مناطق أفريقيا أو خصوصاً مع إنجلترا، أو نستنتج اتساق خاطىء داخل السودان بين المديريات والمراكز التي تختلف كثيراً في قواعدها الاقتصادية ودرجات حنكتها.

«المسئولية في ضبط ميزانيات الإدارات المحلية المستقلة، والمراحل الوسيطة في التحضير لذلك، سيشارك فيها بدرجات متفاوتة مدير المديرية في المركز وشيخ القرية في المحيط، ولكن في كل الأحوال لا بد للموظفين السياسيين أن يضعوا هدف التعليم في مقدمة إشرافهم. هذا يتطلّب الصبر، والعطف، والإيمان بقدرات التلميذ. لا يجب أن ينظر للتفويض المالي كوسيلة بيروقراطية محضة ومريحة للتخلّص من الجداول والإيصالات والمدفوعات وتحويلها إلى السلطات التابعة، بل كمحاولة جادة لردم الهوة التي تفصل المجتمعات الأفريقية عن التقدم المادي للعالم الغربي.

يجب حض السلطات الأهلية للتفكير بأن الحصة المخصصة لهم من الدخل هي تخص مواطنيهم، وليتعلّموا تقدير الحاجة الاجتماعية وإمكانية مجتمعاتهم الإنتاجية بقصد إعداد التقديرات دون نصح مبالغ فيه من قبل مفتشي المراكز. لا بد من تعليمهم أن الفساد والمحسوبية ليست فقط غير أخلاقية ولكنها أيضاً سياسة مالية ضارة، وأن يحافظوا على احتياط ميزانياتهم كضمان لهم ضد تقلبات الطقس والأسواق وكرصيد مالي سائل لمقابلة الصرف على الميزانية لحين استلام الإيرادات الموسمية، ولحثهم على حضّ مساعديهم للتقدّم بإقتراحاتهم والتعاون معهم حتى نضفي على الجهاز صفة المجلسية.

أما المسئولية الأخيرة لضمان إيفاء السودان بالتزاماته فتقع على كاهل الحكومة المركزية، ولكن كما أوضحنا، فإن هذف الحكومة

هو تعليم السلطات المحلية الشئون المالية، وأن يعهد إليها بسلطات مؤكدة ومعقولة، وفق برنامج مرن ومتعاطف لتوزيع السلطة، والذي بالضرورة سيتم تنفيذه برعاية الموظفين السياسيين الأوصياء».

مذكراته عن هذا الموضوع شملت تعليق من لورد لوقارد الذي ألمح أن الصعوبة في وضع سياسة مؤكدة لتوزيع السلطة هي:

«في مجتمعات مختلفة باختلاف إمكانية تحقيق المجلسية - أي اتخاذ القرار الجماعي - ليس فقط بالنسبة لمراحل التطور، ولكن أيضاً بالنسبة لشخصية ونفوذ الحكام المتعاقبين. في مجتمع كوميوني متخلف جداً كل قرية تمّثل في الإدارة الأهلية. وعندما يتم التركيز تصبح المسئولية المالية في أيدي أفراد - وهذا عنصر متغير».

من ناحية أخرى فقد عارض لوقارد بشدة السيطرة المالية من المركز بعد أن منحت المجموعة المحلية ميزانيتها الخاصة. وتقدم بسؤال: «أليس يقتضي ذلك توظيف عدد كبير في المركز؟».

وقد ذكر نيوبولد:

«إن مبدأ الرقابة في النهاية لا بد أن يكون صواباً، ولكن إذا استغنينا عن السكرتير المالي الآن سنتمتع بالحرية ولكن ألن نخسر التمويل والمرونة؟ أنا أقول إن رفع الرقابة قد يكون مناسباً بعد خمس سنوات من أن تكون للمحليات ميزانيات شاملة. أليس التقلبات في السودان أشد من نيجريا وخلافها؟ وإذا عزلنا السكرتير المالي فسنضع المصروفات على عاتق الإدارة الأهلية والتي يجب أن تكون من مسئولية الحكومة المركزية. لا أعتقد أن في وسعنا أن نعتمد على أنفسنا إلا إذا نمت الإحتياطات بشكل كبير. المهم هو أن ترفع الرقابة من حيث المبدأ وأن توضع سياسة واضحة

لتفكيك المركزية».

وقد أعد مذكرة في أكتوبر ١٩٤٣ بأفكاره هذه:

«إنه من المهم أن لا يدور في خلد المدراء أو هذا المكتب (السكرتير الإداري)، أن هناك معركة مع مصلحة المالية فيما يختص بالتمويل أو بالتفويض بين مصلحة المالية إلى الحكومات المحلية. إن نظرة مصلحة المالية للتفويض المالي في الخمس سنوات الماضية كانت أكثر تجاوباً مما يظن الكثيرون، (نسبة لمنشوراتهم المقتضبة). المبالغ الأولية التي صدقت بها المالية للحكومات المحلية الجديدة لاحتياط ميزانياتها كانت غريبة (حكومة نيجريا عملت على ذلك)، كما أكد لنا السكرتير المالي قبل مدة أنه يعتقد أن قانون ضرائب المحليات يجب أن يعدل لإعطاء المحليات صلاحيات التقديرات.

«لقد ذكرت ما جاء أعلاه فقط لأن المشكلة هي أن نعمل سوياً في ظل سياسة متفق عليها وليس لفرض سياسة مقترحة على مصلحة المالية. للسكرتير المالي بعض التحفظات التي أشاركه فيها. نحن لا نرغب في إقامة بيروقراطية محليات مكلفة لنتفادى بيروقراطية قومية مكلفة. ليس من المصلحة خلق محليات كبيرة وغنية إذا كانت إعاناتهم ستفلس الحكومة المركزية. نحن نحتاج لحل وسط بين نظام الحكومة المركزية المكلف ونظام الحكم المحلي الفقير. إنها مشكلة لا يسهل حلها (وقد فشلت الحكومة المحلية في إنجلترا وقد رأيت أمثلة من سسكس)، ولكن ببعض التحسينات يمكن للحكومة المحلية أن تغري بعض الموظفين للإلتحاق بها».

ملحوظة: الحكومة المحلية ما زالت في طفولتها ولكنها ستجد رواجاً تلقائياً. إحدى مشكلاتنا أننا لم نتمكّن من تفويض خدمات كثيرة، ولهذا فإن ميزانيات الإدارة الأهلية تبدو إصطناعية وليست

أصلية. ولكن ذلك سيتم علاجه عندما يزداد تدريب الحكومات المحلية وتتمكن من صيانة الشوارع والغابات وخلافه.

بوجه العموم أرى أن في إمكاننا حل هذه المشاكل هنا في السودان أسرع من الدول الأفريقية التي ترتفع فيها نسبة الضرائب المباشرة عن الضرائب غير المباشرة، أي، أن السكرتير المالي هنا يهمّه الدخل غير المباشر (الجمارك، والسكر، والسكك الحديدية والقطن) أكثر من ضرائب القبائل، ونحن يهمنا أن يكون نصيب الحكومة المحلية من ضرائب القبائل وعوائد الريف أكبر.

أنا أوافق أن تهبط مرتبات النظار والوزراء وخلافهم بعض الشيء ولكن لا أخشى الشذوذ كثيراً (الأحوال مختلفة من مكان لآخر). المحك هو أن نزيد الخدمات ونتحصل على تفويض لجمع الضرائب».

ملحوظة: أنظر أيضاً خطاب ر. س. مايال بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٤٣ (الصفحة ١٤٦ من الجزء الأول - القسم الثاني).

❋ ❋ ❋

(ج) منشور مرسل إلى موظفي المصالح في كردفان عن الإدارة الأهلية - نوفمبر ١٩٣٨

هذا المنشور مرفق معه خارطة للمديرية توضح حدود الإدارات المحلية برسوم بيانية وفقرات تفسيرية عن السلطات المالية وعمل المحاكم الأهلية.

وتحيل القارىء للمقالة عن الإدارة الأهلية المنشورة في «السودان الإنجليزي - المصري من الداخل» الصادر عن فيبر عام ١٩٣٥، وللفصل ٢١ من كتاب سير هارولد ماكمايكل «السودان الإنجليزي - المصري» الصادر عن فيبر عام ١٩٣٢، والذي ذكر الأجزاء المهمة من قانون الحكومات المحلية الجديدة (المناطق الريفية) الذي يمنح سلطات قانونية لتمارس بالتعاون مع موظفي المصالح (الزراعة، الغابات، الصحة، البيطرة، حماية الصيد وخلافها).

> وتضيف: «إن وتيرة إنشاء بعض الإتحادات في الفترة الأخيرة كانت سريعة نوعاً ما، وتحتاج للوقت للهضم والاعتبار. كذلك هناك الفجوة العادية في الزمن بين استيعاب الشيوخ ومقدرتهم مقارنة مع مساعديهم والذي يعني تأخير بين القبول بالسياسة وتنفيذها. هذا يمكن معالجته فقط بالتعليم الأولي. ستحظى كردفان بـ١٩ مدرسة أولية و١٨ مدرسة تحت الأولية. نتوقع توسعاً في الثماني سنوات القادمة إلى ٢٥ مدرسة أولية و٤٠ مدرسة دون الأولية بالإضافة إلى ٨٠ خلوة لتوفير التعليم لنحو ٨,٨٠٠ طالب، أي، واحد من كل عشرة من الشباب في سن الدراسة في المديرية. كذلك يجري إنشاء داخليات لمدرسة الأبيض الوسطى لأولاد شيوخ القبائل الذين يحتاجون لتعليم متقدم».

لقد اقتبست الفقرة عن الإدارة الأهلية من هذه المذكرة عن التطور الاقتصادي في جبال النوبة (صفحة ٤٩٥ من الكتاب) ويختتم المنشور:

«إن تنمية حكومات محلية قوية - بسلطاتها القانونية بالنسبة للمالية والأمن العام، والإشراف على الأسواق، والتخطيط العمراني البسيط، والإجراءات ضد الآفات والحرائق والأمراض البشرية والحيوانية وخلافها - لا تحتاج فقط إلى مساعدة وتعاطف موظفي المديرية البريطانيين ولكن لعدد من الموظفين السودانيين أيضاً. لجنة دي لاور في مقدمة تقريرها أكدت على تفادي التفرقة في الإدارة الأهلية في الريف ومجموعات الأفندية في المدن وفي المصالح الحكومية. قد لا نتمكن أبداً من ردم الهوّة تماماً بين المدينة والريف، وبين المتعلّمين وغير المتعلّمين، ولكن يمكننا عمل الكثير لتجسيره، جزئياً بتقريب أفندية المدن (المزارعين والأطباء وخلافهما) من شيوخ القبائل، وجزئياً بالتوسع في التعليم الأولي وتحويل مدرسة الأبيض المتوسطة إلى مدرسة ابتدائية ثانوية للمديرية، وجزئياً بنقل أو إعادة الموظفين للخدمة في الإدارة الأهلية. في الواقع فإن إدارتنا الأهلية الآن بها ١٢ موظفاً أغلبهم خريجي كلية غردون أو المدارس الوسطى.

كردفان محظوظة بقبائلها الكبيرة، وثرائها بالمقارنة، ومواصلاتها، وبموظفيها الذين ينشرون في أرجائها بينما رؤساؤهم يحتلون المركز في الأبيض. في هذه الحالة ليس هناك سبب في عدم بناء وحدات حكم مجلسي كفؤ وقادر على الإيفاء وسعيد بتدرج لتحقيق طفرة إجتماعية حقيقية طالما تحلّينا بالصبر والتعاون».

* * *

(د) مذكرة عن العلاقة بين المتعلّمين والعناصر القبلية في السودان (فبراير ١٩٣٩)

(تمت الموافقة على هذه المذكرة في اجتماع مديري المديريات يوم ١٧ فبراير. وقد أوضح نيوبولد هدفها: أن يبقى المتعلّمون سودانيين حقيقيّين ولزيادة الفهم والعاطفة للطبقات الأخرى بدلاً من حضهم على كراهية التعليم).

«لفت تقرير دي لاور في مقدمته عن التعليم، النظر للخطر العظيم من الفرقة بين الأفندية في المدن ومكاتب الحكومة وبين زعماء القبائل في الريف.

«هذه المشكلة ليست جديدة وتحدث في مناطق عديدة في أفريقيا (وحتى في أوربا) وهي نتيجة طبيعية لتعزيز الحكم غير المباشر والإدارة الأهلية من جانب، والتعليم الأوسط والثانوي من جانب آخر. إنها ليست خطأً في النظام السياسي الحالي يمكن علاجه بتغيير السياسات. في كل بلد ينجذب الناس إما للمدن أو للريف، صدفة أو خياراً، أو احتياجاً، يستثنى من ذلك أقلية متقلبة، وسريعاً ما يكتسبون مظهراً مدنياً أو ريفياً. سكان مانشستر أو مدني يلقبون الريفي من دورست أو دارفور بأنه بطيء الفهم، متخلف ومرتبك، كما يعتقد الفلاح أن ابن المدينة ماكر ووغد وغير سوي.

«والاختلاف في السودان تعمقه الفوارق التعليمية الكبيرة بين الشيوخ والأفندية، بالإضافة للمسافات البعيدة وضعف المواصلات. الكثير من الشيوخ لم يروا مدينة أو يركبوا قطاراً، كما أن الكثير من الأفندية لم يبرحوا المناطق النيلية والمكاتب والمنازل والنوادي والمقاهي. هناك نحو ألف أفندي يقطنون المدن الثلاث ولن يرتحلوا عنها.

«أولى الخبراء اعتبارات كثيرة للمشكلة، مثلاً لورد لوقارد في كتابه «التفويض المشترك» صفحة ٧٩ - ٩٣، والآنسة مارجري برهام في كتابها «الإدارة الأهلية في

نيجريا»، صفحة ٣٦٠ - ٣٦٢، والسير دونالد كامبل في مذكرات رسمية عديدة. لم يقدم هؤلاء السفراء حلاً ناجعاً للمشكلة، ولكنهم جميعاً يصرون أن المشكلة يجب حلها بوسائل تعليمية وإدارية.

«ببساطة، فالتوسع في التعليم للسلطات الأهلية وزيادة الفرص في الحكم المحلي (الريفي) لسودانيين متعلمين تبدو هي الحل. المراقبون الذين في عجلة من أمرهم يطالبون إما بتفكيك الإدارات الأهلية لتحل محلها بيروقراطية أهلية، أو باستبعاد الأهالي المتعلمين لإعفاء المجتمعات القبلية من النمو البطيء. هذه الحلول أيضاً ضارة وانهزامية، ولكن إذا رغبنا في حل وسط لتجسير الفجوة فلا بد من إيجاد حل بدلاً من التمني الزائف والتعابير الفلسفية. هناك الكثير الذي يجري عمله الآن، ولكن بطريقة متقطعة ومشلولة. ولكن بإنشاء الاتحادات القبلية والإقليمية من جانب وولادة جامعة السودان من جانب آخر، فيتطلب إجراءات سيطرة قوية لمنع الصدام كما حصل بالفعل في ساحل الذهب (أنظر كتاب ل. ب. ماير «السياسة الأهلية في أفريقيا»، صفحة ١٦٤ - ١٦٨). وقد ذكرت الآنسة برهام في مجلة «أفريقيا» (يوليو ١٩٣٤): «قد ينجح أو يفشل الحكم غير المباشر حسبما يقدم إلى الطموحات السياسية لطبقة المتعلمين». التعليم العالي من ناحية أخرى، قد يبرهن على أنه مرض خبيث، إذا لم يأخذ في الاعتبار مجتمع وجغرافية وزراعة السودانيين وخلافه، وإذا وضعت الخريجين في مواجهة أغلبية أبناء بلدهم.

«الإجراءات العملية لسد الفجوة، بعضها إتخذ فعلاً ولكن يمكن زيادتها، وبعضها جديد وتشمل الآتي:

(I) تحسين التعليم لأولاد (وبنات) الإدارات الأهلية. هذا يعني تعليماً أطول، أي، تعليم أولي بدلاً من الخلاوي، وتعليماً أوسط بدلاً من الأولي، وتعليماً ثانوياً بدلاً من الأوسط. من الأهداف المهمة، حتى ولو صعب تحقيقه الآن، هو أن نرسل أولاد الشيوخ المسئولين إلى

المدارس الأولية، وأولاد العمد وصغار النظار إلى المدارس الوسطى، وأولاد النظار الكبار للمدارس الثانوية. وهذا يعني أيضاً التوسع في توفير الداخليات في المدارس الأولية والوسطى، وزيادة الرقابة والدعاية من مفتشي المراكز وضباط التعليم الإقليميين، والاصطفاء للقبول من قبل مجالس المدارس، وتعيين زعماء القبائل المناسبين، وفي آخر الأمر ممارسة المدراء للضغط على النظار المتخلفين. في نهاية الأمر قد ينخرط المتعلمون في الطبقة التي يختار منها موظفو الإدارة الأهلية، وقد يصبح الناظر أو الباشكاتب زميلي دراسة.

(II) نقل وإعارة المتعلمين السودانيين للخدمة في الإدارة الأهلية. هذه ظاهرة جديدة، ولكن كبار المسئولين كانوا يشجعونها منذ مدة طويلة. في مايو ١٩٣٢ كتب السير جون مفي: «أنا لا أقبل بوجهة النظر التي تقول إن موظفي الحكومة السودانيين إذا كانوا من المدن أو الريف لا يصلحون للعمل في الإدارة الأهلية».

في نفس العام رد سير هارولد ماكمايكل على اقتراح من مديرية النيل الأبيض يستفسر فيه عن إمكانية تعاون المآمير والقضاة بالإدارة القبلية، رد قائلاً: «إن التجربة تحظى برضاي التام».

في عام ١٩٣٣ أعير قاضي النهود كمستشار شرعي للطواف على المحاكم الأهلية في مناطق كردفان العربية لمراقبة أعمال الشريعة ولمعاينة علمائهم.

إنه من الصحيح، كما كتب الحاكم العام في نوفمبر ١٩٣٤، فإن تعيين المتعلمين في الإدارة الأهلية السابق لأوانه قد يسبّب مشاكل، وعلى أي حال فإن الفوارق في المرتبات والضرورة القصوى في المحافظة على ترابط القبائل ومناطقهم يحد من الفرص المناسبة المتاحة: ولكن الساحة واسعة وقد نتمكن من الزيادة المضطردة مستقبلاً. في الواقع خلال الخمس سنوات الماضية شاهدنا زيادة معتبرة في النقليات

والإعارة للأفندية كموظفي مالية أو كتبة أو في مناصب فنية، مثلاً الغابات. هناك حاجة ملحة للزراعيين والبيطريين وأيضاً للعلماء والمؤهلين في المحاكم الأهلية. وكلما زادت وتوسعت التجمعات القبلية وارتفعت ميزانيات الإدارة الأهلية يمكننا توفير فرص تخديم أفضل. في مذكرة السكرتير المالي عن التفويض المالي لإدارات السلطات المحلية توضيح لموضوع الإعارة.

(III) يمكننا تمتين تقدير المتعلمين للإدارة الأهلية بما يلي:

أ- مقرر المدنيات الجديد في كلية غردون الذي يشجع دراسة عادات وجغرافية واقتصاد المحليات ويتضمن رحلات الطلاب إلى مناطق القبائل للإطلاع على عمل المحاكم الأهلية والمجالس على الطبيعة.

ب- نقل كلية غردون إلى مقر خارج الخرطوم.

ج- تحيز بخت الرضا للريف وإنشاء مدارس ثانوية صغرى في الريف.

د- استخدام المتقاعدين من موظفي مجالس المدن ومحاكم المدن ليجلسوا بجانب الشيوخ.

هـ- زيادة عدد ومهام الأفندية الذين يعملون في الميدان (بخلاف أفندية المكاتب) الزراعيين وموظفي الغابات، والبيطريين، وضباط الصحة بمختلف درجاتهم والذي يقتضي عملهم التعاون مع زعماء القبائل وتقديم النصح لهم.

و- تعيين مساعدي مفتشين لتعلم المغزى السياسي والعطف على القبائل من قبل مفتشي المراكز.

ز- زيادة العمل السياسي للمآمير ونواب المآمير في المراكز الريفية. هناك ما يشير لضرورة التوجيه والجرأة في هذا الصدد.

ح- زيارة كبار موظفي المصالح من الأفندية (قضاة وأطباء ونظار مدارس)

لحضور الاجتماعات القبلية.

ط- عقد الندوات عن الحكم المحلي في أندية الموظفين، وكتابة المقالات في مجلة الخريجين وفي المجلات الوطنية.

إن التأثير التراكمي للإجراءات أعلاه، إذا ما طبقت بتنسيق جريء وليس جزئياً وبدون حماس، سيكون عظيماً. ولكن من المحتمل أن تكون الخطوة الأهم هي تغيير اسم «الإدارة الأهلية» إلى «الحكم المحلي». أصبحت «الإدارة الأهلية شعاراً - كل الشعارات تتسم بالخطورة، والشعارات الغامضة أكثر خطورة. لمناصري الإدارة الأهلية المتطرفين أصبحت أقرب للشيء المقدس، أما لمعارضيها فهي لعنة. «الحكم المحلي» تعبير مفهوم ولا يثير العواطف. وقد أصبحت الآن واجبة التبجيل بعدما صنفت قانوناً، وهي تشمل مجالس سلطنة المساليت وبلدية بورتسودان. وستجذب الطموح الوطني وتجمع تحت ردائها المحترم أولاد الشيوخ وأولاد الأفندية في وئام تام.

(هـ) إلحاق السودانيين بالخدمة السياسية

«هناك فرع واحد في جهاز الحكومة في رأيي يجب أن يدخله الأفارقة، وهو الخدمة الإدارية والتي يجب أن نهدف لجعلها استشارية بقدر الإمكان. ويجب اعتبارها مثل السقالات المؤقتة حول بناء الحكم الذاتي الأهلي المتطور. ولكن إذا جعلنا الأفارقة سقالات سوف يولد ذلك نفوذ شخصي قد يصعب هدمه في الوقت المناسب».

مارجري برهام «الإدارة الأهلية في نيجريا»
مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٣٧

«أعتقد أن حكوماتنا قد تأخرت بدون سبب في تعليم الأفارقة، ليس فقط الأعمال الإدارية الروتينية لراحة الموظفين الأوروبيين، ولكن المشاركة الفعلية في العمل الإداري. نسمع دائماً من يقول إنه لا داعي لإشراك الأفارقة في الإدارة لأن السلطات الأهلية أصلاً موجودة كوكيلة عن الحكومة. هذا رأي غير متبصر».

لورد هيلي، في خطبة في شاتام هاوس،
يوم ٨ ديسمبر ١٩٣٨

«من الناحية السياسية لم يمنح مساعد المفتش مسئولية تذكر لتاريخه، والسبب الرئيسي في ذلك هو نظرة البريطانيين لقدرة السودانيين العقلية. بعض البريطانيين يعتقدون أن فهم السودانيين قاصر، ولكن لحسن الحظ فأغلبيتهم ترى غير ذلك، ويساوون فهم السودانيين ببقية العرب في البلاد الأخرى. وبما أن هناك شكوى في بعض الأوساط فقد تسبب ذلك في الإسراع في هذا المجال، ولكن على السودانيين أن يبرهنوا على كفاءتهم ويجتازوا الامتحان الذي أمامهم الآن. ويطالب الكاتب الحكومة أن لا توظف مساعدي المفتشين تحت إمرة المديرين الذين يؤمنون بعدم فهم السودانيين

لأن ذلك لن يعطيهم فرصة عادلة».

ويختم الكاتب بالقول «عندما يبرهن مساعدو المفتشين على كفاءتهم، ستعطيهم الحكومة صلاحيات أكبر وتزيد من عددهم».

افتتاحية في صحيفة النيل

الخرطوم في ٢٩ إبريل ١٩٣٩

المقتطفات أعلاه كان نيوبولد يستشهد بها في كثير من الأحيان وقد تأثر بها في توجهه وفي أفعاله.

منذ ١٩٣٢ وصاعداً كان يدرس إحتمالات تطوّر دور المآمير[1] في السودان، وفي الأول كان ميالاً لإدخالهم في الخدمة السياسية بالترقّي. ولكن في عام ١٩٣٤ تحوّلت قناعته لرأي الآنسة برهام المذكور أعلاه. لقد تأثّر بآراء بعض زملائه الذين كانوا يخشون من خلق بيروقراطية غير عملية (من الصعب على أحد الإنجليز أن يكون مفتش مركز ناجحاً في سافولك، (مقاطعة إنجليزية - المترجم)، كما كتب م. و. بار. وكذلك من خلق طبقة منتفعة تتعارض مع تطوير الحكم المحلي. وقد كان التفكير آنذاك أن مفتش المركز مع مرور الوقت سيصبح مندوباً سامياً ولن يتمكّن أي سوداني من الوصول لتلك المرتبة. إن الحكم المباشر في آخر الأمر، هو حكم يناسب الأجانب ومستقبل متعلمي السودان الإداريين ينحصر فقط في وظائف تنفيذية في الحكومات المحلية، أو كموظفين سياسيين في أضيق معنى ممكن للكلمة.

ولكن عندما تقرر كتجربة، تعيين إثنين من المآمير كمساعدي مفتشين كتب نيوبولد للسكرتير الإداري عام ١٩٣٤:

---

(١) رتبة المأمور كانت رتبة موظف مصري مسئول عن قسم من المديرية، وفي السودان كان إثنين أو ثلاثة من المآمير يعملون تحت إمرة مفتش. عندما ترك المآمير المصريين السودان عام ١٩٢٤، أصبح المفتشون مفتشي مراكز وهيمنوا على كل الأعمال، وأصبح المآمير السودانيين يتولون أعمالاً إدارية قانونية تحت إمرة مفتشي المراكز.

«مع أني شخصياً أعترض على مشروع خلق مساعدي مفتشي مراكز من حيث المبدأ، فأنا حريص لتوسيع مجال عمل المآمير، وإذا هناك من تجربة لتعيين مساعدي مفتشين فسأكون حزيناً إذا كردفان لم تعطَ فرصة».

في عام ١٩٣٧، كان ما زال يعتقد بأن وظيفة المأمور ستختفي وكان «شخصياً أنا ضد مشروع مساعدي المفتشين مع أني أقبل السياسة المتّفق عليها. ما زلت لا أعتقد إن بالإمكان خلق جهاز إداري إنجليزي - سوداني».

كردفان لم تحظَ بنصيب من التجربة، ربما لأن آراءه كانت ستفسد فرصة نجاحها. ولكن في عام ١٩٣٨ بدأ يراجع أفكاره وتوجهه. وعندما أثيرت المسألة في مؤتمر للمدراء في فبراير ١٩٣٩ في الخرطوم، بدأ في معارضة زملائه السابقين ويدافع بشدة عن سياسة السكرتير الإداري الداعية لتعيين كادر دائم لمساعدي المفتشين كجزء أساسي من الخدمة المدنية. القرار الذي اتخذ في هذا الإجتماع، كما ذكر السيد بار، مدير الإستوائية، في الواقع خلق خدمة إنجليزية - سودانية بعكس ما اتفق عليه سابقاً بأنها غير عملية.

إن التغير الكامل والمفاجىء لتوجه نيوبولد يمكن إستنتاجه من خطاباته ومذكراته. (يبدو أنه لم يقرأ خطبة لورد هيلي إلا مؤخراً). وكانت الأسباب:

أ- إن طبقة المأمير لن تختفي في الواقع. ستكون هناك خدمات لا يمكن الإستغناء عنها ولن تتمكن من إنجازها الحكومات المحلية الجديدة، ولا بد من أن يقوم بها، في رأيه، بطريقة أفضل وإقتصادية أكثر، كادر المآمير بدلاً من إيجاد كادر جديد.

إحدى النتائج في ذلك القرار كان قلقه أن المأمور سيتوقع الحصول على آمال جيدة مماثلة لآمال زملائه في المصالح. وهذا سيفتح الباب لجدال سياسي بالنسبة للترقيات.

ب- لقد ساوره الشك في ما إذا كان صائباً في اعتقاده أن مفتش المركز السوداني لن يكون مديراً في بناء إدارة سودانية ولذلك فإن صلة المتعلم السوداني مع الحكومات المحلية يجب أن تقتصر على تنفيذ بعض الأعمال وليس لممارسة سلطة عليها. وقد كان تعليقه على حجة المستر بار التي تقول: «لا بد لنا إما أن نختار خدمة سياسية إنجليزية - سودانية بالتدرج، أو حكومة محلية قوامها وكالات أهلية ومجالس مختلفة» - كان تعليقه: «لماذا لا يكون لدينا الخيارين؟».

أما تعليقه في نهاية الأمر فكان:

«الحل، من المحتمل، هو أننا إذا آمنا بحكم ذاتي للسودانيين، فيجب أن يكون القرار النهائي لهم. هم سيقررون لجهاز إنجليزي - سوداني، أو سوداني، ولذلك لا بد لنا من تدريب إداريين سودانيين قبل فوات الأوان».

وأيضاً: «الموضوع عبارة عن آراء لا أحد منا يمكنه التأكد من صحتها لأن لا أحد منا يعلم الغيب».

إن شعارنا هو:

«هم يقدرون لأنهم يعتقدون أنهم قادرون».

(مثل لاتيني ابتدعه فيرجيل Virgil،

الشاعر الروماني المشهور ١٩٧٠ قبل الميلاد - المترجم).

يمكننا إضافة أن بار كان محقاً في التركيز على المصاعب التي كانت ستواجه مفتش المراكز السودانيين ولإصراره أن لا رجعة عن القرار الذي اتخذ في ذلك الإجتماع بعكس ما كان يتخيله البعض. وأن نيوبولد كان محقاً في تفاؤله عن توجه مفتشي المراكز السودانيين وتحملهم للمسئولية.

آخر فقرة في هذا الجزء يفترض الالمام بمرتبات الهيكل الإداري لحكومة السودان. كانت المرتبات تربط حسب الدرجات والتي كانت في مجموعات تحت

أحرف من (A) إلى (K). الأولى هي الأعلى والثانية هي الأدنى. وكانت أعلى رتبة للموظف السوداني هي (F)، ثم استحدثت الرتبة (S) متوازية مع مرتبات الموظفين الأجانب ولكن بمرتّب يوازي فقط ثلثي مرتّب الموظفين الأجانب حيث الثلث الإضافي كان لتغطية تكاليف معيشة الأجانب التي هي أعلى كلفة من معيشة السودانيين.

المذكرة التالية كتبها نيوبولد وهو سكرتير إداري في ٢٠ سبتمبر ١٩٤١ يعلّق فيها على مقالة كتبت في مجلة «مؤتمر الخريجين»:

«ان المقالة في مجلة المؤتمر بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٩٤١ الخاصة برتب الموظفين السودانيين مهمة وتكشف عن نوايا مطالب الخريجين بعد الحرب. إن الطموحات التي حوتها المقالة طبيعية، وإلى حد ما مبررة. أقول «إلى حد ما» فقط لأنها لم تشر إلى المؤهلات. كما أن هناك استخدام خطأ لكلمة «كبار».

أنا أوافق على النقد القائل بأن هناك وظائف قليلة من درجة (S) في المصالح الفنية، وقد كنت دائماً أحثهم لتسريع السودنة (مثلاً تدريب السودانيين، وظائف معينة، برنامج مستمر للتبديل)، كما طالبت بذلك أيضاً لجنة شئون الموظفين. فقد نحتاج لإجراءات أشد صرامة. إن إحدى العقبات هي، بما أننا عمداً أو سهواً أبطأنا في اتخاذ الخطوات الأولية لتحقيق السودنة، فلن نتمكن من تحقيقها الآن إلا بدرجة تسريع معينة. ولكن لا بد من المطالبة بإلحاح لتطبيقها، كما يجب علينا أن نحرص على ملء الوظائف الشاغرة بعد الحرب بعدد أكبر من السودانيين من درجة (S) و(F) و(G) على حساب الموظفين البريطانيين.

وبهذه المناسبة فمن المؤسف، ولو أنه من المفهوم أيضاً، أن يركز المؤتمر فقط على الوظائف من درجة (S) والدرجات الأعلى،

وفي حماسهم لتحقيق وظائف ذات مسئولية أكبر للسودانيين، أهملوا المسئولية التي تحملها الوظائف من الدرجة (S) أو (G).

أنا أعتقد أن انتقاد المؤتمر لرتبة مساعد مفتش غير مبرر. عدد قليل من مساعدي المفتشين السودانيين شغل تلك الوظائف بكفاءة من حلّوا مكانهم من الموظفين البريطانيين. ان المستوى العام لمساعدي المفتشين لا يبرر ادعاء المؤتمر، ولو إن مدير مصلحة الصحة يعتقد أن بعض مساعديه من المفتشين السودانيين قد يبلغون قريباً المستوى المطلوب. وقد سألني دكتور عبد الحليم محمد عن ذلك منذ مدة وقد أوضحت له أن المطلوب ليس فقط الحصول على دبلومات ولكن أيضاً يتطلب الخلفية الفكرية، والتعرف على تقاليد الخدمة المدنية والذكاء الراسخ وخلافه. ليس في الإمكان بناء خدمة مدنية كفؤة ومحايدة وغير مسيّسة في سنوات قليلة. إلى الآن نفتقد إلى التعليم الجامعي في السودان، وتقاليد الخدمة المدنية لم تترسخ بعد. إن مدرسة الإدارة الجديدة في كلية الآداب هي محاولة لغرس هذه المفاهيم. كما أن قسم أبوقراط هو محاولة أخرى.

ولكننا يجب أن ندرس الموضوع بجدية بعد الحرب، وأفضل قبل نهايتها، لأن المطالبة بتذمر ستزداد ويجب علينا تفادي خطأ الإمبرياليين والإستعماريين القديم في عدم اتخاذ القرار والتذبذب في السياسات تجاه المثقفين مما سينتج عنه إما تنازلاً متسرعاً نتيجة ابتزاز أو نتيجة كفاح مسلح».

في واقع الأمر نجح هو وزملاءه في إقناع مجلس الحاكم العام لإلغاء رتبة مساعد المفتش في مارس ١٩٤٣. في ما يلي مقتطفات من مقدمة مذكرته للإقتراح:

«إنه من المتفق عليه، وفي الواقع متضمن في الإتفاقية الإنجليزية - المصرية لعام ١٩٣٩ أن يصبو الموظفين السودانيين لأعلى رتب مهنهم إذا ما كانت مؤهلاتهم وسجل جدارتهم تستحق ذلك.

السودانيون يطالبون بإلغاء كلمة (Sub) أو مساعد مفتش لأنها توحي نوع من الدونية وأيضاً قد يفهم منها ضمناً أننا لن نسمح للسودانيين بأن يطمحوا من درجات أعلى من D/S أو C/S. هم أو على الأقل العقلاء منهم يعترفون بأن القليل من السودانيين الآن مؤهلون لتبوؤ مناصب بدرجات أعلى من C/S، ولكنهم يدفعون باتجاه أن باب الترقي يجب أن يكون مفتوحاً ليتمكنوا، عندما يحين الوقت، لتبوؤ مناصب للدرجات (B) و(A)، إذا كنا فعلاً نرغب في إظهار حسن النوايا [وقد تم بعد ذلك ولوجوهم لتلك الوظائف]. وفي قائمة موظفي نصف العام منح ٢٥ من مساعدي المفتشين السودانيين درجات أسوة بالموظفين البريطانيين، على سبيل المثال: كبير مفتشي اللغة العربية، محاضر، نائب عميد، مساعد مسجل عام، مساعد طبيب عيون، ولكن في مصلحة الصحة والمساحة والخدمات الإدارية ما زال هناك ٢٠ من الموظفين يحملون رتبة مساعد مفتش.

إذا تم إلغاء الرتبة في المصالح (وفي رأيي يجب إلغاءها لأسباب سياسية ومهنية) فلا أرى كيف يمكننا الاحتفاظ بها بالنسبة للخدمة الإدارية. وإذا تم إلغاءها فلا بد من تسمية المفتش الثانوي في الإدارة مساعد مفتش مركز، كما يجب تسمية مفتشي الصحة الثانويين مفتشي صحة. وقد علمت أن مدير الصحة يوافق على ذلك.

وهناك اتفاق عام بين كبار موظفي الخدمة السياسية وآخرين من

الذين أخذت رأيهم في أن نقدم على تنفيذ ذلك الآن».

وقد تم تنفيذ ذلك، وبعد دمج البريطانيين والسودانيين في قائمة أقدمية موحدة لاحقاً، أضحت الخدمة السياسية البريطانية السودانية بدون أي عناء حقيقة واقعة بدلاً مما كانت هاجساً.

ملحوظة: أنظر أيضاً خطاب ر. س. مايال بتاريخ ١٥/٨/١٩٤٣ (الجزء الأول - القسم الثاني، صفحة١٨٧).

***

(و) مشروع الجزيرة

الجزيرة هي سهل يغطيها الطمي ويقع بين النيل الأزرق والنيل الأبيض جنوب الخرطوم. إن فكرة زراعة القطن هناك تخمرت بعد الاحتلال بقليل، وفي عام ١٩٠٥ أعطيت شركة أقطان السودان امتيازاً للبدء في مزرعة تجريبية في الزيداب في المديرية الشمالية. كما تم افتتاح مزارع أخرى في الجزيرة نفسها عندما تم الانتهاء من العمل في خزان سنار في عام ١٩٢٥، بعد التأخير بسبب الحرب العالمية الأولى وبعد أن اكتسبت الشركة الخبرة التي مكنتها من تحقيق النجاح العاجل.

قامت الحكومة بالبت في موضوع الأراضي وتسجيلها لأصحابها ثم قامت بتأجيرها حسب الحاجة مع عرض مفتوح لشرائها. ثم أنشأت الخزان والقنوات الرئيسية ومحطة الأبحاث واحتفظت بمسئولية توزيع المياه. وقد كان نصيب الحكومة من العائد ٤٠٪. كما وفرت الشركة الإشراف المهني في الحقل والقنوات الفرعية، والحلج والتسويق وقد كان نصيبها من العائد ٢٠٪، كما كان نصيب المزارعين ٤٠٪.

كان امتياز شركة أقطان الجزيرة (وكذلك امتياز شركة أقطان كسلا) سينتهي في عام ١٩٥٠، وكان التساؤل عما يحدث بعد ذلك قيد النقاش عندما تولى نيوبولد منصب السكرتير الإداري.

ليست هناك وظيفة سكرتير رئيسي في النظام السياسي السوداني، ومشروع الجزيرة بأهميته الاقتصادية العظيمة كان تحت إدارة السكرتير المالي. وكان مندوب السكرتير الإداري في المجلس الاستشاري هو مدير مديرية النيل الأزرق. وكان نيوبولد ومدير مديرية النيل الأزرق آنذاك، ر. س. مايال متفقان على أن يحضر هو اجتماعات المجلس الاستشاري الخاصة بتلك القرارات السياسية الهامة، ولكن نيوبولد بتواضعه المميز رفض أن يصرّ على آرائه. وعليه فقد كان دائماً ممتنعاً أن يصرّ على آرائه أمام آراء الخبراء من أعضاء المجلس، كما كان يقول، وكان ينصاع

إلى قرارات المجلس رغم تعارضها مع آرائه الأكثر صواباً.

كانت الخطة في عامي ١٩٣٩-١٩٤٠ أن يطلب من شركة أقطان الجزيرة أن تطبق سياسة الحكومة بالنسبة لتطبيق اللامركزية والسودنة على أن تحتفظ بالإشراف العام تحت اتفاقية جديدة مراجعة.

في مطلع ١٩٤٠ فسر السكرتير المالي «هدف الحكومة المُقر والرئيسي» بـ: «تطور لمجتمع زراعي محلي منظم وراضٍ وفي حالة استقرار دائمة يعتمد أساساً على زراعة القطن كسلعة نقدية ولكن حيث تحتل المحاصيل الغذائية والمحاصيل الأخرى والعناية بالحيوانات الداجنة مكانها أيضاً».

وقد اقترح تكوين لجنة دائمة مشتركة من الحكومة وشركة الأقطان وبممثلين للمزارعين، للمطالبة بتطبيق اللامركزية في الشركة بتفويض المفتشين المحليين والزراعيين من الأهالي ولاستبدال الموظفين البريطانيين بموظفين سودانيين أينما كان ذلك متاحاً.

كان نيوبولد متذكراً تباين المصالح في مشروع القاش (أنظر الفصل الثاني من الجزء الأول) وقد اتفق مع مايال أنه ليس من المحتمل أن توافق الشركة برضى عن التعاون الكامل مع السياسات الاجتماعية والتي سيتمخض منها تقليل الكفاءة.

وقد كتب لمايال يقول:

> «أنا أعتقد أنه من المهم أن يتفهم الطرفان أنه بتطبيق تلك السياسات الجديدة لا بد أن نتوقع تخفيض في الكفاءة وفي الدخل. ذلك التخفيض في الدخل يمكن تعويضه كلياً أو جزئياً إذا استبدلت الشركة الموظفين البريطانيين بموظفين سودانيين. قد لا نتمكن من تلقيط آخر نصف قنطار من القطن عن كل فدان، هذه الخسارة تمثل الثمن الذي يجب أن تدفعه الشركة لتحديد العقد وأن تدفعه الحكومة والمزارعين مقابل تطوير التنمية الاجتماعية التي تأخر

تحقيقها. أنا لا أعتقد أن أي طرف سيكسب من معارضة القرار. فالخسارة المقارنة بضعف الكفاءة لا تعني الإفلاس أو القدرة على استيفاء الديون، ويعوضها الشعور بالرضا والخبرة الزراعية والحكم المحلي».

وقد أصدر تعليماته إلى مايال لأن يطالب المجلس الاستشاري لمشروع الجزيرة أن يصرح بوضوح عن سياسة تضمّن في الاتفاقية أو في تبادل مذكرات ملحقة بها.

«أنا لا أدري إذا كانت هيئة مشروع الجزيرة الاستشارية تدرك مدى اهتمام متعلمي السودان في المشروع. بخلاف استلام عريضة تظلّم واحدة أو اثنتين كانت هناك عدة مقالات في الصحف الأهلية أغلبها منتقدة. أنا لا أرغب بالتلويح بشبح الإضرابات المحلية أو بإثارة المؤتمر للقلاقل (تحقق ذلك بالنسبة للاثنين عام ١٩٤٦)، ولكن إذا لم يتمكن السودانيون من المشاركة الفعالة في المشروع بخلاف كونهم عمالاً فمن المؤكد أن نجابه مشاكل».

اجتمعت الهيئة في فبراير ١٩٤٠. احتفظ نيوبولد بشكه في عدم إمكانية ازدواجية السيطرة في الميدان ولكنه اعتبر نتيجة الاجتماعات مرضية لحد بعيد:

«درس عملي في قيمة الاتصال الشخصي والشرح. إن التفويض الاجتماعي والإدارة الأهلية يمثلان بعبعاً مخيفاً لدى بعض الناس الذين لا يعلمون شيئاً عنهما».

كان يشعر بأنه إذا شرحنا للمستفسرين السودانيين أنه ممكن تحقيق الرغبة الاجتماعية (التفويض والخبرة الزراعية) التي نرغب نحن والسودانيون فيها.

وقد نصت السياسة على الآتي:

١- إن سياسة الحكومة العامة تقتضي تدريب فئة من صغار المزارعين،

للإستفادة القصوى من الزراعة الدائمة التي أقيمت في الجزيرة عندما تنتهي فترة الإمتياز.

٢- سياسة الحكومة الإدارية تقتضي:

أ- تطوير منظومة مجتمعات قروية تحت رئاسة زعماء يختارونهم بأنفسهم.

ب- تفويض السلطة المدنية والزراعية للمزارعين عن طريق وكلائهم في هذه المنظمة (مثلاً شيوخ المزارعين) واستقلال مجالس القرى ومجالس أخرى والمحاكم القروية لتنفيذ ولمساعدة سلطة أولئك الوكلاء.

ج- الاستبدال التدريجي لكل وظائف الأجانب غير البريطانيين إلى سودانيين وفي آخر الأمر توظيف الزراعيين السودانيين كمستشارين.

٣- إن سياسة الحكومة الزراعية تهدف لتطوير طبقة من مختلف المزارعين يملكون حصة دائمة في الأرض التي يفلحونها. ولهذا الغرض يجب أن تعطى المحاصيل الغذائية وحتى الأعلاف نفس الأهمية التي تعطى للمحاصيل النقدية، كما يجب وضع الترتيبات للتدريب الزراعي للوكلاء من الأهالي ولعدد محدد من المزارعين».

كان نيوبولد راضياً عن السياسة ولكنه كان قلقاً لعدم وجود آلية لتنفيذها، وخصوصاً لعدم تمكن مصلحة الزراعة لتوفير سودانيين مدربين كمفتشي حقل.

اللجنة الدائمة التي اقترحت لم تر النور أبداً، وكان تطوير التفويض بطيئاً رغم غياب عدد من المفتشين البريطانيين بسبب الحرب.

كما كان هناك خلاف أيضاً بالنسبة لتفسير الفقرة (ب) الخاصة بالسياسة الإدارية.

هل يجب فصل المنظمة الزراعية عن آلية الحكم المحلي، أم دمجها معها؟ وقد كتب عام ١٩٤٠:

«أنا أخشى من قيام بيروقراطية زراعية مستقلة، ولكن أليس أيضاً احتمال خطورة من أن يتحول شيخ القرية من زراعته إلى استغلال الآخرين إذا كان هو أيضاً مسئول زراعي؟ الحل المثالي في رأيي هو في فصل الوظيفتين ليكون المسئول الزراعي هو أخ أو إبن عم أو إبن شيخ القرية».

فيما بعد عندما أثير موضوع سلطة الجزيرة الجديدة وعندما تردد إسم سلطة «وادي تنسي» اهتم بالأمر الجميع من كبار الإداريين ومن صغارهم. وأخيراً اعترف نيوبولد بأن مجلس القرية ولجنة الزراعة يمكن ضمهما معاً، كما وافق على تعديل وحدات الحكم المحلي لتتزامن مع أقسام الري.

استمرت التجارب لتفويض السلطة لشيوخ الزراعة في عامي ١٩٤١ و١٩٤٢، ولكن تم تعليق النقاش بالنسبة لمشروع القرار بسبب الحرب. ولكن في أكتوبر ١٩٤٣ لفت جورج بريدن مدير مديرية النيل الأزرق الذي خلف مايال، النظر لحقيقة مرور الزمن دون الوصول لاتفاق نهائي، كما برزت اعتبارات أخرى. أهم تلك الاعتبارات كانت صعوبة توافق سياسة الحكومة الاجتماعية مع مصالح شركة الأقطان التجارية. وقد تعذر على السكرتير القضائي وضع مسودة مناسبة، واتضح أن التعاون على الطبيعة سيكون شبه مستحيل بالرغم من حسن نوايا مندوبي شركة الأقطان بسبب تضارب المصالح.

الحل الوحيد، كما تنبأ نيوبولد ومايال عام ١٩٤٠، كان في سيطرة الحكومة على المشروع. هذا معناه أن شركة الأقطان لن يكون لها دور مستقبلاً في سياسة الإنتاج وستتقلص سلطتها كمقاول للخدمات التجارية مسئولة فقط للحلج ولتسويق القطن.

ومهما كان احتمال موافقة شركة الأقطان في عام ١٩٤٠، لم يكن ذلك مقبولاً

في عام ١٩٤٤، ولذلك تمت الموافقة على إنهاء الامتياز في عام ١٩٥٠ وأن تتولى الحكومة إدارة كل المشروع.

وقد تم ذلك بنجاح واستمر السيد آرثر قيتسكل المدير العام كرئيس مجلس إدارة لمدة عام آخر لضمان الاستمرارية.

الحكم المحلي

(أ) الحكم المحلي وعلاقته بالفرد

وجدت هذه المحاضرة بين أوراق نيوبولد، ولكن من الغريب أننا لم نجد أي دليل للمناسبة التي ألقيت فيها، علماً أنه قدم محاضرات في نفس الموضوع لطلبة مدرسة الإدارة في أم درمان عام ١٩٤٤ ولطلاب المدارس فوق الثانوية قبلها. أنظر خطابه إلى مارجري برهام بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٤٠ في الفصل السادس من الجزء الأول - القسم الأول، ولخطابه لمكي عباس بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤١ في الفصل الثامن من الجزء الأول - القسم الأول.

«في نهاية حديثي الأخير وعدتكم بالحديث بإفاضة عن الموقف الذي يجب على المواطن اتخاذه تجاه الحكم المحلي إذا كتب له النجاح في هذا البلد كما نتمنى جميعاً. هذا قد يكون أهم حديث لي أمامكم حيث لا بد أن يكون لدينا فهماً واضحاً لواجباتنا ومسئولياتنا كمواطنين نعيش تحت نظام حكم محلي وإلاّ سيفشل نظام الحكم المحلي. وأنا هنا أخاطب كل من يقطن السودان أو جعل السودان موطنه - سكان المدن والريف والموظفين وغير الموظفين داخل حدودنا - إذا أردنا النجاح للحكم المحلي فلا بد من تعاون الجميع ليس فقط بين وحدات الحكم المحلي، ولكن بين الوحدات وأفراد الشعب. وهذا يقود لنقطتي الأساسية الأولى وهي: إذا أردنا للحكم المحلي أن ينجح فلا بد للأفراد أن يهتموا به وأن تكون

لهم رغبة في معرفة عمل مجلسهم أو وحدتهم المحلية وكيف تتصرف في أموالهم. وإذا لم يرضوا بأن مجلسهم لا يعمل بطريقة صحيحة أو لا يأخذ رأي الأغلبية في حسبانه، فيفترض أن يوضحوا وجهات نظرهم ورغباتهم لممثليهم. ليس هناك حكومة محلية أو مركزية تستطيع أن تستمر لفترة طويلة يقظة ونشطة دون النقد البناء والمتنور. إن أسوأ عدو للحكم المحلي في أي ديموقراطية هو عدم المبالاة من جانب الشعب. وقد قال السير سيدني لو مرة: «ليس هناك سحراً في الدستور البريطاني ينقذ الشعب من عواقب جهلهم». كذلك في السودان ليس هناك سحراً في الحكم المحلي ينقذ الشعب من لامبالاتهم. هناك مقولة معروفة: «ان الشعوب توجد الحكومات التي تستحقها». وهذه المقولة صحيحة لحد كبير. فإذا لم يبد الشعب اهتماماً بكيفية تصريف أموره من قبل وحدات حكومته المحلية الخاصة، فلا مبرر له باتهامها بأنها عاجزة وغير كفؤة.

يحتاج السودان أن ينمي في مواطنيه روح الاعتداد بمواطنيتهم وبمسئولياتهم، والتي لا يمكن تحقيقها إلا إذا أصبح كل مواطن، مهما كان إسهامه في الضرائب أو العوائد، مدركاً للتضحية الشخصية التي يجب أن تقدم في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية. ليس كافياً أن يقوم الفرد بالإدلاء بصوته في الانتخابات، ثم يجلس قانعاً أنه قام بواجبه وأدى مسئولياته، ومن أن واجبه أيضاً أن يتأكد من أن ممثليه، إذا أعطاهم صوته أم لا، قائمون بعملهم بأمانة وكفاءة. فقط عندما يهتم الناس بطريقة فاعلة بشئون مجتمعهم الذين يعيشون فيه سيتمكنوا من تنمية روح وطنية واعتداد حقيقي في الإدارة الرشيدة لمدينتهم أو ريفهم والذي يختلف عنه ولكنه لا يتعارض مع انتمائهم الوطني العام. ربما تسألون كيف يمكنكم أن تمارسوا ذلك الاهتمام؟ في البداية يمكنكم التعرف على من يمثلكم. بعض الناس لا يعرفون ذلك القدر من المعلومات. ثم أنه في إمكانكم التحدث معهم أو الكتابة لهم عن أي موضوع محلي يهمكم. إن كلمة أو خطاباً في الوقت المناسب وبالأسلوب المناسب سيتمخض عن رد فعل إيجابي. أنه من المهم الاتصال بممثليكم كما هو مهم أيضاً

لهم أن يتصلوا بكم، لأنكم لن تتحصلوا على ما ترغبون إلاّ إذا طلبتموه. هذا لا يعني أنكم ستتحصلون على كل ما تطلبون، ولكن من المهم أن تبلغوا رأيكم لسلطاتكم المحلية حتى يأخذوا ذلك في الاعتبار، وعلى أفراد المجتمع أن يتأكدوا أن ممثليهم يدركون الرأي العام للسكان في أي موضوع.

وكما ذكرت في حديثي السابق، فليس الحصول على ترخيص أو إجراء انتخابات هو ما يعطي الحيوية لعمل المجلس. العامل الحيوي الحقيقي هو توافر روح المواطنة التي تحدثت عنها. كلما توفرت تلك الروح في أي مدينة أو منطقة بقدر كافٍ سنجد أن الأشياء الأخرى ستتبعها. أنا أعلم أن الكثيرين منكم مغتاظون من بطء تطور الحكم المحلي في السودان. أنا سعيد بذلك لأنه يبرهن على ولادة اهتمام معنوي وروح مواطنة توعد بتحقيق قدر كبير من سياستنا في المستقبل، ولكننا يجب أن نتروى في هذا الأمر ونتدارس سوياً لنستبين مواطن الخلل من التسرع. أولاً يجب أن تتذكروا أنكم محظوظون كونكم تشاهدون بأعينكم شيئاً يحدث خلال سنوات قليلة جداً علماً بأن ذلك استغرق ألف ومايتا سنة ليحدث في إنجلترا بمعاناة وألم. إن تاريخ ونتيجة هذه الفترة الطويلة من النمو قد تمت دراستها وتحليلها وتصنيفها وهي الآن متاحة لمخططي هياكل الحكم المحلي في السودان. ولكن إنجلترا تبعد ٣,٠٠٠ ميل وسكانها يمثلون أعراقاً من أصول مختلفة تماماً عن أصول السودانيين. فلديهم مميزات مختلفة وقد يتمتعون بنبوغ سياسي مختلف، ولكن ذلك لم يُبرهن بعد.

في حديث سابق أخبرتكم أن فكرة الحكم المحلي المجردة لم تكن جديدة على السودان حيث منذ الأزمان الغابرة كان سكان هذا البلد يتخذون قرارات بالنسبة للشئون العامة في مجالس، ولكن هذا لا يعني أن الوسائل العملية للديموقراطيات الغربية بالضرورة تناسب في مجملها التطبيق في السودان. فمسألة الاختلاف الفكري والتكوين القومي تؤخذ في الاعتبار، ولذلك لا بد من التروي وعدم

تطبيق طرق متسرعة، وغير مدروسة قد تكون معاكسة لقابلية الناس السياسية. وفي هذا الصدد أود أن أذكر المقولة الحكيمة لأحد خبراء السودان التي تقول: إن مشكلة التحوّل السريع من مرحلة الأبوة والإقطاع تتطلب درجة عالية من السياسة من قبل السلطة الموجّهة وأيضاً درجة عالية من الفهم والحس السياسي من قبل المتلقي». قد يبدو الأمر للنخبة من طلاب الجامعات بطيئاً جداً، ولكن قد يبدو للإداري المتمرس سريعاً لدرجة التهوّر. إن تأثير الحضارة الغربية على عالم الشرق قد بدأت معالمه الآن، ومع ذلك يمكننا القول ببعض الثقة إن السودان سيجد طريق تطوره عبر ديموقراطية غربية نشطة وحضارة عربية منبثقة من نهضتها، إلا إذا انحدر العالم الغربي إلى عصر مظلم مرة أخرى.

ولذلك يجب علينا أن لا نسرع مثلاً في إدخال نظام انتخابي في كل مدينة أو منطقة ريفية بغض النظر عما إذا كان المجتمع المحلي يرغب فيها، أو يدرك مغزاها، أو إذا كان متطوراً مدنياً للحد الذي يكون مستعداً لها. كما يجب علينا عدم إدانة مبدأ الوراثة بشكل قاطع بأنه بالضرورة سيئ. ولنستمع إلى ما قاله اللورد هيلي، وهو من أهم الخبراء في هذه المسائل. فقد ذكر في محاضرة في أكسفورد عام ١٩٤١:

> «في أفريقيا كما هو الحال في الشرق هناك مجتمعات ما زالت في مرحلة هيمنة الأسرة والقبيلة. لأولئك الناس يشكل التمثيل الانتخابي ضررين: فهم لا يفهمون المواضيع التي تقع خارج نطاق تجاربهم، وأي محاولة لفرض ممثلين لهم خارج دائرة أسرهم أو قبائلهم قد تسرع بتفكيك الروابط التقليدية التي تقوم عليها حياتهم الإجتماعية وتضرّبهم. هذه الأضرار قد يخفف من حدتها التعليم وتطور الإتصالات، ونمو مستوى الإستنارة. وعندما يحين الوقت، فلن يشكل نظام التمثيل عن طريق الانتخابات مشكلة كبيرة، ولكن في غضون ذلك، فإن محاولة إدخال هذا النظام قد

يولد أوضاعاً بدلاً من مساعدة المجتمع للوصول لمرحلة الحكم الذاتي، قد تخلق في آخر الأمر تبريراً لعدم قيامها».

مثل تلك المحاذير تمنعنا من التسرع في إجراء الانتخابات في كل مكان وفي كل مناسبة، فقط من أجل الانتخابات. لا بد أن نتذكر أن التمثيل الانتخابي هو مجرد وسيلة وليس هدفاً في ذاته للحكم الديموقراطي. في اختيار زعماء القبائل والقادة الآخرين تراعى أهمية المقدرة والصلاحية أن تتوافر بقدر الإمكان مع قبول أغلبية المجموعة. وقد رأينا في تجارب البلدان الأخرى مراراً وتكراراً أن المقدرة والصلاحية والقبول لا تتوافر في الانتخابات حتى تحت أفضل الأحوال، وأقل قدر من ذلك في المناطق التي ينعدم فيها التنوير أو الخبرة أو الرغبة. وقد قال الكاتب العظيم وليام بيرك: «كل الحكومات هي وسائل لتلبية الحاجات الإنسانية، والحاجة في الحكم المحلي، كما هو الحال في كل الحكومات الأخرى، هي الاحترام والمحافظة على أفضل التقاليد بالاضافة للتعديلات المطلوبة في عالم متغير». كما يجب أن لا ننسى أنه من غير الحكمة أن ندين مبدأ الوراثة مطلقاً أو بتطبيقه بغير مرونة في كل الأحوال. للحكم الوراثي مزايا عديدة إذا توافرت له الضمانات الوقائية الدستورية التي تمنع الفساد. من أبرز الأمثلة على ذلك النجاح المتواصل في الحكم الملكي الدستوري البريطاني. ولكن الحكم الوراثي ليس مقدساً. فبالإمكان الإستغناء عنه، وقد حصل ذلك في العديد من المرات، ويمكن أيضاً ضمه في مجلس، أو في تحويله إلى رتبة رمزية شرفية كلما تطور المجتمع المعني. إن حكم الفرد المطلق بدون ضمانات هو شيء سيئ بدون شك، إلا في المجتمعات المتخلفة والممعنة في القبلية الذين يرغبون في ذلك ويفهمونه، ولكن قد يكون سابقاً لأوانه أن نلغيه إلا بعد ضمان وجود البديل الفاعل والمقبول للمجموعة المعنية.

والآن يجب علينا أن نحذر من الخطر الحقيقي الناجم عن التوقعات غير المبرّرة عن مزايا الحكم المحلي بصلاحيته التنفيذية واجتماعاته المجلسية وانتخاباته وكل الأشياء

الجديدة المصاحبة له. كل ذلك سيولد التفاؤل الزائد والذي بدوره سيقود إلى الإحباط وفقدان الثقة في النظام نفسه. سيكون من الخطأ الفادح أن نعتقد أن الحكم المحلي في حد ذاته سيعالج كل المشاكل. سترتكب أخطاء كثيرة، بعضها جسيم، ولكن كل ذلك سيكون من المصلحة. ليست هناك حكومة، محلية كانت أو مركزية، يمكنها تجنب الزلل، لأن الحكومات قوامها رجال عاديون وليسوا آلهة ولا أنبياء - إن الحكومة التي لا ترتكب أي خطأ إما أن تكون ممعنة في الحذر وبالتالي ضعيفة وغير فاعلة، وإما عاجزة وبالتالي سيئة. يجب علينا أن نتقبل حدوث أخطاء ولكننا يجب أن نتأكد أن تلك الأخطاء ارتكبت بنوايا حسنة وبمجهود صادق وليس لأسباب شريرة أو لأغراض مصلحة شخصية. لأنه من الأفضل أن يكون هناك مجلس نشط وحيوي يرتكب بعض الأخطاء من وقت لآخر من مجلس ميت لا يتخذ أي قرار. إن الحيوية الفاعلة تتمخض عن الاستعداد لتحمل المسئولية واتخاذ المخاطر المشروعة. لقد تم منح السلطات المحلية قدراً كبيراً من النفوذ والمسئولية في السودان لأن الحكم الذاتي المحلي هو أفضل السبل للتدريب على الحكم الذاتي القومي المرتقب. إن فن الحكم الذاتي لا يمكن تعلمه دون ممارسة ولا يمكن ممارسته دون ارتكاب أخطاء. ونصيحتي لأعضاء وحدات الحكم المحلي هي: «لا تخشوا تحمّل المسئولية، أطلقوا العنان للمبادأة، أعمِلوا فكركم، استعدوا للمخاطرة، تعلموا من أخطائكم، تأكدوا من حسن نواياكم، تأكدوا من أن مجهوداتكم الدائمة والمخلصة تصبّ في خدمة مواطنيكم دون خوف أو محاباة». ونصيحتي للمواطنين هي: «داوموا على الاهتمام بما يفعله ممثلوكم، تذكروا أنهم مسئولون أمامكم عن أفعالهم وعن سلوكهم في التصرف في أموالكم، تأكدوا من أنهم يؤدون عملهم بإخلاص وبهمة وبتجرد، تحملوا أخطاءهم إذا ارتكبت بحسن نية، ولكن حاسبوهم بشدة إذا كانت نتيجة أغراض غير شريفة أو نتيجة الكسل أو الإهمال».

وأخيراً أود أن ألخص حديثي بحكاية ذات مغزى. كان هناك رجل يعيش في بلد يتنقل فيه الناس بواسطة الحمير والجمال. ومثل أغلب مواطنيه كان يملك حماراً للتنقل لمسافات قريبة وجملاً للرحلات الطويلة. كان يعرف احتياجات الحيوانات وطبائعها.

كان الحمار يعيش حول الساقية ويشرب من ماء الجدول ويأكل العشب النابت على حافة الجدول. أما الجمل فكان يتغذى على الأشجار في المنطقة ولا يحتاج لأن يشرب كل يوم. كان الحمار والجمل بصحة جيدة وكانا ينقلان صاحبهما، ولو ببطء، من مكان إلى مكان. وكان الرجل راضياً لأن احتياجاتهما كانت بسيطة، وكانا يؤديان واجبهما دون كبير عناء أو اهتمام من جانبه. ثم جاء الزمن الذي دخلت فيه السيارات إلى البلد. وهي وسيلة تنقل من مكان إلى مكان مثل الحمير والجمال، ولكنها استوردت من بلد بعيد حيث المسافات طويلة والناس يعرفون، بطول الممارسة، احتياجاتهم وعاداتهم. وقد فكر الرجل لنفسه «سأقتني إحدى السيارات وأتنقل بها من مكان لآخر ولكن بسرعة». ولكنه لم يتريث لمعرفة أي نوع من السيارات يناسب الطرق والطقس في بلده لأنه كان تواقاً أن يقتني ذلك الشيء الجديد. فاشترى سيارة وبنى لها مرآب (جراج)، وكان فخوراً بها لأنها شيء جديد وأعطته نوعاً من حرية التصرف ولأنها تحمله بسرعة من مكان لآخر. ولكنه لم يهتم بمعرفة النواحي الفنية للسيارة أو يفهم احتياجاتها، أو طريقة استعمالها. وكما كان يلبي المتطلبات البسيطة لحماره وجمله، فكان يزود السيارة بالماء والوقود من وقت لآخر، ولكنه لم يتعلم أن يزودها أيضاً بالزيوت والشحوم. أضف لذلك فإن السيارة لم تكن مناسبة تماماً للطرق والطقس في ذلك البلد. وبعد فترة قصيرة بدأت تعاني من الأعطال. وبعد العديد من الأعطال أصبحت السيارة عديمة الجدوى مما سبّب للرجل الضجر وخيبة الأمل وأوقف الاهتمام بها وأودعها المرآب حيث غطاها الغبار ونسيج العناكب. وقد قال لنفسه: «لقد كنت غبياً ومتسرعاً، ولكنها كانت تجربة مثيرة وممتعة في ذات الوقت. ولكن الأمر انتهى الآن وسأنساها وأرجع لحماري وجملي». ولكنه عندما رجع لساقيته وجد أن الحمار قد مات وأن الجمل قد شرد إلى جهة غير معروفة، لأن أحداً لم يهتم بهما. ولأنه بدد كل نقوده في مشترى السيارة فلم يتمكن من شراء عوضاً عنهما. وعليه فقط اضطر للتنقل من مكان لآخر على قدميه، وأصبحت حالة الرجل أسوأ بكثير من حالته الأولى».

***

(ب) الحكم المحلي في إيرلندا

خطاب إلى ي. ج. ن. واليس، نائب مدير كردفان والذي اضطر للبقاء في بلفاست بسبب عطل في السفينة التي كانت ستقلّه، والذي صرف وقته في دراسة الحكم المحلي الإيرلندي.

الخرطوم ـ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤

«آسف لعدم ردي على خطابك بتاريخ ٢٩ يوليو المرفق معه مذكرات ووثائق عن الحكم المحلي في إيرلندا والتي جمعتها أنت وهازلدين وهوكسورث. الحقيقة كنت في غاية المشغولية وكنت أحتاج لدراستها بعناية. أنا ممتن جداً لهذه المعلومات القيمة وقد أحسنتم في انتهاز فرصة التعرف على الإدارة الأهلية الإيرلندية. أنا كنت دائماً أرغب في معرفة الحكم المحلي للدول الصغيرة مثل إيرلندا والدنمارك واليونان التي هي أقرب شبهاً للسودان من بريطانيا.

قرأت كثيراً عن تاريخ إيرلندا ويبدو لي أن حكمهم المحلي السابق كان (أ) قبلي؛ (ب) تحت النفوذ الكنسي؛ (ج) يغلب عليه الجانب القانوني ولكن بآلية إدارية. كان لديهم نظام ملكي طبقي: ملوك صغار للمقاطعات وملوك للأقاليم وملوك كبار، كما كان الحال في أثيوبيا. لقد تمت مراجعة القوانين الوثنية في بداية العهد المسيحي بتعيين مجلس من ثلاثة ملوك وثلاثة شعراء وثلاثة قديسين وضمّن ذلك في القانون القضائي منذ القرن التاسع كقانون مدني وآخر جنائي. أما المجالس العليا الحقيقية فقد كانت كلها مجالس كنسية ومجالس إدارة أهلية مؤقتة تنعقد على رؤوس التلال لوضع القوانين المحلية وتسجيل الزيجات والتحقيق في الأفعال الإستبدادية. وأصبح احتفال تارا (Tara) نوعاً من البرلمان (مثل تجمع القبائل هنا للرياضة وعقد المجالس). واستمر إلى عام ١٨٠٦.

كانت قوانين كروغان وايماين (Croghan and Emain) تعنى فقط بالشئون الصناعية. وقد تم استنباطها من ألعاب المآتم وتشبه لحد كبير احتفالات اليونان الرياضية القديمة.

وكانت هناك قصيدة في عام ٩٠٠ بعد الميلاد عن احتفال كارمان توضح مهام الإحتفال بالإضافة لسباق عربات الخيول والتباري الشعري:

تسوية الضرائب
والنظر في القضايا
وإعلان القوانين ونشرها
تلك هي مهام الاحتفال.
(كم يشبه ذلك اجتماعات قبائل دارفور!)

قوانين بريهون (Brehon) استمرت بعد الغزو الإنجليزي النورماني عام ١١٧١ وحتى بعد أن استوطن الإنجليز، مع أن قانوناً إنجليزياً أجيز يجعل إتباع ذلك القانون خيانة. ولكن أغلب المستوطنين اتبعوا القوانين (حتى أسرة بتلر) إلى أن ألغي القانون في القرن السابع عشر. كانت المحاكم تسمى «دايل» (Dail) ومثل التعليم فكان القضاة هم الشعراء ورجال الدين.

كتاب جويس الضخم «تاريخ إيرلندا القديمة الإجتماعي» ممتاز بالنسبة للعصر القبلي وتطوره بين القرن الخامس والقرن العاشر. وكتاب هـ. أ. ل. فيشر «تاريخ أوربا» يشرح كيف هدم النورويجيون كل ذلك التطور بغاراتهم التي لم تسفر عن أي فائدة سوى إنشاء المدن التجارية والموانئ مثل دبلن ووكسفورد ووترفورد وليمريك. من سوء حظ إيرلندا أنها استعمرت جزئيا - لم تترك لوحدها ولم يتم تطويرها كاملة.

ثم كانت هناك المجاعة الكبرى عام ١٧٣٩ وست مجاعات أخرى بين الأعوام ١٨٣١ و١٨٤٢ وكلها بسبب فشل محصول البطاطس الذي أدخله رالي (Raleigh) عام ١٦١٠ وتمت زراعته بطريقة واسعة. لم يضر إيرلندا شيء مثل ذلك المحصول غير المضمون.

لقد عطل قانون بوينينغ في عام ١٤٩٤ الذي صدر عن برلمان دروغيدا (Drogheda) نحو الحكم القومي بمنعه القوانين المحلية وفرض القوانين

الإنجليزية، ثم بدأ تفكك العادات وقوانين بريهون القبلية في عهد الملك هنري الثامن عندما اغتصب النبلاء الإنجليز والنورمان الزعامة وفرضوا الضرائب غير المعروفة في كتاب قوانين ملوك الأقاليم الذي سنّ في القرن العاشر. وهذا شبيه بأن يغتصب مفتش مركز سنكات نظارة الهدندوة وفرض ضرائب على الجمال. وفي عهد جيمس الأول استبدل قانون الأراضي بالقانون الإنجليزي وبالقوة وألغيت العادات المحلية.

وقد هدمت كل دعائم الحكم المحلي (القضاء وتجمع القبائل، وتملك الأراضي، والعادات، والزعامات المتوارثة) واحدة تلو الأخرى بعنف وبتدخل أجنبي غير متبصر. وكانت الضربة القاضية في رأيي نمو الجمعيات السرية بداية بـ«الوايت بويز» (Whiteboys) عام ١٧٦١ إلى جمعية «الفينيان» (Fenians). أضف لذلك أن الإيرلنديين، إما بالمزاج أو بقوة التاريخ، كان حسهم السياسي أقوى من حسهم الإداري (انظر مقالة تيلبي «عبقرية إيرلندا» في مجلة الإمبراطورية المتحدة، ديسمبر ١٩٣٥) وقد يكون ذلك أيضاً عاملاً ضد نجاح الحكم الأهلي المحلي. من الصعب أبداً استبعاد السياسة من الحكم المحلي عند شعب عاطفي وبلد تكتنفه القلاقل (لقد أخبرني مستر جان هوفماير من زمن قريب أن ذلك يتم الآن في الحكم المحلي في جنوب أفريقيا). أول القرارات التي أجازها مجلس ليمريك بعد قانون الحكم المحلي لعام ١٨٩٨ كان أن تنتهي حرب البوير في جبل ماجوبا آخر.

كنت أقتني منذ مدة طويلة كتابي «حياة سير مايكل هكس بيتش» و«حياة ومراسلات جورج وندهام» رئيسي الجهاز السياسي المعتدلين (هكس بيتش ١٨٧٤ - ١٨٧٨ و١٨٨٦ -١٨٨٧، ووندهام ١٩٠٠ -١٩٠٥) كلاهما رأى توسيع قاعدة الحكم المحلي طالما أن أحزابهما كانت ترفض إعطاء الحكم الذاتي لإيرلندا. وقد ذكر هكس بيتش في خطبته الإفتتاحية عام ١٨٧٤ ذلك بالإضافة للتوسع في مصائد الأسماك ونظافة نهر شانون، واتخاذ نحو دستة من الإجراءات

في عام ١٨٧٦ مع عقد لجنة مختارة لإصلاح الحكم المحلي. ولكن المطالبة الملحة بالحكم الذاتي، واغتيال لورد كافندش عام ١٨٨٢ وفضائح أواخر الثمانينات منعت الإصلاح إلى أن أجيز قانون الحكم المحلي لعام ١٨٨٨ الذي أنشأ مجالس المقاطعات والمراكز على غرار القانون الإنجليزي لعام ١٨٨٨. ثم إلغاء سلطة المحلفين الملكية التي سادت لأكثر من ٢٠٠ عام، كما لم يلتفت للتمييز المحلي وكانت المجالس التي أنتجها صغار المزارعين غير كفيّة لتحديد الضرائب التي قسمت بين المؤجر والمستأجر.

انتخابات مجالس المقاطعات لعام ١٨٩٩ تمت، ما عدا في بعض مناطق الشمال، تقريباً لكل الرجال الذين في ذلك الوقت كانوا يديرون الأمور المحلية. استبعد أصحاب الأراضي الإيرلنديين وأجبر الناس للإنحياز للوطنيين، والخطابة حلّت محل العمل (كتب جورج وندهام لأهله يقول: «إن الحكومة في هذا البلد تسير بالحديث المتواصل»). وأصبح الدين هو المؤهل للوظيفة (أحد النواب في وستمنستر احتج على إعلان من مصحة عقلية لإحدى المقاطعات لوظيفة خادمة في المطبخ شرط أن تكون بروتستانتية). وكان الفساد مستشرياً (انظر سومرفيل عام ١٩٢١). ذلك الفساد هو الذي قاد سير أنتوني ماكدونل (الوكيل الدائم لوندهام) لاقتراح إدخال نظام الكونتراتات الذي كان يُعمل به في مقاطعات وسط الهند (مذكرة في ١٠/ ٢/ ١٩٠٥).

وقد أرسل وندهام تقريراً إلى بالفور في ١٤/ ٩/ ١٩٠٢ يقول فيه إن الحكومة هي الضرائب، في الواقع بعض مناطق إيرلندا كانت على درجة فظيعة من الفقر مما تعسّر على السلطات المحلية عمل أي شيء. وقد وصف وندهام رحلته لغرب إيرلندا في ١٩٠٠ - ١٩٠٢: «لا أحد في إنجلترا يعرف ماذا تعني جهنم أو كونوت (Counnaught)». حكومة الوحدة لا تثق في المجالس، والمجالس أصبحت تتسول، ودب الخلاف كما يدب بين مجلس بلدي الأبيض وهيئة الإقتصاد والتجارة

في ما يتعلق بامتيازات الصناعات الثانوية. تاريخ هذه الفترة مهم لأنه يوضح كيف يمكن إحباط الحكم المحلي بالسياسات الوطنية، والتضارب بين عمل الحكومة المحلية ومصالح الحكومة المركزية. بدون شك فقد كان تدخل إنجلترا في شئون إيرلندا عاملاً أساسياً في تأخير الإصلاح الإداري للحكم المحلي في إيرلندا (انظر صفحة ٣١ من كتاب «الحقول الخضراء الأربعة» لجورج أوبراين، أستاذ الإقتصاد في جامعة دبلن الوطنية والذي التقيته عام ١٩٣٦).

لقد نص قانون ١٩١٩ على التمثيل النسبي في انتخابات الحكومة المحلية مما كان له عظيم الأثر في تمثيل الأقليات في انتخابات عام ١٩٢٠. ولكن في عام ١٩٢٠ تحدت شين فين (Sinn Fein) هيئة الحكومة المحلية مما تسبب في ارتباك كبير: رفض الأعضاء المنتخبون أن يقدموا الحسابات إلى مفتشي الهيئة ورفضت الحكومة تقديم الهبات للهيئات المحلية.

بحلول عام ١٩٢٥ تم إلغاء مجالس المراكز، كما ضمت المراكز في كل مقاطعة لتكون هيئة للصحة يعينها مجلس المقاطعة وبإدارة مدير المدينة في كل من كورك، ودبلن، ودان لوهير، وليمريك ووترفولد بين الأعوام ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩.

خطابكم يتحدث عن الحاضر وهو مكمل للتاريخ أعلاه ومهم فيما يختص بمدراء المقاطعات ومدراء المدن (هذا النظام متبع في الولايات المتحدة). لن أعلق على قابلية تطبيق هذا النظام في السودان ولكن بالتأكيد كان في نيتنا منذ سنتين تعيين خبراء إداريين في الحكومة المحلية (المآمير وخلافهم)، ونقاطكم المؤيدة والمعارضة لنظام المدراء لا بد من إخضاعه للدراسة والتمحيص. وهناك العديد من المقالات التي كتبت في هذا الموضوع تستحق الدراسة.

على كل فهناك إتفاق عام أن المجالس الريفية والبلدية في المدن الكبيرة تحتاج لموظفين مدربين مثل مساعدي مفتشي المراكز السودانيين أو المآمير ونوابهم على حسب حجم الوحدة.

هذه الأوراق عن نظام الحكم المحلي في إيرلندا، ستساعدنا في تحديد النوع والمؤهل واللقب والمهام للشخص المطلوب والضمانات المطلوبة لمن يملأ الوظيفة.

بالمناسبة، لقد لاحظت أن في إيرلندا، كما هو الحال في إنجلترا، فإن الحكومة المحلية تتبع لوزارة الصحة. ذلك لأسباب تاريخية في إنجلترا. ولذلك فرضت على إيرلندا، ولكن لا نحتاج لنجاريهم هنا. من الواضح أنها من مهام وزارة الداخلية، وقد يكون من المهم أن يكون لدينا مندوب من الحكومة المحلية في هذا المكتب، والذي سيكون أيضاً حلقة وصل بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية.

مقترحكم بتعيين مآمير في الحكومات المحلية قد يثير موضوع مقارنة مأمور الحكومة المحلية مع مساعد مفتشي المركز والمأمور الإداري بالنسبة للمرتب والدرجة. لاحظت في مجلة «الإيكونومست» بتاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٤٤ أن الجامعات في إيرلندا جارية تخريج أعداد كبيرة من المهنيين (عدد الخريجين عام ١٩٢١ كان ٣٦٥٨، وفي عام ١٩٤١ أصبح ٥٥٤٩) نسبة لتوافر المنح في الحكومات المحلية مما قد يتسبب في فائض من المؤهلين. يا ترى ما هي المقررات التي تدرّس لمدراء مجالس المدن والمقاطعات ومن أي مهنة يختارون؟

كما ألاحظ من مجلة «الإيكونومست» بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٤٤ (المقالة عن مالية إيرلندا) أن مصروفات الحكومات المحلية إرتفعت من ٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٣٨ إلى ٩,٥ مليون جنيه عام ١٩٤٤ (مصروفات الحكومة المركزية لعام ١٩٤٤ كانت ٥٠ مليون جنيه).

أشكركم مجدداً على هذه المعلومات والوثائق - وأنا مسرور أنكم وجدتم شيئاً مفيداً تقومون به خلال الفترة التي إضطررتم لقضائها في بلفاست. آسف لطول هذا الخطاب. يبدو أني لم آخذ بنصيحة البابا بيوس الثاني لأحد أصدقائه: «لا تبدد وقتك في دراسة تاريخ الدول الصغيرة»، ولكنني كنت دائماً مهتماً بإيرلندا.

***

(ج) مذكرات عن محاضرة ألقيت في المركز العربي بالقدس - أكتوبر ١٩٤٤

كان عنوان هذه المحاضرة في البداية «الحكم المحلي في السودان» ولكن في آخر لحظة، غير نيوبولد العنوان إلى: "تطور سياسي حديث في السودان" وبمقدمة تقول:

> «أنا لا أعني بالتطور السياسي، الأحزاب السياسية أو مجموعات الشبان السودانيين في مقاهي أم درمان، أو تأثير تقلبات السياسة في مصر على السودان. إنما أعني بناء كيان سياسي في السودان، وهو من مهام حكومة السودان الرئيسية، أي خلق جهاز يضم أكبر عدد من المواطنين الأذكياء والمشبعين بالروح الوطنية، وبناء آليات سودانية للإدارة العامة التي ستعطي الفرصة لزعماء القبائل والتجار والأفندية وتجمعهم بعضهم ببعض».

عام:

في الشرق الأوسط، كما هو الحال في المملكة المتحدة، فالإهتمام بالسياسة الوطنية يصرف النظر عن الحكم المحلي لأن الأخير غير درامي وقد يعتبر حقيراً. ولكن للرجل العادي، في المملكة المتحدة أو في الشرق الأوسط، فإن الحكم المحلي شيء أساسي وفي غاية الأهمية لأنه يعتمد عليه في أغلب الخدمات العامة التي يحتاجها، مثل المواصلات والعلاج والتعليم الأولي وخلافه. في الشرق الأوسط سيساعد الحكم المحلي في تعليم تحمل المسئولية والمواطنة، وتحسين مستوى المعيشة، وتحييد تأثير التقلبات السياسية (خصوصاً عند تغير الحكومات) والإختلافات العنصرية، وتمنح فرص عمل للمتعلمين العرب في الخدمات العامة. هذه الفرص مهمة جداً حيث البلاد العربية لا تملك مستعمرات أو صناعات مهمة ولا سلاح بحرية ولا سلاح طيران.

خلفية بريطانيا:

الحكم المحلي في بريطانيا اليوم هو نظام حديث، ولو أن جذوره في المدن وفي الأرياف تمتد لأزمنة ضاربة في القدم. بدأت المنظمات الأهلية المنتجة للحكم المحلي في القرن التاسع عشر وتوطدت ونظمت خلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩٣٠. وحدات الحكم المحلي البريطاني قننت في عام ١٨٣٢. وتكونت مجالس المدن في عام ١٨٣٥ ومجالس المقاطعات عام ١٨٨٨. ثم أضيفت المجالس الريفية والقرى واكتمل الهيكل عام ١٩٢٩ و١٩٣٣ بمجالس تشمل المقاطعات ومتدرجة إلى مجالس القرى الصغيرة والجمعيات.

الشرق الأوسط:

لم يكن هناك تطور مماثل في الشرق الأوسط أو أفريقيا باستثناء مدن فلسطين - ولو أني لم أدرس قوانين الحكم المحلي للبلاد العربية بخلاف قانون مجلس بلدية فلسطين لعام ١٩٣٤. المادة الثانية منه تنص على إنشاء مؤسسات حكم ذاتي وتشجيع إستقلال المحليات، ولكن سلطة الإنتداب فشلت في إنشاء مجلس إستشاري في أكتوبر ١٩٢٠ (بسبب المقاطعة عام ١٩٢٣)، كما أخفقت في إنشاء مجلس تشريعي. وفي عام ١٩٣٤ بدأت محاولة أخرى عن طريق البلديات نتج عنها في عام ١٩٣٥ إنشاء ٢٠ مجلساً منتخباً يضم كل الأجناس بفرض التمرين على إدارة الشئون العامة بأسلوب حديث.

يقوم المندوب السامي بتعيين عُمُد ويحدد قوائم الناخبين في سجل الإنتخاب (الفلسطينيون الذكور من سن ٢٥، وأصحاب الأملاك، ودافعي العوائد). المنتجون هم الذين يدفعون عوائد أعلى وأملاكهم أكثر، ويكون عمرهم أكبر من ٣٠ سنة. وشكلت لجان للطرق والمجاري وتوفير المياه وتخطيط المدن. وتعيين ضابط المجلس وضابط الصحة والمهندس والمساح. المنظمة تملك ختماً ويمكنها الإقتراض.

السودان:

إنبثق الحكم المحلي في السودان مما كان يسمى الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية. سياسة حكومة السودان كانت وصاية وقد نص عليها في الإتفاقية الإنجليزية - المصرية لعام ١٩٣٦: «يوافق الطرفان المتعاقدان على أن الهدف الأساسي في إدارتها في السودان لا بد أن يكون رفاهية السودانيين».

في العالم الحديث (وثيقة الأطلنطي، التيارات الاستعمارية الجديدة، المتعلمون العرب والأفارقة)، الإدارة الخيرة الأجنبية لم تكن كافية (لاحظ المقولة القديمة: «الحكومة الخيرة ليست بديلاً للحكومة الذاتية»). وقد صرحت حكومة بريطانيا مراراً أن سياستها تجاه المستعمرات تقود للحكم الذاتي. السودان لم يكن مستعمرة ولكن السياسة كانت تشمله.

إن أفضل مدرسة للحكم الذاتي هي الحكم المحلي (الحكم المحلي هو مختبر للحكم الذاتي). وقد أكد وزير المستعمرات ذلك في مجلس العموم في يوليو ١٩٤٣ وتأسف أن فكرة الحكم المحلي لم تلقَ تجاوباً في أفريقيا أو في المملكة المتحدة وكانت الرغبة - خصوصاً عند السياسيين الشرقيين الذين تهمهم السلطة أكثر من الخدمات العامة - للتركيز على المركز «كان ذلك هو أهم شيء بالنسبة للتطور». (مصر مثال حي لذلك). وقد ذكر أمثلة عن تطور الحكم المحلي في جامايكا وساحل الذهب (مجالس بلدية في أكرا وخماسي بأغلبية أفريقية، بعضهم منتخبون).

أغلب الدول الأفريقية وبعض الدول العربية (أنا أعني المستعمرات) كان لديها شكل من أشكال الحكم المحلي بما يسمى الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية خصوصاً في مناطق القبائل، والقبلية ليست أساساً سيئاً للحكم المحلي كبداية (ولكن لا بد من التحول تدريجياً من القبلية إلى المناطق). إن مجالس المقاطعات في إنجلترا وويلز الإثنين والستين قامت على مناطق نفوذ قبلي منذ أيام الحكم السباعي. المجلس هو نظام سكسوني كما هو عربي.

الحكم غير المباشر في المفهوم الإستعماري هو الحكم عن طريق وكلاء من الأهالي، في العادة زعماء أو أمراء أو نظّار. الإدارة الأهلية هي مسمى آخر وتستعمل كثيراً في نيجريا (أنظر كتاب لوقارد «الوصاية المزدوجة»)، وفي تانقنيقا، ويوغندا، ولفترة كثر استعمالها من مفتشي المراكز الرومانسيين، خصوصاً في شمال نيجريا حيث أقاموا دويلات أهلية على نمط ملاك الأرض. وقد جربنا ذلك في السودان في الفترة بين ١٩٢٧ و١٩٣٢.

ولكن تدريجياً اكتشفنا أن الإدارة الأهلية متحجرة وتولد طبقة مميزة وراثية بمخصصات مالية من الحكومة المركزية. ولم تغرس بذوراً للتطور، أو فرصاً لطموحات المتعلمين وأفراد الشعب، كما اكتسبت صبغة إقطاعية ومتخلفة، كما كانت معادية للمدن وتجهلها، وتعتمد فقط على الوراثة. ولذلك بدأنا في ترشيد إدارتنا الأهلية على نسق الحكم المحلي الحديث، لتنبني على رضا الناس وتُقبل من طبقة المتعلمين العرب، ولتدريبها وتأهيلها للتعامل مع المشاكل الإجتماعية والإقتصادية، مثل الصحة وصيانة التربة وتخطيط المدن.

لغاية عام ١٩٣٧ إتبعنا السياسة الاستعمارية الناجحة باستخدام المحاكم الأهلية والسلطات الأهلية وعهدنا لهم بسلطات محلية للإدارة والقضاء والمالية. في المملكة المتحدة القضاء تشرف عليه الحكومة المركزية بدلاً من الحكومة المحلية - كان القضاء جزءاً من الإدارة المحلية ولكن عند إنشاء المنظمات البلدية لم يعهد لها القضاء ولكن لمحاكم حكماء ومحاكم مدنية ومحاكم فصلية والتي بالطبع يجب أن تكون خاضعة للقضاء المركزي، ولتكون بعيدة عن النفوذ المحلي والمصالح الخاصة.

الرأي العربي (خصوصاً القبلي) قابل لخلط دور الجهاز التنفيذي والقضائي، ولا يفهم لماذا لا يكون لشيخ القبيلة السلطتين، ولكن المتعلمين السودانيين طالبوا بفصل السلطتين كما هو الحال في بريطانيا وليس كما هو الحال في مصر. وسياسة

الحكم الذاتي هي في تطبيق ذلك بالتدرج خصوصاً في المدن والمناطق غير القبلية. ولا بد من تطبيقها في كل مكان مستقبلاً. ولذلك فإن أعمدة الإدارة الأهلية لا الحكم المحلي هي الإدارة والقضاء والمالية، ولكن القضاء سيستمر فقط في مناطق القبائل.

القضاء:

التشريع تم بموجب قوانين صدرت في الفترة ١٩٢٢ - ١٩٣٠ (سلطات شيوخ القبائل الرحل، سلطات الشيوخ والمحاكم الأهلية) وتشمل الآن كل المناطق الريفية في شمال السودان. في كردفان مثلاً، المحاكم في كردفان (مرة ونصف مساحة ايطاليا وسكانها مليون ونصف نسمة) نظرت في عام ١٩٤٣بـ ٩,٥٠٠ قضية (١٢,٠٠٠ متهم) جنائية، و٢,٤٠٠ قضية مدنية، و٩٥٠ قضية شرعية، وكذلك بعض القضايا في المحاكم الكبرى في المدن.

الإدارة:

لا توجد قوانين مثل المستعمرات الأخرى، سلطة جمع الضرائب والأمن وخلافه بنيت على العادات، ولكن عززت ونظمت عام ١٩٣٧ بثلاثة قوانين: الحكم المحلي (البلديات) للمدن، الخرطوم وبورتسودان؛ الحكم المحلي للمدن الصغرى، والحكم المحلي (المناطق الريفية) للأرياف.

ملحوظة: تم استبدال تعبير الإدارة الأهلية بالحكم المحلي والذي أصبح شعاراً يفضله موظفو الإدارة ويمقته موظفو المصالح والأفندية.

القانونان الأول والثاني أعطيا صلاحيات لسلطات الأقاليم والمدراء ومفتشي المراكز بالنسبة لتخطيط المدن، ومراقبة المباني والتراخيص، والأسواق، والصحة العامة. تفويض الموظفين البريطانيين، وبداية حقيقية للحكم المحلي، التي تحتاج لخبراء. اللامركزية مهمة حتى داخل الكادر الوظيفي من البريطانيين. وضع الترتيبات أيضاً للمنظمات المنتخبة، مثلاً مجالس البلديات ومجالس المدن.

القانون الثالث الخاص بالمناطق الريفية فسر وقونن السلطات التنفيذية للإدارات الريفية الأهلية - الأمن، الصحة، الآفات الزراعية، خطوط النار، الأعمال التجارية البسيطة.

المالية:

المنشور الصادر عام ١٩٣٨ الذي وضع مبادىء الميزانيات المحلية، وعدداً من الإدارات الأهلية منحوا ميزانيات منفصلة من ٥,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ جنيه في العام. نصف الدخل للصرف المحلي ونصفه الآخر للحكومة المركزية، للخدمات القومية التي تقوم بها المصالح الحكومية، وكلما قامت الحكومة المحلية بتولي خدمات إضافية، مثل الطرق والآبار والشفخانات والمدارس فإن نصيب الحكومة المركزية سيقل ونصيب الحكم المحلي سيزيد. سوف أقدم بعض الأرقام لاحقاً.

كان ذلك هو الوضع قبل الحرب، إجراءات جيدة لقيام حكم محلي في الريف، ولكن بشكل أبوي في بعض المناطق ويعتمد جداً على النظام الوراثي والأفراد؛ حكم محلي بسيط في المدن التي يديرها مفتشو المراكز والمآمير؛ محاكم أهلية جيدة في مناطق القبائل.

الفترة بين ١٩٤٠ - ١٩٤١ ونصف العام ١٩٤٢ ضاعت بسبب الحرب والغزو الطلياني والإنشغال بالتموين وعمل خطوط المواصلات. في سبتمبر ١٩٤٢ قمت بتقديم مذكرة للحاكم العام عن مشاركة السودانيين مقترحاً من بين أشياء أخرى:

(I) مجلس استشاري سوداني لشمال السودان (٤,٥ مليون نسمة تقريباً كلهم مسلمون ويتحدثون اللغة العربية - المساحة ٧٥٠,٠٠٠ ميل مربع).

(II) توسيع مهام المجالس البلدية بمنحها سلطات تنفيذية وحرية مالية.

(III) خلق مجالس إقليمية - استشارية في مجملها ورقابية. المملكة المتحدة تسير في نفس الإتجاه.

(IV) التوسع في توظيف السودانيين في الحكومة المركزية ولجان الأقاليم. هذا مهم للغاية، مثلاً: التسريح، الزراعة وتنميتها، النزوح للمدن، مجلس استشاري للحكم المحلي.

(V) تسريع السودنة.

كل هذه المقترحات تمت الموافقة عليها - كلها كخطوات في إقامة الحكم المحلي، على غرار الفكر الإستعماري الحديث، كما عبّر عنه في الندوات والصحف في المملكة المتحدة والتي أوضحت أن سياسة الوصاية يجب أن تتحرك نحو المشاركة.

في سبتمبر ١٩٤٣ تم التصديق على قانوني المجلس الإستشاري ومجالس الأقاليم.

كما قام المجلس الإستشاري لشمال السودان: ٢٨ عضواً (ثمانية عشر ممثلين للأقاليم) شيوخ وتجار وأفندية. أيضاً تمت إقامة ستة مجالس بنفس التشكيل.

فكرة مجالس المدن وجدت قبولاً ولنا الآن عشرة مجالس مدن تنفيذية بميزانياتها الخاصة مجموعها ١٦٠,٠٠٠ جنيه، وعشرين حكومة محلية في الريف بميزانياتها الخاصة مجموعها ٣٠٠,٠٠٠ جنيه. أعضاء المجلس ينتخبهم دافعو العوائد من سجل انتخابات. الموظفون السودانيون مؤهلون للإنتخاب، إذا كانوا مقيمين. الموظفون البريطانيون غير مؤهلين لأنهم أجانب ولا داعي للإستثناء، ولكن يمكن اختيارهم كزملاء.

ستدرس مدرسة الإدارة في كلية غردون الجديدة خصائص الحكم المحلي. المدنيات تدرس في المرحلة المتوسطة والثانوية. الطلبة يقومون بزيارات للحكومات المحلية.

مشكلة تطوير الإدارة الأهلية الريفية والتي كانت قائمة على حكم شيخ القبيلة الشخصي، يمكن حلها بواسطة مجلس القسم الريفي. مجلس القسم الريفي

يصطاد عصفورين بحجر: يحل المشاكل القبلية، ويساوي بين المدينة والريف. أنظر لمجلس قسم القضارف الريفي الجديد (١٥٠,٠٠٠ نسمة، ٣٢,٠٠٠ ميل مربع) ميزانيته٦٠,٠٠٠ جنيه.

كل تلك المجالس الآن تقوم بالتصدي لأمور التنمية لما بعد الحرب، خصوصاً الزراعة وتوفير المياه، والتسريح وخلافه، ومناقشة أمور التعليم والأمن العام وخلافه. ولكن كل تلك المجالس في الأقاليم أو الأقسام أو المدن أو المحاكم الأهلية أو المالية كلها آليات فقط للحكم المحلي. والآليات لا تصلح بدون رجال. المثال اليوناني القديم: «الرجال هم قوام المدن وليست الأسوار». مبنى محكمة فخماً لا يعني عدالة ناجزة داخله، إن مبنى مجلس بلدية فخماً يعني مجلساً وطنياً. قوام الحكم المحلي هم الرجال والنساء الوطنيون الغيورون وليس فقط من الشيوخ أو الأفندية أو أعضاء المجالس، ولكن من المواطنين الوطنيين متعلمين كانوا أم أميين، زراع ورعاة ومعلّمي مدارس وأصحاب حوانيت.

هناك مقولة معبرة في سورة الكاهن، الفقرة ٣٨ (من الإنجيل). الكاتب يبجل الحرفيين والعمال اليدويين، والحارث، وصانع الفخار والحداد. فهو يقول: «كل أولئك يضعون ثقتهم في أيديهم. بدونهم لا يمكن العيش في المدينة. لن يتم اختيارهم في المجالس، ولن تعلو هاماتهم في المجتمعات، ولن يجلسوا على مقاعد القضاء، ولكنهم سيحافظون على نسيج العالم».

أنا لا أعتقد أن المجتمع السياسي في السودان أو في أي بلد عربي آخر سيكون صحياً وقوياً، إلا إذا حظي بحكم محلي صحي وقوي، في المدينة وفي الريف، ليجذب المهنيين من المدن ليخدموا مصالح الرجل العادي، محمد أحمد، المزارع، والراعي، وصاحب الحانوت، ورجل الشارع، في الحقول وفي الصحراء ويشاركونه. لا يمكن لأي حكومة أن تحكم بنجاح بدون: (أ) مبادىء؛ و(ب) قبول وتعاون الشعب، أو على الأقل الفئة المتنورة من الشعب. القبول يعتمد ليس فقط على المبادىء ولكن

على إظهارها. يجب أن تملك شجاعة قناعتها، أي أن تكون لها الآلية المؤهلة إدارياً واستراتيجياً لتنفيذ سياساتها. مفتشو المراكز والمآمير والسلطات المحلية هم قادة الكتائب والفرق وعلى عاتق هؤلاء وعلى تدريبهم وروحهم المعنوية تتوقف نتيجة أي حرب.

الفصل الخامس

حكومة السودان والفئة المتعلمة
(١٩٣٨ - ١٩٤٤)
مؤتمر الخريجين والمجلس الاستشاري

أمل نيوبولد أن يعقد مع كافة فئة المتعلمين علاقة ودية كالتي نجح في عقدها مع الأفراد. وكان يفترض أن يساعد قيام مؤتمر الخريجين الذي أنشىء عام ١٩٣٨ من خريجي المدارس المختلفة في ذلك، ولكن للأسف فقد تسبب المؤتمر لحد ما في إحباط ذلك الأمل.

لقد نتج عن الإتفاقية الإنجليزية - المصرية عام ١٩٣٦ ردة فعل واسعة بين كل مثقفي السودان بمختلف فئاتهم الذين لم يرضهم أن تقرر إنجلترا ومصر مصيرهم دون إشراكهم، وعقدوا العزم أن لا يتكرر ذلك مرة أخرى. وكان من بين أعراض ذلك الشعور المطالبة بمجلس استشاري، وعندما لم تتخذ الحكومة أي خطوات نحو تحقيق ذلك، أصبح نادي الخريجين في أم درمان بؤرة للنشاط السياسي.

وقد افتتح ذلك النادي قبل ثمانية عشر عاماً أحد مديري التعليم الذي أمل في أن يلعب النادي دوراً مهما في تاريخ السودان. وقد استحضر الخريجون كلماته هذه لتدعم مقترحهم الذي يطالب بأن يستعمل الخريجون النادي لعقد الاجتماعات للتشاور في الأمور المهمة وتوصيل آرائهم للحكومة. وقد تمنى مقدمو الإقتراح أن يتمكن مثل هذا المؤتمر أن ينأى بنفسه عن الخلافات الطائفية بين أتباع السير السيد

علي الميرغني والسير السيد عبد الرحمن المهدي، تلك الخلافات التي عطلت تطور شمال السودان لفترة طويلة.

وبعد اجتماعات عديدة خلال شتاء ١٩٣٧ - ١٩٣٨ (وبمقابلة مع الآنسة مارجري برهام التي صادف وجودها في السودان) تم انتخاب لجنة من ٦٠ عضواً ولجنة تنفيذية من ١٥ عضواً في فبراير على أسس غير طائفية. وقد أبلغوا دستورهم لسلطات المديرية في يوم ١٢ مارس. وقد أوضحوا أن هدفهم هو: «ترقية رفاهية البلد عموماً وخريجيها». وقد اقتصرت العضوية على خريجي المدارس فوق الأولية، ولكن للأسف كانت هناك فقرة اشتراطية تسمح للجنة قبول «السودانيين الذين درسوا في جهات أخرى»، وهذه الفقرة تركت ثغرة للتلاعب مستقبلاً بسجل الناخبين.

وقد تبع ذلك في شهر مايو خطاب إلى السكرتير الإداري يطالبون فيه «أن تعطي الحكومة الاعتبار الواجب للآراء والمقترحات التي قد نقدمها من وقت لآخر بالنسبة للأمور التي تتعلق بالحكومة أو تقع ضمن مجالها والتي تهم المجتمع».

وقد وافقت الحكومة على ذلك بافتراض واضح هو أن المؤتمر سيعتبر نفسه «منظمة شبه عامة تعنى بالأمور الخيرية والعامة ولها الكفاءة في أن تتبنى الأفكار وتبثها في مثل هذه الأمور والتي تقع في نطاق اهتماماتها». ولكن يجب عليها عدم التطلع للإعتراف بهم كهيئة سياسية أو أن يدّعوا تمثيلهم لأي آراء سوى آراء أعضاء منظمتهم فقط.

وقد قاد ذلك إلى سوء فهم عن قصد أو غير قصد. أضف لذلك فإن الفكرة الأساسية وراء قيام المؤتمر كانت ستحتم رفض أغلب أعضاء المؤتمر لقيام المجلس الاستشاري بعضوية أعضاء من الأقاليم. كان المؤتمر ينظر لنفسه كبرلمان وعارض بشدة التشاور الفردي الذي كان من خصائص أسلوب نيوبولد.

وفوراً وقع الخلاف عندما تدخّل المؤتمر في نزاع بين الحكومة وكبار موظفيها

من السودانيين بسبب ترتيب العطلات، والذي اعتبرته الحكومة موضوعاً خارج صلاحيات المؤتمر.

بعد هذه العقبة، سارت الأمور على وجه حسن لفترة من الزمن، وقد تعاون المؤتمر مع الحكومة بالنسبة لإنشاء المركز الثقافي وقدموا مقترحات مفيدة لإصلاح المعهد العلمي بأم درمان. كما تقدموا بتوصيات خاصة بالتوسع في التعليم وافقت عليها الحكومة. وقد تعمق التعاون بين المؤتمر والحكومة عندما اندلعت الحرب مع ألمانيا. ولكن في مطلع عام ١٩٤٠ امتعضت السلطات عندما تقدم المؤتمر، من وراء ظهر الحكومة، بطلب مباشر إلى رئيس وزراء مصر ليساعدهم مالياً. ولو أن هذا الطلب ساعد في تخفيف شكوك المصريين الأولى تجاه المؤتمر ومهد الطريق لتعاون لاحق.

وقد توطدت العلاقة مع الحكومة عندما أشرك ثلاثة من كبار أعضاء المؤتمر في مجموعة الأعيان التي قرأ عليها الحاكم العام تصريحه الخاص بدخول إيطاليا الحرب، في القصر يوم ١١ يونيو ١٩٤٠، ولكن رفض الحكومة لدعوى المؤتمر بأنه يتحدث باسم كل الشعب السوداني سبب الإمتعاض. كما نشب خلاف في الرأي حول إذاعة بيان مما دعا لجنة الخمسة عشر للإستقالة، وأعلنت اللجنة الجديدة أول مقاطعة للمؤتمر لقرار حكومي بمنع أعضائها من المشاركة في برامج الإذاعة. وقد تبع ذلك اقتراح في صحيفة «النيل» (تابعة للمهدية)، أن لا يتطوع أي عضو للمجهود الحربي قبل أخذ موافقة اللجنة، وبمحاولة رفد قاعدة المؤتمر نفسها بإشراك التجار والمزارعين.

> ولذلك قام نيوبولد بتحذيرهم في يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٤٠ بأنهم، في رأيه: «حادوا نصاً وروحاً عن دستورهم وتفاهمهم الأصلي مع الحكومة»، وعليه فهو غير مستعد أن يواصل التعاطف الذي بدأه سلفه. تبع ذلك مقابلة وعد فيها رئيس المؤتمر اسماعيل الأزهري

(الذي أصبح لاحقاً رئيس الحزب الوطني الإتحادي) «دون أن نحتاج لتأكيد التزامنا الكامل بنص وروح دستورنا وتفاهمنا الأولي مع الحكومة، سنعمل جهدنا لكسب والاحتفاظ بعطفكم ودعمكم».

لجنة عام ١٩٤١، مع أنها انتخبت على أساس طائفي، كانت أفضل بكثير من سابقتها، أطلقت مشروعاً هادفا: يوم التعليم، لجمع التبرعات بغرض دعم المدارس غير الحكومية التي تديرها اللجان المحلية. كما رفع الحظر عن المشاركة في برامج الإذاعة خلال السنة. وفي عام ١٩٤٢ ارتفع عدد الأعضاء المشتركين إلى ١٣٩٠ عضواً وهو رقم قياسي.

في ذات الوقت كانت الخطط لترفيع كلية غوردون التذكارية من مدرسة ثانوية إلى كلية جامعية في تقدّم مستمر.

وعندما كان نيوبولد يعلق على مقررات علم التاريخ المقترح لمدرسة الآداب، في سبتمبر ١٩٤١، عرج للحديث عن مستقبل الطبقة المتعلمة عموماً.

وقد أعد مذكرة لمندوبه في هيئة الدراسات الوليدة تقول:

«أنا أتوقع أن تزيل المحاضرات والدراسات والمقالات عن تاريخ الحكم وتاريخ الفكر السياسي من عقول طلبة الثانوي الأفكار الخطيرة التي يملكها الآن المؤتمر. سيكتب ويقرأ ويتحدث الأفندية عن الديموقراطية، والحكم الذاتي والوطنية إذا ما تلقوا دروساً في التاريخ في المدارس العليا أم لم يتلقوا. ولو أننا لن نتمكن من تهيئة عقولهم تماماً في المدارس العليا، ولكن في وسعنا عمل الكثير لتحويل تفكيرهم ومطالعتهم للإتجاه الصحيح. هذا المكتب قد أعلن هدفه بمعاملة الإدارة في السودان كمهنة تستوجب الدراسة الجادة. أنا لا أرغب في إدارة خطيرة. لا يجب علينا تفادي أكل

الخبز غير الناضج بالإمتناع عن الأكل بتاتاً ونجوّع أنفسنا، وإنما نخبز الخبز جيداً. أنا أعتقد أن بعض المحاضرات عن نظرية وتطور الإدارة الاستعمارية ستكون مفيدة جداً، وهي تتدرج بالطبع ضمن تاريخ الحكم وتاريخ الفكر السياسي. هذه المحاضرات في رأيي تشكل خطوة أكبر لتشجيع الأفكار الخطيرة من المحاضرات العامة عن جمهورية أفلاطون أو اتحاد كانتونات سويسرا، أو كيف نمت ايطاليا، أو الدستور الأمريكي حيث الأسئلة عن كينيا أو جنوب أفريقيا، أو جزر الهند الغربية، أو الصومال، تسبب حرجاً أكثر من التساؤل عن الماركسية أو الديموقراطية. إن إعداد وتقديم المحاضرات وتوجيه حلقات النقاش هي في غاية الأهمية. وعموماً أنا أرى أن هذا المقرر لمدرسة الآداب مهم جداً ويشكل مسئولية عظيمة على من يعدّوه ويقوّموه. إن سياسة هذه الحكومة في تعاملها مع مشاكل الخريجين عموماً كانت ناجحة من زاوية فرض الأمن، ولكنها غير ناجحة في نظر المثقفين. أما بالنسبة لمستقبل حكومة السودان فيبدو أن السياسة تسير على غير هدى أو فكر طويل المدى».

«عندما كنا ننظر في أمر التعليم في المدارس العليا، وخصوصاً في مدرسة الإدارة أذكر أن لورد هيلي في حديث مع الحاكم العام السير ستيوارت سايمز ومعي عن تطور الحكم في السودان بعد أن استمع بصبر إلى تقريري عن الحكم المحلي والإدارة الأهلية، قال للحاكم العام: «نعم أنا مدرك لذلك التطور في الإدارة الأهلية ومجالس المدن والتجمعات القبلية، وهي جديرة بالثناء، ولكن هذا سيوصلكم فقط إلى التطور داخل المديريات، وللمعلومية فإنكم لم تصلوا لذلك الجهد بعد. ولكن ما هي مقترحات حكومة السودان بالنسبة لإشراك السودانيين في الحكومة المركزية، والتي لا بد لكم أن تقدموها إن عاجلاً أو آجلا؟»». وقد رد

السير ستيوارت سايمز قائلاً: «أنا أوافقك أن هذه هي مشكلتنا الكبرى ولا بد لنا من التفكير جدياً فيها. في الوقت الحاضر للأسف ليست لدينا إجابة لسؤالك». لقد كنت أفكر في هذا الموضوع كثيراً، وسيبرز التساؤل بعد الحرب، ولا بد لنا من إيجاد إجابة خلال السنوات القليلة القادمة.

«ولكن، مهما كانت الوسيلة التي نتخذها لإشراك السودانيين في حكومة المديريات أو في الحكومة المركزية، فلن نقصر المشاركة على السادة (يقصد السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي والسيد الشريف يوسف الهندي - المترجم)، أو النظار، أو الموالين من كبار الضباط المتقاعدين، وكبار التجار. لا بد من إشراك الناضجين من المتعلمين السودانيين، ولا بد أن نمكنهم أثناء دراستهم في الكلية الجامعية ليتحصلوا على بعض الخبرة عن تاريخ ونظرية الحكم. إذا حرمناهم من ذلك بدعوى أنهم لن يستوعبوا كل ذلك كاملاً فسنرتكب خطأ وقد يسبب مخاطر. أغلب موظفي الإدارة البريطانيين لا يعرفون إلا القليل عن الاقتصاد، والذي سبّب مآسي في المستعمرات. وإذا أتيحت لنا الفرصة في الماضي الإستفادة من مقرر في المالية والتجارة لساعدنا ذلك كثيراً بالرغم من عدم استيعابنا كاملاً لذلك المقرر.

«أرجو أن تحيطني عن قرب بكل ما يتعلّق بلجنة الدراسات. كما أرجو أن تستشير إدوار عطية (ضابط الإتصال) من وقت لآخر. إن وجهة نظره تجاه المتعلمين السودانيين مهمة لنا، ليس بالضرورة لأنها صحيحة (نحن لسنا أنبياء ولا ندري بعد من هو على صواب) ولكن لأنه أحد القلة الذين يملكون آراء محدّدة وبنّاءة عن مستقبلِ متعلمي السودان. أيضاً فإن آراءه ستختلف عن آراء

---

(١) السير أنقس جيلان، سكرتير إداري، من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٩.

(٢) السير ك. د. د. هندرسون، «تكوين السودان الحديث»، حياة وخطابات السير دوقلاس نيوبولد، لندن ١٩٥٣، صفحة ٥٣٨.

الموظف البريطاني العادي ولذلك فهي مهمة.

«قد تجد في لجنة الدراسات أن آراء التربويين مختلفة عن آرائك أو آراء هذا المكتب. هذا شيء جيد ومتوقّع لأن التربويين يهتمون بتحفيز التساؤل وإثارة العقل وخلافه، وهي أشياء تستنكرها الحكومات. ولكن أهدافنا متوافقة، ولذلك لا تنزعج من إختلاف تناول المواضيع، ونذكر أن الكثير من إخفاقنا في الإدارة الإمبريالية والاستعمارية كانت بسبب تباطؤنا، وأن الثورات وأعمال الشغب تحدث بسبب خوفنا منها، أو لفشلنا في وضع خطط لمستقبل مسئول للمتعلمين من الأهالي».

وقد أضاف لذلك الخطاب مقتطف من كتاب جويس كاري «الدفاع عن حرية الأفارقة»:

> «الحرية، وتفويض السلطة للشعب أشياء مزعجة للحكام لأنها في رأيهم وقحة ومغامرة ومتقلّبة وجامدة ومبتذلة، وتحدث في أي دولة الإرباك والاضطراب الدائمين. إنها تملك طبائع الحيوان الشرس وحيوية الكلب المسعور. ولكن لا يمكن التخلّي عنها لأنها الحياة بعينها. إن الدولة الميتة لا تتعفن ولا تعطي إنذراً بالفساد للدكتاتور الذي يعتمد على حجم الدولة في قوته ويكتشف أخيراً أن الحجم هو عائق للجثة».

لقد بشّر عام ١٩٤٢ بالنجاح عندما انتخبت لجنة جيدة للمؤتمر برئاسة رئيس عاقل (ابراهيم أحمد، فيما بعد مدير كلية غردون التذكارية، ورئيس مجلس بلدية الخرطوم، وعضو المجلس التنفيذي الذي أنشىء عام ١٩٤٨). ولكن للأسف هي نفس اللجنة التي عجّلت بالصدام مع الحكومة الذي برهن أنه محتوم بالنسبة لتردي العلاقة مستقبلاً.

في مطلع إبريل، متأثرون بوثيقة الأطلنطي وزيارة السير ستافورد كريبس للهند

ومتحفزون بأخبار إرسال جنود سودانيين إلى ليبيا، عقدت اللجنة الستينية إجتماعاً على عجل (بنصاب ٣١ عضواً فقط) وأعدت مذكرة باسم شعب السودان تطالب بما يلي:

المرفق رقم ٢

«من إبراهيم أحمد إلى السير هـ. هدلستون، ٣ أبريل ١٩٤٢:

يشرّف مؤتمر الخريجين أن يرفع إلى فخامتكم، بحكم وضعكم كممثل لحكومة صاحب الجلالة الملك جورج السادس وحكومة جلالة الملك فاروق الأول، المذكرة التالية التي تعبر عن تطلعات سكان السودان في الوقت الحالي:

إن التطورات في العالم وأحداث الحرب الحالية ألهمت الشعوب برغبة شديدة لتأكيد العدالة الإنسانية وحرية الشعوب؛ ولقد عبر عن ذلك في تصريحات الساسة البريطانيين وسجل في اتفاقات القادة الديموقراطيين.

إن الشعب السوداني، كواحد من هذه الشعوب التي تعاونت مع الإمبراطورية البريطانية منذ اندلاع الحرب، تعلم تماماً حقوقها كأمة تنشد الحياة، بعد سنوات قضتها تحت حكم نظامي. إن المؤتمر، الذي يمثل الرأي العام المستنير، والذي في حد ذاته إحدى «الثمار الناضجة» للحكم الثنائي، يشعر بمسئولياته الجسيمة نحو القطر وكل أهله.

وعليه، فإن المؤتمر يرفع هذه المذكرة آملاً أن تؤخذ في الاعتبار الذي تستحقه، ويتوقع أن يرحب بها. إن المؤتمر واثق أن هذه المذكرة تعبّر بصدق عن رغبات وتطلعات هذا القطر:

١ - أن يصدر، في أول فرصة ممكنة، تصريح مشترك عن الحكومتين البريطانية والمصرية، يمنح السودان، في حدوده الجغرافية، حق تقرير المصير، مباشرة بعد الحرب، وأن يؤمن هذا الحق بضمانات تؤكد حق السودانيين

في تقرير حقوقهم الطبيعية مع مصر في اتفاق خاص بين الأمة المصرية والأمة السودانية.

٢- تشكيل هيئة تمثيلية للسودانيين لإجازة الموازنة والقوانين.

٣- تشكيل مجلس عالٍ للتعليم، يتكون من غالبية سودانية، وتخصيص ما لا يقل عن ١٢ في المئة من الميزانية للتعليم.

٤- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

٥- إلغاء قانون المناطق المقفولة، ورفع القيود الموضوعة على التجارة والتنقل للسودانيين داخل القطر.

٦- إصدار تشريع يحدد الجنسية السودانية.

٧- وقف الهجرة، في ما عدا الحدود المتفق عليها في المعاهدة الإنجليزية - المصرية.

٨- إنهاء عقد الشركة الزراعية السودانية عند انتهائه.

٩- تنفيذ مبدأ رفاهية السودانيين وأوليتهم في الوظائف الحكومية كما يلي:

(أ) منح السودانيين فرصة للمشاركة الفعلية في حكم البلاد؛ ويترتب على هذا تعيين سودانيين في وظائف ذات مسئولية سياسية، في كل الفروع الرئيسية للحكومة.

(ب) أن يقتصر التعيين للوظائف الحكومية على السودانيين.

وبالنظر إلى الوظائف التي من الضروري أن يعين فيها غير سودانيين، يجب أن تملأ بأشخاص يخدمون بعقود محددة؛ ويدرب السودانيون في هذه الأثناء لملء الوظائف عند انتهاء مدة العقود.

١٠- تمكين السودانيين من استغلال موارد القطر التجارية والزراعية والصناعية.

١١- إصدار قانون يفرض على الشركات والمحال التجارية الإلتزام بحفظ نسب معقولة من وظائفها للسودانيين.

١٢- إلغاء الإعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد مناهج التعليم بين الشمال والجنوب.

هذه هي المطالب التي، إذا ما استجيب لها، نعتقد أنها ستلبي رغبات السودانيين في الوقت الحاضر. إن المؤتمر يتطلع لمساعدتكم ويأمل أن يحظى بما يفيد موافقتكم عليها والشروع في تنفيذها.

قام السير ستافورد كريبس بزيارة السودان يوم ١٦ إبريل في طريقه إلى الهند، فاجتمع معه نيوبولد لمدة نصف ساعة وتناولا طعام الغداء معاً. وقد أخبر نيوبولد السير ستافورد كريبس بمشاكل الحكومة مع المؤتمر وبيان المؤتمر الأخير. وقد نصحه سير ستافورد كريبس بأن يسارعوا الى إنشاء مجلس إستشاري ولا ينتظروا نتائج الأحداث.

***

وفي يوم ٢٩ إبريل رد نيوبولد على مذكرة المؤتمر بالخطاب التالي:

المرفق رقم ٣

«من نيوبولد إلى إبراهيم أحمد، ٢٩ أبريل ١٩٤٢:

كلّفني صاحب المعالي الحاكم العام أن أبلغكم أنه اطلع على مذكرتكم بتاريخ ٣ إبريل ١٩٤٢. ولاحظ أن كثيراً من مطالبكم تتعلّق مباشرة بوضع دستور السودان. هذا الدستور، المبني على إتفاق الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ والمعاهدة الإنجليزية - المصرية لعام ١٩٣٦ والمنفَّذ بموجب التشريعات الخاصة بذلك، لا يمكن تغييره إلا بعمل مشترك من قبل دولتي الحكم الثنائي. إن حكومة السودان غير مستعدة لمناقشة مراجعتها مع أي مجموعة من الأشخاص. وعلى كل حال، إذا ما قررت دولتا الحكم الثنائي في أي وقت مراجعة الإتفاقية أو المعاهدة، فإن حكومة السودان تأمل في إستشارة الرأي السوداني المسئول. إن الحكومة، على كل حال، لن تتمكن من منح وعود لأي هيئة من الأشخاص باسم دولتي الحكم الثنائي أو باسمها.

أيضاً لعلكم تذكرون، أن السير أ. جيلان[1] في خطابه بتاريخ ٢٢ مايو، ١٩٣٨، إلى رئيس مؤتمر الخريجين أوضح أنه مستعد لاستلام مراسلات من المؤتمر في مواضيع كتلك التي تأتي ضمن حدود صلاحياته، ولاحظ أن المؤتمر لا يزعم تمثيل أحد غير أعضائه.

ويتوجّب عليّ أن أطلب منكم إعادة قراءة رسالتي لكم بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٠، بخاصة الفقرة الثانية[2]، وفيها أوضحت أن الزعم بتمثيل كل السودانيين ومحاولة تحويل نفسه إلى هيئة سياسية قومية، فإن مؤتمر الخريجين لن يفقد فقط تعاون الحكومة بل لن يكون له أمل في استمرار الإعتراف به. وبتقديمه المذكرة والتي هي موضوع هذه الرسالة، وبالعبارات التي وردت فيها، فإن المؤتمر وقع في هذين الخطأين اللذين حذرته منهما وفقد بالتالي ثقة الحكومة. ولن تعود تلك الثقة حتى يصحح المؤتمر مساره وأن تعتمد الحكومة عليه في احترام رغباتها والأخذ بمحاذيرها. وللأسباب أعلاه فإن معاليه وجد نفسه غير قادر على قبول مذكرتكم، والتي يعيدها لكم مرفقة بهذه الرسالة.

ويرغب صاحب المعالي مني أن أضيف لكم أنه ومستشاريه يدركون تماماً حاجة السودان والرغبات الطبيعية والمشروعة للمستنيرين السودانيين لمشاركة أكبر في حكم بلادهم وتنميتها. ولهذه الغاية فإن حكومة السودان تدرس، وتنفذ باستمرار خططاً لإشراك السودانيين في إدارة شئونهم وللرفاهية العامة والتطور المنظم لهذا القطر وشعبه.

على المؤتمر إذاً، أن يدرك أن على عاتق حكومة السودان منفردة يقع واجب تحديد وسرعة تنفيذ تحقيق تلك الحاجة والرغبات واضعة نصب عينيها التزاماتها كوصي نحو أهل السودان وبالتشاور مع حكومتي الشريكين في الحكم الثنائي.

إن للحكومة رغبة صادقة في أن تبرهن الطبقات المتعلمة في البلاد على أنها ذات كفاءة ومقدرة لاحتلال مركزها المناسب في إدارة الشئون الداخلية. على أن أي تقدم لهذا المركز لا بد أن يكون موضع إحراج خطير وتأخير ما لم يدرك

المؤتمر بوضوح ونهائياً أنه يتحتم على الحكومة أن تصر على أن يحصر المؤتمر نفسه في الشئون الداخلية للسودان وأن يقلع عن أي دعوى صريحة أو ضمنية في تمثيل البلاد تمثيلاً عاماً، وأنها ستصر على ذلك.

وفي الختام كلفني صاحب المعالي الحاكم العام أن أبلغكم أسفه لتسرعكم في تقديم هذه المذكرة».

***

وقد أرسل السيد إبراهيم أحمد خطاباً للحاكم العام عن طريق السكرتير الإداري يوم ١٢ مايو ١٩٤٢ نص على يلي:

«حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام،

بواسطة السكرتير الإداري لحكومة السودان،

يا صاحب المعالي،

نتشرف بأن نخبركم بأننا اطلعنا على كتاب سعادة السكرتير الإداري المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٢ الذي تضمن رأي معاليكم في موضوع المذكرة التي رفعناها إليكم بتاريخ ٣ إبريل سنة ١٩٤٢. وأن المؤتمر الذي عمل منذ تأسيسه على التعاون مع الحكومة والذي قدم الكثير من الخدمات النافعة التي اعترفت بها الحكومة في وقتها، ليأسف أن يتلقى هذا الرد السلبي على مطالب أدرك بحكم مسئوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعاً ضرورة بسطها للمسئولين عن إدارة شئون البلاد.

لقد كنا نعلم جيداً أن المطلب الأول وحده يمس مركز السودان السياسي ودستوره المؤسس على إتفاقية سنة ١٨٩٩ والمعاهدة الإنجليزية - المصرية سنة ١٩٣٦. وبذلك عندما طلبنا أعطاءنا حق تقرير المصير بعد الحرب إنما قصدنا أن نحتفظ لبلادنا بالحقوق التي كفلها ميثاق الأطلنطي للشعوب وعهود ومواثيق

رجال الديمقراطية العالميين. على أننا حين طلبنا ذلك ما كنا لنجهل ما قد يقتضيه تحقيق هذا المطلب من تفصيلات يصح أن تكون موضع مباحثة وكذلك ما كنا نجهل أنه ليس من سلطة حكومة السودان أن تبت في هذه النقطة ولا أن تعطي وعوداً لا باسم الدولتين المتعاقدتين ولا باسمها هي. ولهذا يرى المؤتمر أنه كان ينبغي على حكومة السودان - وهي لا تملك أمر تنقيح دستور الحكومة الثنائية - أن ترفع هذا الطلب إلى جهتي الإختصاص، ولاسيما أنه ليست هناك قاعدة تربط الشعب السوداني باتفاقيات لم يكن طرفاً في إبرامها. وكنا نأمل أن تقف حكومة السودان إلى جانبنا بما تؤديه من شهادة عن المستوى الذي بلغه هذا الشعب تحت إشرافها المنظّم.

إن المؤتمر يتقيّد بدستوره الذي نص صراحة على أن غرضه خدمة المصلحة العامة فإذا طلب إليه أن يتقيد بقيود أخرى تتعارض مع دستوره فهو بلا شك يستمسك بذلك الدستور. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأحداث التي تتابعت بعد كتاب السير أنقس جيلان في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٧، ذلك الكتاب الذي استند عليه سعادة السكرتير الإداري المالي في كتابه المؤرخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٤٠ غيّرت المعالم والحدود ووضعت الدنيا بأسرها في جبهتين متقابلتين كلاً منهما الأمل لإحراز نصر يتكيّف العالم بنتائجه. ثم موقف السودان بتضحياته المادية والمعنوية في هذه الحرب والدور الذي لعبه وما زال يلعبه ليتبوأ مكانه في العهد الجديد. كل هذا لا بد أن يدخل تعديلاً كبيراً في النظرة إلى الحياة وإلى الحقوق ولا بد أن يدعو كل فرد وكل هيئة في أي بلد إلى نوع آخر من التفكير الذي يستتبع حتماً تغيّراً في الأوضاع. ولهذا لا نرى محلاً لاستنكار هذا الإتجاه الطبيعي على هيئة تقوم في بلاد تعلم الحكومة أكثر من غيرها مسئولية أبنائها المثقفين وأنه لبعيد عن الإنصاف أن يقرن هذا المظهر، وهو نتيجة حتمية للتطور العالمي بفقدان الثقة ما دامت أساليب هذه الهيئة في بسط مطالب البلاد لم تتعدّ الأساليب المشروعة، ولذا فإن المؤتمر لا يخفي دهشته من سحب الحكومة لثقتها ويأسف لأنها بقرارها

هذا أرادت قطع وشيجة التعاون القائم. كما يأسف لأنها علّقت عودة تلك الثقة بشروط غير محدودة وغير مفهومة في ما أسمته «تنظيم إدارة شئوننا» وغير عادلة في ما أفصحت عنه بالرغبات والإنذارات.

والمؤتمر لا يسعه إلا أن يبدي أشد الأسف على ردكم المذكرة لأن هذا الرد في ذاته ينطوي على ما ينقض أسس العدالة وينافي الروح الديمقراطية الصحيحة وعلى نظرة الجفاف والعنف التي ترمق بها الحكومة - إن لم يكن رغبات وأماني هذه البلاد - فعلى الأقل هذه الهيئة التي اعترفت الحكومة نفسها بأنها تمثّل الطبقة المستنيرة. وما دمتم يا صاحب المعالي ومستشاروكم على علم تام بما يحتاج إليه السودان وبالرغبة الطبيعية المشروعة التي تختلج في نفوسنا، فلماذا تستأثر الحكومة وحدها بالبت في شئوننا دون أدنى اعتبار لوجهة نظرنا؟

إن للوصاية يا صاحب المعالي لشروطاً عديدة يهمنا منها هنا حق القاصر، فإن القاصر إذا بلغ سن التمييز وجب أن يستشار وإذا بلغ سن الرشد وجب أن يعطى حقه، ونحن إن لم نبلغ الثانية فقد بلغنا الأولى على أقل تقدير، وقد مضى ما يقرب من نصف قرن.

ولو أن سياسة الحكومة في مسألة إشتراك السودانيين في إدارة شئون بلادهم لم تبعث في جميع مظاهرها وحقائقها الطمأنينة في النفوس، فإنه لما يسر أن تقرر الحكومة أنها راغبة في أن تبرهن للطبقات المتعلمة على أنها ذات كفاءة ومقدرة لاحتلال مركزها المناسب في إدارة شئون هذه البلاد، وهذا يؤيد ما ورد في مذكرتنا من المطالب التي تحقق هذه الرغبة.

على أنه يبدو غريباً ومتناقضاً أن تؤكد الحكومة أن أي تقدم نحو ذلك المركز المناسب لا يمكن أن يتم ما لم يحصر المؤتمر أعماله في شئون السودان الداخلية وأن يقلع عن أي دعوى في تمثيل البلاد تمثيلاً عامّاً، وكأن الحكومة بذلك تعتبره يمثل طبقات البلاد جميعاً حتى جاز أن تحاسب عليه في تقدمها!

إن المؤتمر يعمل بمقتضى دستوره وكل ما تضمنته مذكرته داخل هذا النطاق بما في ذلك البند الأول الذي شرحنا وجهة نظرنا فيه. ومع ذلك فالحكومة رفضت جميع المطالب شكلاً وموضوعاً، ولم تحصر رفضها في ما اعتبرته ليس من اختصاصها... أما تمثيل المؤتمر للبلاد تمثيلاً عاماً فقد برهنت الحوادث على أن قراراته وأعماله جميعاً محل إهتمام وتأييد جميع الطبقات. كما أنه ليست هناك هيئة مماثلة له، فهو والحالة هذه لا شك أنه يعبّر تعبيراً صحيحاً عن الرأي العام في البلاد، ولذا لا نرى ما يدعو لإصرار الحكومة على أن يتنازل المؤتمر عن مركزه هذا.

يا صاحب المعالي، إن المؤتمر غير مقتنع بما تضمّنه خطاب سعادة السكرتير الإداري المشار إليه، وأنه مؤمن ومصر على ما حوته مذكرته من مطالب عادلة ربما فهمت على غير وجهها الصحيح، وليس هناك ما يحول دون التفاهم بشأنها إذا كان صالح البلاد هو الهدف المشترك.

على أن المؤتمر قوي الأمل في أن هذه المطالب التي كانت تتجاوب في نفوس أبناء هذه البلاد منذ زمن ليس بالقصير ستجد طريقها إلى التحقق في ظل المبادىء الديمقراطية التي اشترك السودان إشتراكاً فعلياً في الذود عنها.

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام.

خادمكم المطيع

إبراهيم أحمد

رئيس مؤتمر الخريجين العام

***

وتبع ذلك خطاب من نيوبولد إلى إبراهيم أحمد بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٤٢، جاء فيه:

حضرة رئيس مؤتمر الخريجين العام بأم درمان،

سيدي العزيز، لقد كلّفني صاحب المعالي الحاكم العام أن أبلّغكم أنه اطلع على

مذكرتكم بتاريخ ١٢ مايو، وإنه لا يرى داعياً ليغيّر ملاحظاته وقراره اللذين أبلغا لكم في خطابي بتاريخ ٢٩ إبريل.

إن معاليه غير مستعد لأن يقبل مطالب من مؤتمر الخريجين بخصوص دستور السودان ومستقبله السياسي ويرغب معاليه في أن يعيد توكيد قراره بأن حكومته لا يمكنها أن تقبل الإدعاء الجديد من مؤتمر الخريجين بأنه يمثل السودان أو يتكلم باسم البلاد أجمع. إن كون مؤتمر الخريجين في الوقت الحاضر هو الهيئة المنظمة الوحيدة من المتعلمين السودانيين لا يعطيه إحتكاراً في التمثيل أو في الشورى أو في الرأي الحكيم، وبهذه المناسبة يستنكر معاليه ادعاء المؤتمر غير القائم على أساس بأن جميع أعماله كانت دائماً موضع تأييد من جميع الطبقات في السودان.

إن حكومة السودان لا يمكنها أن تقبل الدعوى القائلة بأن الشعب السوداني غير مرتبط باتفاقية الحكم الثنائي أو بالمعاهدة الإنجليزية - المصرية كما أنه لا يمكنها أن تقبل ما جاء ضمناً في خطابكم من أن حوادث هذه الحرب أو اتجاهات فكرية جديدة نشأ منها تعديل أتوماتيكية الإتفاقية أو المعاهدة. وبهذه المناسبة فإن الحكومة لا تنوي أن تعدّل موقفها في مؤتمر الخريجين المشروح في خطاب السير أنقس جيلان بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨.

إنه ليس من الصحيح أن يقال إن حكومة السودان لم تحصر في وقت إستشارتها مع السودانيين في أي هيئة معينة أو أي جماعة واحدة من الأفراد وأنها تنوي أن تستمر في إستشارة السودانيين المتعلمين وغير المتعلمين أفراداً وجماعة على أوسع نطاق تراه بقصد الوصول إلى إدراك تام لحاجات ورغبات جميع الطبقات التي - كما يعلم معاليه جيداً - قد قدمت مساعدة خالصة قيمة في المال والرجال والمجهود في الدفاع عن السودان ومواصلة الحرب.

لا داعي لأن يخشى مؤتمر الخريجين بأن البلاد برفض الحكومة لمذكرته لقيت جزاء، فإن الحكومة لا تخلط بين مسلك مؤتمر الخريجين ومسلك البلاد وليس في

نيتها أن تسمح بتأخير أو تعجيل سابق لأوانه لأي إجراء من الإجراءات العديدة التي تسير فيها لترقية البلاد سياسياً أو إجتماعياً أو إقتصادياً كنتيجة لمسلك مؤتمر الخريجين. ويلفت معاليه نظركم إلى الفقرتين الرابعة والخامسة من خطابي بتاريخ ٢٩ إبريل.

وختاماً يرغب معاليه أن أذكر هؤلاء الأعضاء من مؤتمر الخريجين الذين هم موظفو حكومة بواجباتهم كموظفين، فإذا أصر مؤتمر الخريجين على تحويل نفسه إلى هيئة سياسية وعلى التعرّض إلى مسائل دستورية أو على التعرّض إلى أي مسائل أخرى من شأنها أن تقوده إلى الاصطدام بسياسة الحكومة فسوف لا تملك الحكومة خياراً من أن تحظّر على موظفيها الإنضمام إلى المؤتمر أو البقاء فيه!

الأمضاء: د. نيوبولد
السكرتير الإداري لحكومة السودان

وبالرغم من نبرة الخطاب الحادة، فقد كان نيوبولد يسعى لعقد علاقة طيبة مع قادة المؤتمر. وقد كانت له أفكاره الخاصة لرد مظالمهم، وقد أرسل مذكرة للحاكم العام بها يوم ١٦ يونيو ١٩٤٢ تقول:

«إن من السهل لإدارة مثل إدارة السودان - بدون حث من أعلى (لندن والقاهرة)، أو نقد منطقي من الصحافة أو غير الموظفين، وبشعب في الظاهر راضٍ - أن تنزلق إلى العقلية الروتينية وعدم الالتفات لما يجري من حركات في العالَم. إن مسائل الحكم الذاتي والسودنة والتعليم العالي وخلافها قد انطمست معالمها في الخرطوم بوجود المؤتمر. لا يجب علينا أن ننحرف - ذهنياً أو عملياً - من تسريع أو على الأقل تنفيذ سياساتنا تجاه تلك المسائل، كما جاء في العديد من تصريحاتنا.

حقيقة أن هناك حرب جارية يجب أن تجعلنا أكثر اهتماماً بدراسة تلك المسائل ووضع الخطط لها بدلاً من تأجيلها، حتى نحتفظ بالروح المعنوية عالية، وأن لا نؤخذ

على حين غرة بعد نهاية الحرب بمطالبة المثقفين لنا بتنفيذ العهود التي وعدناهم بها. نهاية الحرب سيصاحبها من جانب الحكومة رحيل عدد من كبار الموظفين، وردة فعل على الدمج، والإعياء الذهني، والتشديد على الرقابة المالية. كما سيصاحب ذلك من جانب المثقفين حثنا على الإسراع في التنمية الاجتماعية والتعليمية والسياسية بما أننا الآن انتهينا من الحرب التي كانت تلهينا عن عمل ذلك.

أعتقد أننا لم نتأخر فقط في تنفيذ خططنا بالنسبة لمجالس المدن والمديريات وسودنة الوظائف، خصوصاً في المصالح الهندسية، وإنما أيضاً في عدم نشر سياستنا الخاصة بذلك.

كذلك أعتقد أن مستوى أغلب المدارس العليا غير مرضٍ (ولو أن هذا موضوع طويل ويعزى أساساً لظروف الحرب). مدير المعارف يعملُ على إعداد تقرير عن سير برنامج دي لاوور.

لقد بدأت دراسة عدة مواضيع لأتمكن من تقديم مذكرة لمجلس الحاكم العام هذا الصيف، ولكن قبل أن أواصل فإني أرغب في معرفة تعليق معاليكم عموماً. كل ما أطلبه هو تأكيد معاليكم أن هناك قضية بديهية تستدعي تقدير سيادتكم والسكرتارين (الإداري والمالي والقضائي) أو المجلس، لهذه المواضيع بمجرد أن يعد التقرير وتقدم المقترحات».

وقد رد الحاكم العام أنه يوافق تماماً.

وفي يوم ١٦ يوليو دعا نيوبولد ثلاثة من أعضاء لجنة المؤتمر لمقابلته. وقد أوضح لهم أن الحكومة ملتزمة بما جاء في خطاباتها لهم، ولكنها غير مدفوعة بأي عداوة للطبقة المتعلمة. على نقيض ذلك فإن زيادة مشاركة السودانيين في الحكومة هي من الأقسام الرئيسة في سياسة الحكومة. كما أشار إلى أن عداء الموظفين البريطانيين للمؤتمر هو بسبب انتقاد الصحف الأهلية المعادي، والإصرار على أن المؤتمر يمثل كل السودان، وتجنيد أعداد كبيرة من غير المؤهلين كأعضاء في المؤتمر. كما أشار

أيضاً إلى أن المؤتمر أثار شكوك وعداوة مصر.

وقد تبع ذلك في اليوم التالي (١٧ يوليو ١٩٤٢) إرسال خطاب منه لرئيس المؤتمر:

«أودّ أن أسجل أنه كانت لنا محادثة أمس حول موضوع الخطابات المتبادلة بين الحكومة ومؤتمر الخريجين. آمل في أن يكون الوضع الراهن واضحاً لديك وأن تتمكن من توضيحه بالمثل للجنتك.

أوضحت لك لماذا كتبت الحكومة هذين الخطابين وأنها تعني ما تقول، وأن هذه الخطابات ستبقى سارية المفعول. وفي الوقت نفسه وإلى جانب توضيح الأسباب لموقف الحكومة، أنتهز هذه الفرصة لتأكيد أن الحكومة لا يحركها أي عداء للفئة المتعلمة، وأكتب لك هذا الخطاب لأطمئنك ولجنتك مرة أخرى. إن زيادة نصيب السودانيين في الحكومة ومنحهم مسسئوليات كبيرة لا زالت نقاطاً أساسية في سياسة الحكومة. وفي الحقيقة فإن خطوات نشطة قد اتخذت لتطبيقها أبعد من هذا، ولكني أود أن أسجل أنه، وبينما ستستمر الحكومة في الإعلان عن سياستها من وقت الى آخر، فمن الواضح أن الأصح هو أن يتم هذا الإعلان الى عامة أهل السودان وليس لفئة معينة.

وذكرت أيضاً أن الحكومة حريصة دائماً للقيام باتصالات مع الرأي العام السوداني المسئول، سواء كان ذلك عبر الزعماء الدينيين والإداريين، أو كبار موظفي الحكومة، أو اللجنة التنفيذية لمؤتمر الخريجين (والتي أعلم أنها تمثل هيئة معتبرة من الفئة المتعلمة)، أو أي هيئات ممثلة لوجهات نظر أخرى. إن الإتصال مستمر في الحقيقة مع كل هؤلاء المجموعات.

وفي الوقت نفسه، أوضحت لك اعتراض الحكومة على أن يزجّ مستخدموها بأنفسهم في الجدال السياسي العام، وأيضاً الأسباب التي لا يمكن بها الإعتراف بالمؤتمر كهيئة سياسية، وحتى ذلك الوقت الذي توجد فيه آلية للتمثيل الرسمي

لرأي السودانيين في شئون السياسة. لا اعتراض، كما ذكرت لك، على قادة الرأي السودانيين وموظفي حكومة مسئولين، سواء كانوا أعضاء في المؤتمر أم لم يكونوا، أن يعلموا الحكومة بوجهة نظرهم في شئون السياسة بصفة شخصه. لكنه ضروري لفعالية وسمعة الحكومة أن يكون مثل هذا الإتصال شخصياً وسرياً. كما نبّهتك أيضاً أن المناقشة الفردية والمعقولة للشئون السياسية من قبل مستخدمي الحكومة لم ولن تمنع في هذا القطر، بشرط أن لا يعوقهم ذلك أو يؤثر على قدرتهم على تنفيذ سياسة الحكومة المصدق عليها بالولاء المطلوب».

وقد اعتبر هذا الخطاب معقولاً في مجمله من المعتدلين في المؤتمر وفي لجنة الخمسة عشر بقيادة ابراهيم أحمد. أما الفئة المعارضة بقيادة اسماعيل الأزهري فقد أصرّت على المطالب الأصلية.

وفي يوم ٢٤ يوليو أرسل الخطاب التالي إلى نيوبولد مؤرخاً في ٢٣ يوليو:

«أشكركم على خطابكم بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٤٢، ويسرّ المؤتمر أن يعبّر عن ارتياحه للروح الودية التي ميّزت محادثتكم مع ممثليه في ١٦ يوليو ١٩٤٢، وطمأنتهم فيها أن الحكومة تتعاطف مع آمال ورغبات المؤتمر.

ويسرنا أيضاً أن نشير إلى ما تضمنته محادثتكم والمحادثات التي جرت بين نائب السكرتير الإداري المستر بني وبين رئيس المؤتمر والتي خلصت بأن اتجاهات الحكومة ورغباتها لا تتعارض مع آمال المؤتمر في تقدم السودان ومستقبله. وقد نوّه عن ذلك في تلك المحادثات بما يلي:

- استشارة السودانيين عندما يعاد النظر في المعاهدة الإنجليزية - المصرية.

- زيادة حصة السودانيين من المسئولية في إدارة شئون بلادهم العامة وذلك بالسعي لإنشاء هيئة تمثيلية استشارية سودانية وبزيادة وظائف السودانيين ذات المسئولية في الحكومة.

ولما كان من أماني المؤتمر تحقيق الرغبات التي وردت في مذكرته فإنه ليعبّر باغتباط عن امتنانه أن يرى من مجموع المحادثات والرسائل التي تلتها - وإن لم تخل من اختلاف في بعض الآراء - أن الحكومة مهتمة لتلبية بعض رغباتنا. وعليه، فإننا سننتظر باهتمام تلك الخطوات العملية التي سترافق نوايا الحكومة الحسنة في تنفيذ تلك السياسة والتي أكدت الحكومة أنها عاكفة على تنفيذها.

وبما أنكم عبّرتم لنا عن رغبة الحكومة الصادقة في استمرار التواصل بينها وبين المؤتمر فيأمل المؤتمر أن يؤدي هذا التواصل الى تفاهم تام في جميع مطالبه، كما يرجو أن تتاح له الفرصة، وفي الوقت المناسب، وقبل البت في التفاصيل، لإبداء رأيه في الأمور الهامة التي علمنا من المحادثات أنها الآن تحت النظر.

وفي الختام نأمل أن تساعد الخطة العملية المقبلة من جانب الحكومة والمؤتمر على تعزيز روح تفاهم صحيح يقوم على إدراك سليم لنوايا الحكومة ورغبات السودانيين».

وقد شهد شهر سبتمبر تحولاً في شئون المؤتمر بالرغم من الاعتقاد بأنه يمكن إعادة العلاقات الحسنة. لقد أدى الصراع بين المعتدلين والمتزمتين في موضوع الرد إلى إضعاف المعتدلين والذين بدأوا يفقدون نفوذهم في المؤتمر، كما أضعف في ذات الوقت موظفي الحكومة الذين كانوا ينادون باتخاذ موقف وفاقي. وكان الشهر الذي وعد فيه نيوبولد بتقديم مذكرته لمجلس الحاكم العام هو نفس الشهر الذي أوصدت فيه الحكومة الباب أمام المؤتمر.

***

مكتب السكرتير الإداري
١٩ سبتمبر ١٩٤٢

عزيزي ابراهيم افندي،

استلمت خطابك الشخصي لي بتاريخ ٢٣ يوليو فقط يوم ٢٤ أغسطس. تجدني آسف لتأخير الرد وذلك لكثرة المسئوليات.

ان تكرار ذكرك في خطابك عن «المطالب» التي تضمنتها مذكرتك بتاريخ ٣ أبريل الى صاحب الفخامة الحاكم العام يبيّن سوء فهم للموقف الذي أوضحته بجلاء في خطاباتي بتاريخ ٢٩ أبريل و١٦ يونيو، والذي شرحته بوضوح في مقابلتي اللاحقة معك وزميلاك، تلك المقابلة التي شعرت انها كانت مفيدة جداً للطرفين.

في تلك المقابلة أكدت لكم ان الحكومة لا تضمر أي عداء للطبقة المستلمة السودانية، (وقد كررت ذلك في خطابي بتاريخ ١٧ يوليو) وإنها تداوم البحث عن الإجراءات الكفيلة بزيادة إستيعاب السودانيين في الحكومة. ولكني في ذات الوقت قدمت لكم نصيحة عن توجه ونشاط مؤتمر الخريجين. وقد أشرت بالأخص الى تجنيد اعضاء جدد للمؤتمر دون تحييز أو مراعاة لتأهيلهم العلمي، الشيء الذي تعتبره الحكومة يخالف لوائح مؤتمر الخيرجين، وايضاً لزعم المؤتمر غير المبرر الذي يدّعي أن المؤتمر يمثّل كل السودان، ذلك الزعم غير المقبول من الحكومة ويرفضه عدد كبير من السودانيين، متعلمين وغير متعلمين.

يؤسفني أن لا ارى في خطابك ما يشير الى نية من قبل المؤتمر المعلنة في «التعاون مع الحكومة بشتى الطرق المتاحة لتعزيز رفاهية البلاد». ولكني أتمنى ان لا يعني ذلك أن المؤتمر ينوي تجاهل كل النصائح والانتقادات، بالرغم من أن خطابك يشدّد على التزامات الحكومة ولكنه يتجاهل تماماً التزامات المؤتمر وموظفي الخدمة المدنية الشيء الذي حرصت على تأكيده في مقابلتي معكم.

أن البراهين على نية الحكومة في زيادة اشراك السودانيين في الحكم قد قدمناها

وما زلنا نقدمها:

(أ) بموجب التطوّر مؤخراً في الحكم الذاتي المحلي.

(ب) بأستمرار تعيين سودانيين لملأ وظائف كان يشغلها موظفون بريطانيون ومصريون وسوريون.

(ج) بتعيين موظف بريطاني ذا خبرة واسعة ودرجة عالية والذي سيعهد له المحافظة على الفواصل مع الرأي السوداني المتعقل في كل قطاعات المجتمع.

أنا متأكد أن كل السودانيين المستنيرين سيجدون في الاجراءات أعلاه براهين ملموسة لنوايا الحكومة الصادقة لتنفيذ سياستها، كما آمل أن يدرك مسئولياته وأن يتخذ خطوات جادة للتعاون في إعادة العلاقات الطبية وفي تنفيذ سياسة الحكومة.

وبما أن الحكومة واعية تماماً لطموحات الطبقات المتعلمة وأوضحت سياستها وتوجهاتها، فلا أرى داعياً لمواصلة تبادل الرسائل، ولكن في زيادة التواصل الشخصي. ولذلك أنا أعتبر هذا ختاماً لتبادل الرسائل.

مع تحياتي الصادقة

دوغلاس نيوبولد

ومنذ ذلك التاريخ بدأت علاقة الحكومة تتدهور مع المؤتمر باضطراد. في أكتوبر وافق وزير التعليم المصري على أن تقدم طلبات السودانيين للإلتحاق بالمدارس والكليات المصرية عن طريق المؤتمر وليس عن طريق مصلحة المعارف التابعة لحكومة السودان. في وقتها كان ذلك مجرد شيء مثير للسخط، وبرهن على أنه كارثة مستمرة تمنع استمرار العلاقات الحسنة مع مصر ومع المؤتمر، وفي النهاية مسببة الضرر الدائم للسودان. لقد أغروا الطلبة بالتحول من كلية غردون الجامعية إلى مصر بغضّ النظر عن مؤهلاتهم أو مقرراتهم. وقد تسبب ذلك في حالات كثيرة

في عدم إكمالهم لدراساتهم، وانغمسوا في السياسة المصرية واضطرابات الطلبة، ثم عادوا للسودان ساخطين وعرضة للتأثّر بالفكر الشيوعي. هؤلاء كانوا بعض الرجال الذين اعتمدت سياسة الحكومة عليهم في سودنة الخدمة المدنية.

في ديسمبر تعمقت الخلافات الشخصية والطائفية في انتخابات المؤتمر. تم تسجيل أعداد كبيرة من الأميين، وفي مؤتمر انتخابي حزبي تم انتخاب اسماعيل الأزهري رئيساً. أصبح ذلك المؤتمر الانتخابي الحزبي في ما بعد نواة للأحزاب التي تنحاز للوحدة مع مصر. وبعد محاولة أخيرة فاشلة في ١٩٤٣-١٩٤٤ (أنظر خطاب نيوبولد إلى ج. أ. ريد بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٤٤، الفصل ١٤ في القسم الثاني من الجزء الأول) بدأت المعارضة في الانسحاب. وأخيراً امتنعوا عن خوض الانتخابات. وبذلك أصبح المؤتمر أداة حزب واحد يعارض الحكومة القائمة بدون قيود ولا يطلب شيئاً إلاّ إسقاطها.

أضف لذلك فإن خطط إنشاء المجلس الاستشاري التي وصلت مرحلة متقدمة كانت ملزمة بتمثيل المعتدلين فقط. أحزاب المؤتمر من المؤكد ستعارض قيام المجلس الذي أملت الحكومة أن يحل محل المؤتمر في أن يكون وسيلة تشاور، وهذا ما سبب خيبة الأمل.

مذكرة لمجلس الحاكم العام قدمها دوقلاس نيوبولد السكرتير الإداري بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٤٢، عن إشراك إضافي للسودانيين في الحكومة المحلية والحكومة المركزية في السودان

١- خلال الخمس سنوات التي سبقت الحرب الحالية كان شمال السودان يخرج مما يسمى «العصر البسيط» بإدارته المبسطة نسبياً، إلى عصر التنمية المضطردة للإقتصاد والتعليم مصحوباً بمشاكل اجتماعية وسياسية أكثر تعقيداً. العوامل التي ساهمت في ذلك هي:

(I) الإزدهار المتنامي للبلد بعد الإنكماش الاقتصادي في عام ١٩٣١.

(II) تبني سودنة الوظائف البريطانية في المجموعة الأولى بارتفاع الراتب إلى ٨٥٠ جنيه في العام كحد أقصى.

(III) التوقيع على الاتفاقية الإنجليزية - المصرية لعام ١٩٣٦ بتأكيدها على رفاهية السودانيين وعلى أسبقية السودانيين في ملء أي وظيفة في حكومة السودان يكونوا مؤهلين لها.

(IV) إجازة قوانين الحكم المحلي الثلاثة في عام ١٩٣٧، شاملة المناطق الريفية والبلديات ومجالس المدن.

(V) نشر مقترحات لجنة دي لاوور عام ١٩٣٧ عن التعليم.

(VI) تشكيل مؤتمر الخريجين السوداني عام ١٩٣٨.

٢- خلال سنتي الحرب الأولى صرفت أنظار جميع الموظفين البريطانيين تقريباً

وأنظار أغلب متعلمي السودان عن التطور السياسي في السودان بسبب الاجتياح المزمع والحقيقي للسودان، وتعبئة الرجال والعتاد ومشاركة السودان الفاعلة في قهر الإمبراطورية الإيطالية في شرق أفريقيا. لقد بدأ مؤتمر الخريجين كاتحاد لمتعلمي السودان ببرنامج اجتماعي وثقافي في مظهره، ولكنه تحول إلى حركة وطنية سياسية قوية خلال عام ١٩٤٠، ولكنه لم يباشر أي إثارة للشعور السياسي أو يطالب رسمياً بأي مطالب سياسية إلا منذ وقت قريب.

في الأقاليم مضى الحكم المحلي في الريف والحضر في طريقه المرسوم بوتيرة سريعة بالنسبة لما كان يسمى الإدارة الأهلية (تجمعات القبائل، المحاكم الأهلية، الميزانيات وخلافها)، وللأسف بخطى بطيئة في المدن والبلديات. في مطلع عام ١٩٤٠ حاولت تسريع الأخير في منشور إلى مديري المديريات الشمالية الست، ولكن دخول إيطاليا الحرب بعد ذلك بقليل، وقلة الموظفين بسبب إعارتهم للمجهود الحربي حال دون تحقيق أي تقدم ملحوظ. أضف لذلك فإن الردود على المنشور أظهرت أن في عدد من المديريات لم يكن المسئولون مدركين للحالة المتردية للحكم المحلي الحضري.

٣- وقد تسبب عاملان على تحفيز الحراك السياسي بدرجة كبيرة في شتاء ١٩٤١ وربيع ١٩٤٢ وهما:

(I) إعلان دستور الأطلنطي في أغسطس ١٩٤١ وما صاحبه من تعليق في الصحافة العالمية والإذاعات والإلتزام بالدستور من قبل الست وعشرين دولة الحليفة الذي صرح به في يناير ١٩٤٢.

(II) بعثة ستافورد كريبس الدبلوماسية الرائعة إلى الهند والتي ضاعف من تأثيرها مروره عن طريق الخرطوم في ذهابه وإيابه، والمقابلة الصحفية

التي أجراها مع اثنين من محرري الصحف الأهلية يوم ١٥ إبريل ١٩٤٢ والتي قال فيها:

«نحن نتطلع للمستقبل. إن السودان يقوم بدوره في هذه الحرب بشكل جيد، وهذا سيكسبه مكاناً في العهد الجديد الذي نرجو جميعاً أن نراه في العالم عندما نقضي على فلول الشر. هناك الكثير الواجب عمله، وربما توجب علينا أن نقوم به بوتيرة أسرع مما درجنا عليه في الماضي.

٤- كان من الواضح أن السودان مثل بقية المستعمرات الأفريقية مدرك للتيارات الفكرية التقدمية والتصريحات البريطانية والأمريكية. وفي فبراير ١٩٤٢ بدأت دراسة وسائل أخرى تزيد من مساهمة السودانيين (وخصوصاً المتعلمين منهم) في الحكم المحلي والحكومة المركزية، وبدأت في صياغة مقترحات عندما اعترضتني ثلاثة أشياء:

(I) الزيادة الكبيرة في التزامات قوة دفاع السودان وفي تعهدات السودان لتطوير خطوط مواصلاتنا للشرق الأوسط جواً وبراً ونهراً، وبالسكك الحديدية، الشيء الذي تمخض عن أعباء إضافية عاجلة لمكتبي مما لم يترك لي الوقت الكافي لدراسة المسائل السياسية.

(II) تسبب سقوط ماليزيا وبورما في كتابة مقالات في الصحف البريطانية والأمريكية وصحف دول الكومنولث كلها تنتقد بشدة إدارة بريطانيا الإستعمارية في تلك المناطق. تلك المقالات قادت لغيرها، والتي، بعد ردة الفعل الأولية على الهزيمة، أصبحت أكثر موضوعية في تحليلها عن الماضي ومقترحاتها للمستقبل، كما تم نقاش مهم في مجلسي اللوردات والعموم. وقد رأيت أنه من الأفضل الحصول على تلك المستندات بالبريد الجوي عن طريق مكتبنا في لندن للإطلاع عليها وتلخيصها قبل إكمال هذه المذكرة.

(III) تقدم مؤتمر الخريجين فجأة باثني عشر مطلباً أولها حق السودانيين في تقرير مصيرهم بعد الحرب. هذا قاد لرفض الحكومة لمطالبهم، وإلى رفع مذكرة أخرى من المؤتمر ورفض الحكومة لها مرة أخرى، كما تمت عدة لقاءات ومذكرات فرعية أخرى. وقد صاحب ذلك هياج سياسي في الخرطوم وخطب محرضة واستقطاب في المديريات، مما زاد بشدة، ليس فقط المطالبة بعدم انشغال موظفي الخدمة المدنية (وهم أغلب أعضاء المؤتمر) بالسياسة، بل مراجعة موقف الحكومة من الفئة المتعلمة عموماً. كان من المستحيل دراسة الإصلاح الإداري والسياسي بترو، أو التشاور الإيجابي مع البريطانيين أو السودانيين في ظل عاصفة المؤتمر التي جمعت المواضيع الأساسية التي أمامنا والتي تتلخص في كيفية تلبية مطالب متعلمي السودان المشروعة في المدن وفي الريف وإشراك زعماء القبائل والتجار بالإضافة للأفندية.

٥- إن تأخير تقديم المقترحات الموضحة أدناه لفترة ستة أشهر كانت مفيدة ليس فقط لأننا نملك الآن أدلة كثيرة عن تحول سياسة بريطانيا مستقبلاً من الوصاية للشراكة، ولكن أيضاً لأن بيان المؤتمر وما تبعه من تبادل رسائل ساعد في تركيز الجهود لتمتين العلاقة بين الموظفين البريطانيين والسودانيين، ولإعطاء براهين أكثر عن نوايانا في تفكيك الحكم المركزي، ولنقتنع بأن وصايانا هي لقاصر سيبلغ سن الرشد في يوم ما. إن الحاجة ملحة وحقيقية ولا يجب حرمان المتعلمين بسبب مطالبة بعضهم بأشياء غير مدروسة أو مبالغ فيها. لقد صدت الحكومة المؤتمر بما يسبب له الضرر. إن اللوائح الإدارية التي تحد من النشاط السياسي لموظفي الخدمة المدنية تم تأكيدها، كما حُذرت الصحافة الأهلية من أن الحرية لا تعني الفوضى أو الانحراف. بالرغم من قبولنا للنقد البنّاء وعدم تشديدنا في الرقابة على ما ينشر. ولكن أي سياسة قمع أو حتى في إبطاء عملية الشراكة تسبب

في أضرار لكل المتعلمين نتيجة أخطاء أو غرور صغار المتهورين، هي بمثابة عقوبة للآباء على خطايا أبنائهم. إن حكومة السودان هي حكومة أوتوقراطية قوية، مستقلة عن وزارة المستعمرات وغير مقيدة من ناخبين أو من أي تمثيل غير رسمي في مجلسها، أو بصحافة قوية. ولكن لا يمكن لأي حكومة إستعمارية أن تسلك سياسة إدارية منفتحة وسعيدة بدون تعاون الطبقة المتعلمة. وإذا حرم المتعلمين من المشاركة الفعالة أو تأخر إشراكهم في أفرع الحكومة المختلفة، فسيولد ذلك السخط ثم القنوط ثم الثورة والتي ستقود في آخر الأمر إلى «أمريستار» (Amrystar – المدينة الهندية التي تحولت ثورتها إلى مجزرة). ولذلك يتوجب على الحكومة أن تدرس بتمعن وأن تتابع ما يجري في الدوائر المسئولة البريطانية وفي المجتمع المستنير في السودان بالنسبة للفكر الليبرالي. إن ما حصل قريباً في الهند وسوريا والعراق لا يُخفى على السودانيين هنا.

٦- إن المقالات والمناقشات البريطانية المذكورة في الفقرة الرابعة أعلاه عديدة ومثيرة للإعجاب، وقد لخصت أهمها في الملحق لهذه المذكرة.

إن الخيط الرابط لتلك المقالات والمناقشات هو الهدف لاستبدال الوصاية بالمشاركة، وما يلفت الأنظار هو أن الأفكار التقدمية التي طالب بها الأفراد أو الصحف لم يعرف عنهم انتماء يسارياً أو هوس حقوق إنسانية. إنما الأفكار جاءت من وزراء مستعمرات ووزراء سابقين، ومدراء سابقين ومجلات محترمة عامة ومتخصصة. وكلهم اتفقوا أن توضع خطط محددة لإشراك الأفارقة في الإدارة والتعليم والإدارة المالية الرشيدة، وعلى الإنجليز أن يتساووا مع الأفارقة، وعلى أن سياسة التمييز العرقي إن كانت معلنة أو مستترة قد تجاوزها الزمن وهي خطرة، وأن الحكم غير المباشر يجب أن لا يترك دون إصلاح وأن الحكومة الجيدة ليست بديلاً للحكومة

الذاتية. وهذا الإجماع الذي يطالب بأن نمتحن ضمائرنا هو أبعد مدى من مقولة مكولي: «الشعب البريطاني في إحدى نوباته الأخلاقية».

٧- قد نجادل أنه بالرغم من كل ذلك، فالسودان الآن في حالة حرب، وقد سبق أن اجتيح ويمكن اجتياحه مرة أخرى، وأن زمن الحرب غير مناسب للتطور السياسي والإداري ويجب علينا انتظار زمن السلم الهادئ.

أولاً، لن يكون زمن السلم هادئاً. سيكون هناك إنهاك سايكلوجي لدى الموظفين الإنجليز، وردة فعل من المجهود الحربي، ورحيل أعداد كبيرة من الموظفين لقضاء عطلاتهم، وتقاعد عدد من الموظفين وبالتالي تغيير في المناصب العليا، وتعيين عدد كبير من الموظفين الجدد، والتململ وسط السودانيين لرفع القيود الاقتصادية (والتي قد تستمر لفترة أطول) وربما ما يلهي الحكومة المركزية عن المشاكل الخارجية (مستقبل ارتريا، وبحيرة تانا، والاهتمام الزائد في مصر، والقومية العربية، وتصفية حسابات الامبراطورية). لا بد لنا في البداية الآن من وضع الأسس لمشاركة سودانية كاملة في الحكومة، ليس فقط بالوفاء بالوعود المحلية والإمبريالية، ولكن لنقدم جبهة متحدة للعالم الخارجي. إن خلافاتنا الداخلية ستضعف قدراتنا للتعامل مع الأمور الخارجية.

ثانياً، من الحكمة أن نستعجل وضع الخطط للامركزية وإصلاحات أخرى بمبادرة حكومية كسياسة سبق التصريح بها بدلاً من أن نرغم أو نبدو كأننا أرغمنا على عمل ذلك بضغط من الخارج أو بابتزاز من الداخل. إن ما حدث للهند وبورما وإيرلندا ماثل للعيان. بالرغم من المؤتمر ومن ادعاءات المصريين، فليس هناك أي مستعمرة في وضع يؤهلها للسودنة مثل السودان. ليس لدينا ملهيات مثل مشاكل المستوطنين البيض في كينيا، أو المشاحنات العرقية في فلسطين والهند، أو مشكلة البيض الفقراء

في جنوب أفريقيا، أو المشاكل الصناعية في روديسيا وجزر الهند الغربية. ولذلك يجب علينا وضع أسسنا طالما الزمن في مصلحتنا. إن غياب تلك الملهيات هو في حد ذاته فخ، لأن الإغراء بالتريث غامر خصوصاً بالنسبة لمن خدم في الأقاليم القانعة. ولكنه إغراء تجب مقاومته وإلا ستتحول جنة السودان في عصره الذهبي إلى جنة وهمية.

٨- المقترحات التي أرغب في عرضها على المجلس ليست مفصلة في الوقت الحاضر، ولكنها ببساطة: طلب الموافقة من المجلس على مشاركة لصيقة بين السودانيين والحكومة كما رُفعت أعلاه، حتى نشرع في التنفيذ متى ما سمحت ظروف الحرب بذلك، باتخاذ القرارات الآتية:

(I) أن نوسع جهاز مجالس المدن التنفيذي، وأن تكون اللامركزية المالية سمة أساسية في الجهاز.

(II) إنشاء مجالس استشارية في المديريات الشمالية - النيل الأزرق، ودارفور، وكسلا، وكردفان، والشمالية (الخرطوم عندها مجلس مشترك للمدن الثلاث).

(III) تشكيل لجنة صغيرة مختصة لتبحث في ملاءمة إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان، وإذا برهن ذلك على جدواه، لتقديم مقترحات بخصوص عضويته، وأغراضه، والتاريخ المناسب لتكوينه. [بالنسبة لتقدم تلك اللجنة أنظر خطابات نيوبولد إلى مايال بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٤٣، و٤/ ٣/ ١٩٤٣، و١٧/ ٣/ ١٩٤٣ في الفصل الحادي عشر من القسم الثاني من الجزء الأول].

(IV) أن يطلب من مديري المصالح مراعاة إشراك السودانيين في لجان المصالح واللجان المشتركة بين المصالح وتقديم تقرير بذلك.

(V) أن تعطى تعليمات لمصلحة شئون الخدمة لمراجعة تقدم إحلال

اللامركزية منذ توقيع الإتفاقية الإنجليزية - المصرية (١٩٣٦) وأن تقدم مقترحات محددة أينما حلّت مناسبة لتسريعها.

(VI) أن يتم تعيين موظف سياسي كبير خاص مؤقتاً كملحق لمكتب السكرتير الإداري ولكن ليس جزء منه، يكون مسئولاً عن العلاقات مع السودانيين بصلاحية يصدّق عليها الحاكم العام.

ملحق
مقالات وخلافه تتعلق بإشراك الأفارقة مع الحكومة

(I) «التايمز»، ١٠/ ٩/ ١٩٤١. قال المستر تشرشل في خطبته في مجلس العموم إن دستور الأطلنطي، ولو أنه لا يتوافق حرفياً مع الإمبراطورية الإستعمارية، إلاّ أنه منسجم تماماً مع سياسة بريطانيا الإستعمارية التي تطالب بإنشاء وتطوير مؤسسات حكم ذاتي.

(II) تقرير الإرساليات العالمي، أكتوبر ١٩٤١. (هذه أكثر مجلة إرسالية متنورة وموضوعية). مقالة المستر دوقال «السياسة الاستعمارية والضمير المسيحي». وزعت فقرات منها على مدراء المديريات في إبريل ١٩٤٢. وهو كتب «ما نحتاجه ليس تصريحات جديدة للحقوق، بل خطوات أكيدة لنكيّف ونرتجل نظامنا السياسي حتى يشارك مواطنو مستعمراتنا في مسئولية وواجبات المواطنة. إحدى العقبات تبدو من تفضيلنا الخاص للنظام القبلي بدلاً من المتعلم الأهلي.

نحن دائماً نبدو غير راغبين في إعطاء القادة التقدميين الشباب نصيباً في الحكومة المحلية والمركزية. الحكم غير المباشر يدعو للإعجاب كفلسفة ولكن لا بد من رفده أو تطويره إذا رغبنا في ربط الحكومة الأهلية المحلية مع مجلس التشريع المركزي.

(III) «التايمز»، ١٩/ ٢/ ١٩٤٢. «لماذا سقطت سنغافورة». الحكومة لم تكن لها جذور في حياة الناس... الإنجليز والآسيويين عاشوا منفصلين عن

بعض. لم يكن هناك أي دمج أبداً. الحكم البريطاني والثقافة البريطانية لم تشكّل إلاّ قشرة رقيقة وهشة.

(IV) «الإيكونومست» (صحيفة مستقلة ومتجددة) ٧/ ٣/ ١٩٤٢. مقالة غير معروف كاتبها، «أتون الإنصهار الاستعماري»، تطالب بإلحاح أن يصاغ دستور استعماري بمشاركة «أكثر الأهالي ثقافة وحماسة في كل المستعمرات بغضّ النظر عن لونهم أو قبيلتهم»، وتوضح «لا بد أن يشرح البريطانيون سياستهم الإستعمارية بوضوح حتى يعلم المتنورون في المستعمرات بالضبط الفوائد التي سيجنوها من كسب بريطانيا للحرب...

هناك خطورة في تطبيق الحكم غير المباشر بصورة غير صحيحة، وهناك شعور من الإحباط لدى الطبقة المتنورة من الأهالي والذين كان يمكن لهم تحت نظام آخر (مصر، سوريا، العراق، إيران) أن يرتقوا ليصبحوا قادة لمواطنيهم». وتشير مرة أخرى إلى «الإحباط الذي تشعر به الأقلية المتقدمة فكرياً التي ترى أن تطور الحكم المحلي معطل بسبب عدم استعداد الأغلبية العظمى».

(V) «التايمز»، ١٣/ ٣/ ١٩٤٢ و١٤/ ٣/ ١٩٤٢. مقالان من مارجري برهام عن «الإمبراطورية الإستعمارية»: «لا بد من إعادة النظر في التوقيت بالنسبة لكل جوانب سياستنا الإستعمارية... لقد وضعنا مستوى عالٍ لإدارتنا الرشيدة ولن نحتمل تخفيضها بسبب مشاركة الأهالي الخرقاء أو الفاسدة... قد نراجع أفكارنا بالنسبة لحجم ومساحة التعليم بدراسة الإجراءات التي اتخذتها روسيا والصين وتركيا (نيوبولد علق أن كمال أتاتورك بادر بمجرد تكوين الجمهورية التركية بالمصادقة على قانون في عام ١٩٢٤ لتوحيد الجهاز التعليمي

تحت وزارة الإرشاد القومي. كان الجهاز قبل ذلك موزّع على وزارة الشريعة والوقف، والصحة، والدفاع القومي).

وفي عدد «التايمز» بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٤٢ كان هناك تعليق على مقالة مارجري برهام جاء فيه: «لا شيء يمكن أن يمنع، في المدى البعيد، شعوب المستعمرات من تعلم فنون مستعمريهم... إن تطبيق المبادئ (تحرير المحكومين ومسئولية تطورهم) كانت دائماً تدريجية، ومتقطعة، ومضطربة».

(VI) «لاسبكتيتور»، ٢٧/ ٣/ ١٩٤٢. يصف اللورد هيلي في «المسألة الاستعمارية» مبدأ الوصاية بأنه قيّم، ولكنه في الأساس جامد، وغير تقدمي، ويقول: «وفي السنوات الأخيرة كنا نتلمس الحاجة لبديل أكثر فائدة». ويضيف: «إن مبدأ المساواة في الأوضاع الآن تحت التجربة».

(VII) مجلة «الطبيعة»، إبريل ١٩٤٢. (هي المجلة الرائدة في بريطانيا) كتبت افتتاحية جريئة عن الحاجة إلى تصوّر جديد بالنسبة لتنمية المستعمرات.

(VIII) مناقشة في مجلس اللوردات، ٧/ ٥/ ١٩٤٢. انتقد الفايكاونت ترنشارد بطء استيعاب الأفارقة في الخدمة المدنية أساساً بسبب ولع البريطانيين بالفاعلية أو الكفاءة. وقد ألحّ اللورد هيلي واللورد موين أن يمنح الأفارقة نصيباً أوفر من المسئولية.

(IX) مناقشة في مجلس اللوردات، ٢٠/ ٥/ ١٩٤٢. مناقشة دستور الأطلنطي، وتطبيقه على المستعمرات. ألحّ اللورد هيلي أن نصدر بياناً محدداً عن نوايانا بالنسبة للمؤسسات المنتخبة. «التدبر العام يمنعنا من تجاهل الرأي المتنور، لأن ذلك هو العامل الذي سيقرر في المدى البعيد موقف الشعب من إدارتنا».

(X) **مناقشة في مجلس اللوردات، ٢٤/ ٦/ ١٩٤٢.** أكد المستر ماكميلان على التقويض والمشاركة.

(XI) افتتاحية «التايمز» عن «المشاركة في الإمبراطورية»، ٢٣/ ٦/ ١٩٤٢: «إن إبعاد المواطن المتعلم، جزئياً، بسبب سياسة متعمدة ولكن أساساً لمواقف سايكلوجية هو من المزالق التي نجدها في كل مكان بالنسبة للإدارة البريطانية لما يسمى بالشعوب المتخلفة. إنه خطأ، عندما يرتكب ذو عواقب وخيمة وغير قابلة للاستئصال. لا محل الآن لمثل تلك المواقف والأخطاء إذا أردنا أن نحافظ على الإرث الامبريالي البريطاني وأعدنا بناءه على أسس علمية».

ملحوظة - في نفس العدد كتب أحد المراسلين من غرب أفريقيا عن تطلعات شعوب غرب أفريقيا وإحباط الفئات المتعلمة في نظرهم: «إن سرعة تطوير تلك البلاد يعتمد على درجة وعي المواطن الريفي الأمي». ويعلق أيضاً على التفرقة العنصرية في اللجان.

وقد وصفت إحدى المذكرات مدى التطور في مشروع تشريع في مارس ١٩٤٣: «إن مشروع التشريع الذي وزع هو نتيجة للنقاش الشامل في نهاية فبراير في اللجنة الخاصة التي كونها الحاكم العام في ٤/ ١/ ١٩٤٣ لتنظر في أمر تكوين مجلس استشاري مركزي كنتيجة للقرار الذي اتخذه المجلس في سبتمبر ١٩٤٢، بناء على المذكرة بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٤٢. كانت اللجنة الخاصة ذات مستوى رفيع حيث ضمت خمسة من أعضاء المجلس ومديري أكبر مديريتين. وبما أن مجالس المديريات تعمل بشكل لصيق مع المجلس المركزي، وبما أنه اقترح النظر في مجلسين لمديريتي كسلا وكردفان (بموجب قرار المجلس في سبتمبر الماضي)، فقد تمت الموافقة على النظر في أمر مجالس المديريات في نفس الوقت، وأنا مسرور بذلك لأن المدراء كانوا يتساءلون عن ذلك، وقد شعرت أنه من الخطأ أن يأتي الرد من جانب مكتب

واحد.

كانت تعليماتنا هي النظر في جدوى تكوين مجلس استشاري لشمال السودان، وإذا كان ذلك ذا جدوى لتقديم توصيات عن أعضائه، وصلاحياته وتاريخ تكوينه بالتقريب.

وكانت إجابة اللجنة عن تلك الأسئلة باختصار كالآتي:

أ- إن المجلس الاستشاري ذو جدوى بسبب:

(I) إن ذلك يتوافق مع سياسة حكومة السودان، وسياسة بريطانيا الإستعمارية (وبالمناسبة سياسة الحلفاء السياسية).

(II) إنه في نظر حكومة السودان تطور طبيعي للسودانيين.

(III) إنه يملأ فراغاً خطيراً وغير مرغوب فيه في المركز.

ب- إن خيار التشكيل الذي ارتضيناه مذكور بوضوح في مشروع القانون المحلي والنظام، باستثناء واحد أو اثنين حيث خرج معدّ المشروع عن توصيات اللجنة والتي سأعلق عليها عندما أستعرض الفقرات المختلفة، ولكني أؤكد هنا أن اللجنة كانت واعية جداً للحاجة المزدوجة لتمثيل كل قطاعات الشعب - دينياً، واجتماعياً (مثلاً التعليم والصحة)، واقتصادياً (مثلاً الزراعة والتجارة)، وفي ذات الوقت عدم التضحية بمصالح الأغلبية من المزارعين الأميين والقرويين (الزراعة والرعي) لمصالح الأقلية من سكان المدن والتجار الأكثر ذكاءً.

لقد حاولنا أن نتوصل إلى حل وسط بين المتعلمين وغير المتعلمين، وبين المدن والريف، وبين التجار والمزارعين. وقد رغبنا أن نضمن مستوى معين من الذكاء كخميرة لرفع أداء المجلس حتى لا يبدو كتجمع للقبائل، وفي ذات الوقت أن يحوي على نسبة كافية أو حتى مجموعة بأغلبية من رجال

الأقاليم حتى لا نضحي بالزراع والرعاة لصالح الأفندية. من الصعب الوصول إلى تسوية عادلة، ولكن مشروع القانون من المرونة بمكان أن يتمكن من تغيير النسب في حالة ترجيح كفة على الأخرى.

الفقرات التي تحكم التمثيل تعطي مجالاً واسعاً للإختيار والتعيين المتخصص ولا ينجروا في المصالح الفئوية إلا في جملة أو اثنتين تحتاج لتعديل. أنا أكره أن يتحول المجلس إلى تجمع فئوي. إن ما نحتاجه هو مجلس بأعضاء واسعي الأفق يُعطون اهتمامات متعددة في هذا البلد، خصوصاً بما يحقق طموحات السودانيين المعتدلين.

ج- صلاحيات المجلس وضحت بشكل عام في المقدمة وستوضح بالتفصيل في اللوائح. وقد أوصت اللجنة بالآتي:

(I) لإفادة الحاكم العام بالأمور التي يحتاج لتقديمها للمجلس.

(II) لاستلام من الحكومة المركزية كشوفات وتفسيرات عن سياسة الحكومة وتقارير عن نشاط الحكومة.

(III) بناء على موافقة الحاكم العام وعلى اللوائح والتحفظات التي يفرضها، لطرح الأسئلة كما يرونها مناسبة.

رأت اللجنة أنه باستثناء بعض المواضيع مثل الدفاع أو التزامات الحكومة، فيمكن الإستعانة برأي المجلس في أي موضوع خاص بالسياسة العامة.

ملحوظة - أوصت اللجنة بأن يجتمع المجلس على الأقل مرتين كل عام في القصر.

(IV) تاريخ تكوين المجلس بالتقريب. لقد أخذت اللجنة علماً بأهمية سرعة إجازة التشريع الخاص بتكوين المجلس ونشر البيان. بمجرد أخذ موافقة وزارة الخارجية البريطانية، أوصت اللجنة بأن يكون تاريخ الإفتتاح لأول جلسة للمجلس قبل نهاية عام ١٩٤٣، وليس

بالضرورة انتظار تكوين مجالس المديريات الست الشمالية.

لقد تأخرت صياغة القانون كما هو محتوم، وعند رجوع نيوبولد من فلسطين لم يكن راضياً عنه. ولم يتم إعلان القانون المساعد إلاّ في أول سبتمبر، مصحوباً بالأمر بتكوين مجلس استشاري لشمال السودان. وقد وصفه مقدموه كـ: «أبعد خطوة أخذتها الحكومة لتطبيق سياستها المعلنة في إشراك السودانيين في إدارة بلدهم. على الفور تم انتقادها بسبب:

(أ) استثناء الجنوب؛

(ب) كانت هناك قيود عديدة.

وقد قام نيوبولد بالرد على الانتقادات في بيان أذيع في إذاعة أم درمان يوم ١٥ يناير ١٩٤٤:

مقتطف من صحيفة «سودان ستار»
يوم ١٦/ ١/ ١٩٤٤

أول رد رسمي على منتقدي المجلس الاستشاري لشمال السودان، والذي يزمع تكوينه هذا العام، كان بمثابة بيان أذاعه السير دوقلاس نيوبولد السكرتير الإداري من إذاعة أم درمان الليلة الماضية. في خطبة دامت نصف ساعة، بتفويض من صاحب السعادة الحاكم العام، أكد مرة أخرى أن سياسة حكومة السودان المعلنة والصادقة هي تهيئة السودانيين للحكم الذاتي. القوانين الجديدة هي خطوات إضافية في هذا الإتجاه، وستقود إلى خطوات مهمة أخرى في المستقبل القريب. وبدون أن يوغل في التخمين، ذكر سير دوقلاس أن التاريخ لا يقف دون حراك. إن طريق الحكم الذاتي الذي يسير فيه السودان هو طويل ومؤلم، ولكننا اجتزنا قسماً منه، وقد تجاوزنا بعض المعالم مثل بناء كلية غردون قبل أربع سنوات

بعد واقعة أم درمان، ووقف الحروب القبلية، وإدخال الإدارة الأهلية، وتحقيق الإستقلال المالي، وترقية التعليم الذي قاد لإنشاء كلية غردون الجديدة وترفيع كبار الموظفين السودانيين في جهاز الخدمة المدنية.

وأشار السكرتير الإداري إلى أن الحرب قد أجبرت الموظفين البريطانيين المشغولين للتركيز على الإدارة الكفؤة للبلاد بدلاً من تدريب السودانيين لتولي مسئوليات أكبر، ولكننا قد تجاوزنا تلك المرحلة. إن وتيرة السودنة مثل وتيرة الحكم الذاتي ليس من مصلحة البلد أو سمعتها أن تسرع بإفراط.

وتحدث سير دوقلاس عن دور السودان في الحرب الذي عزز سمعة السودان في البلاد الأخرى، وأعلن أن السودان نجح في امتحان النقد الخارجي. ثم مضى في شرح نقاط التشريع الجديد الذي كان مثار النقاش العام قائلاً: إن الحكومة ترحب بالنقد.

«أهم النقاط في نقد التشريع الجديد كان موجهاً للأمر بتكوين المجلس الاستشاري لشمال السودان. إن الحكومة لا تستاء من النقد. نحن نرحب به كدليل عافية. لقد حللنا كل الانتقادات، وصنفناها، وناقشناها في اللجنة وسوف أعرض لأهمها هنا. لا يمكنني أن أتناولها كلها بالتفصيل. بعض منها مبني على عدم فهم للقانون، وبعضها الآخر معارض لبعضه البعض، ولذلك يلغي بعضها بعضاً. على سبيل المثال بعض النقاد يقولون إن الخطوة جاءت قبل أوانها، آخرون يقولون إنها جاءت متأخرة. بعضهم يقول يجب علينا الإنتظار لحين قيام مجالس المديريات قبل قيام المجلس الإستشاري، بينما آخرون، وأنا أوافقهم، يقولون ليس من المهم أن ننتظر. وقد أعطيت رأي الحكومة في موضوع التسريع سابقاً.

«انتقاد آخر يقول إن المجلس الإداري لا قيمة له، ولن يكون له نفوذ، وسيصبح فقط حلقة كلام. الإجابة على ذلك سهلة. تاريخ وتجارب كل الحكومات، بما فيها هذه الحكومة، تبرهن أن جزءاً كبيراً من العمل المستمر لأي حكومة ينبع من نصائح

ومقترحات تقدمها اللجان الإستشارية. هذه حقيقة خصوصاً بالنسبة لحكومة السودان. أغلب سياساتنا تمت صياغتها في لجان وهيئات بدون سلطات تنفيذية، ولكن مقترحاتهم في أغلب الأحيان يصدق عليها ويطبّقها الجهاز التنفيذي.

مجلس الجزيرة الإستشاري، لجنة التعليم العالي الإستشارية، هيئة الإقتصاد والتجارة، لجنة التسريح التي نزيد فيها باستمرار عدد الموظفين السودانيين، كلها تلعب دوراً مهماً في صياغة سياسة الحكومة. ولا واحدة من اللجان التي أشترك فيها هي مجلس كلام. هي لجان تعمل بجدية، ولم أسمع في أي منها خطب رنانة من أعضائها البريطانيين أو السودانيين. مثال جيد لمجلس استشاري نشط بالقرب من هنا هو مجلس بلدي أم درمان. ما زال لتاريخه مجلساً استشارياً ولو أني آمل أن يحظى قريباً بسلطة تنفيذية مثل مجالس البلديات الأخرى. ولكنه يقوم بعمل مقدّر، وقد ابتكر ونفذ جهازاً للتموين حاز على ثناء بلدان الشرق الأوسط.

كما ليست الحالة الاستشارية مستديمة. إنها مرحلة تحوّل، مدرسة للحكم الذاتي، وأسرع طريق لتكملة الدراسة هي بالمثابرة والاجتهاد فصلاً بعد فصل. وقد طرح سؤال في الصحافة إذا ما أشبع المجلس تطلعات السودانيين. الإجابة الحقيقية هي أنها لا تلبي تطلعات السودانيين النهائية. الحكومة توافق على تلك الإجابة وتنظر لهذا المجلس فقط كمحطة أخرى في سكة التقدم.

كانت هناك خيبة أمل عند البعض من عدم استحداث الحكومة لمجلس تشريعي. **أولاً**، كان سيكون ذلك سابقاً لأوانه؛ **ثانياً**، قد لا يكون ذلك هو ما نرغب فيه. أنا أشك أن الجميع يدركون جيداً محدودية صلاحية المجالس التشريعية في المستعمرات البريطانية حيثما تواجدت. إذا قرأتم كتاب لورد هيلي «المسح الإفريقي» ستجدون أن المجالس التشريعية هي مجرد وكالات للأجهزة التنفيذية الحكومية. لا يمارس الجهاز التنفيذي فقط حق النقض، وإنما يحتفظ بسلطته الخاصة بالتشريع عن طريق أغلبية موظفيه الذين لا يملكون دائماً حق

التصويت الحر. أخيراً فإن التمثيل الأهلي في المجالس في أفريقيا إما بأقلية ضئيلة أو لا يوجد بتاتاً.

أحوال السودان الخاصة تتطلب منا عدم محاكاة البلاد الأخرى، عربية كانت أو أفريقية بعمى. رغبة الحكومة الأساسية هو أن يكون للسودانيين في المدن وفي الريف، موظفين، وتجار، وقرويين دوراً فاعلاً في تصريف أمورهم، وأن يعتمدوا على أنفسهم أكثر يوماً بعد يوم. سيكون من الخطأ أن نخطو خطوة متقدمة قبل أن يظهر هذا المجلس إلى الوجود. لا بد أن نتعرف على آرائه ونعلم حالة العالم بعد الحرب قبل أن نقرر الخطوة التالية.

الحكم الذاتي ليس كقطعة ملابس يمكن ارتداءها فجأة مثل أي جلباب.

انتقاد آخر وأنا أتعاطف معه هو الخوف من أن التحوطات القانونية في الدستور وفي اللوائح مقيّدة أكثر مما يجب وقد تعيق النقاش وتقيّد حرية الحديث في بعض المواضيع الخلافية وتمنع المجلس من إنجاز واجباته للناس.

أنا أرحب بهذا النقد والذي وجّهه بريطانيون وسودانيون، لأنه تخوّف مبرّر ويبرهن عن رغبة صادقة في نجاح المجلس. أنا أوافق أن بعض اللوائح، والتي أعدت بواسطة لجنة متمرسة تبدو مقيدة جداً عندما تقرأ مجتمعة، ولكنها ليست غريبة، وقد أعدت لتسهيل أعمال المجلس بسلاسة ونظام وليس لمنع تبادل الآراء الحر والصريح.

إذا اطلعتم على لوائح البرلمان البريطاني، أو برلمانات أخرى في الدول المجاورة ستتعجبون من أول وهلة كيف يمكن لتلك المؤسسات أن تقوم بأي عمل. القوانين هي هكذا. الضمانات الوقائية تبقى في الخلفية ولا تستعمل إلا عند الطوارىء.

صياغة التشريع تشبه صياغة لوائح لنادٍ جديد، بعضكم له تجربة في ذلك. لا يعلم أحد كيف ستنفذ اللوائح أو كيف سيتطور النادي، خصوصاً إذا كان بعض الأعضاء بدون خبرة. ولكنكم ترغبون في نجاح النادي، ولذلك ستحاولون

التفكير في كل النقاط والأحوال التي قد تطرأ وستضعون اللوائح بشكل واسع وجيد قدر استطاعتكم. ولكن في نهاية الأمر فأعضاء النادي أو المجلس هم الذين يحققون النجاح وليست اللوائح. ولذلك إذا وجد الأعضاء بعض اللوائح غير مرضية أو معطلة للتطور الصحي، عليهم أن يطلبوا تغييرها، وإذا كان بعضها لا ضرورة لها يمكن تعطيلها أو إلغاءها.

ليس هناك أي قانون غير قابل للتعديل. نحن نعدّل القوانين في هذه الحكومة باستمرار بعد التجارب. لننتظر ونرى كيف ستعمل هذه اللوائح. أرجو أن أنقل لكم تأكيد الحاكم العام على استعداده للنظر في أي تعديل لأي من اللوائح التي قد تعيق عمل المجلس.

كما أرغب في أن أعرض لبعض التخوف، وهو أن وراء فكرة المجلس الاستشاري هناك سياسة سرية مبيتة لفصل جنوب السودان عن شماله وتقسيم السودان إلى جزئين.

لم يتخذ مثل هذا القرار وليست حكومة السودان بمفردها مفوضة لاتخاذ مثل ذلك القرار.

الأسباب في حصر المجلس على مديريات السودان الست أبسط من ذلك، وهي أسباب عملية وليست سياسية. نحن لا نستبق الحكم عن مستقبل الجنوب. بكل بساطة أن سكان جنوب السودان، لم يصلوا لأسباب تاريخية وطبيعية، درجة من التنوير والتماس التي تمكّنهم من ابتعاث ممثلين لهم لمثل هذا المجلس. كما ليس هناك أي من سكان شمال السودان من يدّعي بصدق أن ضميره يسمح له بتمثيل الجنوبيين.

نفس المشكلة ولو بدرجة أخف تنطبق على مناطق جبال النوبة، ولكن نسبة لقربهم وارتباطهم الألصق مع الشمال، وحقيقة أنهم جزء أساسي من مديرية كردفان، فقد رأينا من الضروري، بالرغم من اختلاف اللغة والتوجه والحياة الاجتماعية، لضم

ممثليهم إلى مجلس مديرية كردفان. ولقد عدت للتو من الأبيض بعدما ناقشت الأمر مع سلطات المديرية. إنه ليس أمراً سهلاً، ولكن يسهل التغلب عليه.

لقد أوحى البعض أننا قد نعين مفتشي المراكز وحتى بعض المبشرين كممثلين للجنوب. قد يتمكّن مفتش مركز بصعوبة، من تمثيل جبال النوبة، ولكن تعدد القبائل والعادات واللغات وبُعد المسافات في الجنوب تحتّم أن يكون لكل مركز فيها ممثل منفصل، ولكن هدف الحكومة هو أن يكون المجلس سودانياً وليس فئوياً.

لقد صنفنا الأمر بعناية، حتى نمكن الجنوب مستقبلاً، عندما تثمر خططنا الرامية لتسريع تطور الجنوب تعليمياً واقتصادياً، إما من الإنضمام لمجلس الشمال أو أن يكون له مجلسه الخاص. وأنه من الملفت أن نرى نجاح تطبيق الحكم المحلي الأهلي في عدد من مناطق الجنوب.

آخر انتقاد والذي لا أتعاطف معه هو أن أغلبية الممثلين سيكونون من زعماء القبائل أو السلطات المحلية وبالتالي سيكون المجلس رجعي ومليء بالإمعات. هذا التخوف مبني على افتراضات خاطئة.

من الخطأ أن نفترض أن كل أعضاء السلطات المحلية جهلة وغير متنورين. وأيضاً من الخطأ أن نفترض أن الشخص الذي تحصّل على تعليم ثانوي أو فوق الثانوي يمكنه أن يتحدث بحكمة في كل المواضيع. قد يكون بحكم النشأة والبيئة جاهل بمسائل الريف، مثل الضرائب القبلية والدورة الزراعية وتربية المواشي.

أنا أكرر دائماً أن حكومة السودان لا تجهد نفسها بإنشاء مجالس المدن ومجالس المديريات والمجلس الإستشاري المركزي فقط لملئهم بالإمعات. هل كل أعضاء المجالس البلدية إمعات؟ هل كل أعضاء اللجان الحكومية إمعات؟ الحكومة لا تحتاج لإمعات أو لرافضين. الإمعة هو الشخص الذي دائماً يوافق الحكومة بدافع الكسب أو الخوف أو انعدام الهمة. الرافض هو الشخص الذي دائماً

يختلف مع الحكومة بدافع الشك أو التشاؤم أو الغرور. الممثل الحقيقي هو الشخص الذي يتفق ويختلف بدافع الضمير والحكمة، ولكنه لا يجعل من ذلك عادة لأي منهما.

القانون ينص على أن يكون نصف أعضاء المجلس الاستشاري ويجب تعيينهم من بين أعضاء مجالس المديريات. تلك المجالس نفسها تضم التجار والأفندية بالإضافة للشيوخ. هل هذه النسبة التي تعادل ٥٠٪ لبلد زراعي أغلب سكانه مزارعون وأصحاب مواشي مبالغ فيها؟ وهل يحق لنا أن نحرم تلك الأغلبية من ممثليها لأنهم فقراء وغير متعلمين؟ لا يجب علينا أن نتشدق بالديموقراطية ومبادىء التمثيل. نحن لا نرغب في تباعد بين المدينة والريف، ولا بين المتعلمين وغير المتعلمين. نحن نرغب في انسجام قومي، وتعاون وطني لقهر أعداء التنمية، بالتحديد الجهل، والمرض والفقر والنزاع مثل قهرنا للأعداء الذين أغاروا على أرضنا.

ممثلو الأقاليم سيكونون الممثلين الحقيقيين لأغلبية سكان البلاد، وسيتعلمون سريعاً أن يمثلوهم بكفاءة إذا شاهدوا حواراً أو مناقشة راقية من أولئك الذين يفوقونهم تعليماً. إني على قناعة أن المتعلمين لن يعتبروا أنفسهم كأقلية متفوقة يضايقها وجود أولئك الممثلين من الأرياف، ولكن سيكونون حريصين على أن يقدموا لهم المساعدة المطلوبة بتفهم وتسامح وأن يكونوا مثالاً للروح الوطنية.

أنا آمل وأعتقد أن هذا المجلس سيظهر وحدة وتعاون مجلس قومي الذي يقوم فيه كل عضو بالتعلم من الآخر ويساهم بقليل للهدف العام الذي هو تطوير السودان سياسياً واقتصادياً وثقافياً».

بهذا ختم نيوبولد حديثه.

وقد عزّز البيان المذاع بمقالة في صحيفة «السودان ستار» بتاريخ ١٧ يناير ١٩٤٤:

طريق السودان نحو الحكم الذاتي

بقلم سير دوقلاس نيوبولد

حكومة السودان ملتزمة بمهمتين أساسيتين:

إحداهما لتضمن لشعب السودان الوسائل الإدارية والفنية لحكومة ذات كفاءة، أي لحفظ الأمن والنظام، لتحافظ على تطور الصحة العامة، ولتشيع التعليم والتنوير، ولتنمي الأصول الإقتصادية والزراعية والصناعية حتى تضمن عافية ماليتها وتجارتها، ولتحافظ على تطور مواصلاتها. هذا هو الالتزام الطبيعي والأهم عند كل الحكومات الحديثة.

المهمة الأساسية الثانية لحكومة السودان هي أخلاقية وفي غاية الأهمية لمستقبل البلد، والتي أعلم أنها في غاية الأهمية بالنسبة لمثقفي السودان، وهي الإلتزام بتدريب الموظفين السودانيين والسلطات المحلية السودانية على هذه المهام حتى يمكنهم المساعدة، وعند تأهيلهم أن يحلوا محل الموظفين البريطانيين والأجانب للقيام بتلك المهام لمصلحة مواطنيهم، لتدريبهم باختصار على فن الحكم الذاتي.

أحب أن أؤكد بإخلاص أن هذا هو هدف حكومة السودان، وهو الهدف الذي سبق أن أعلن والذي فوضني الحاكم العام لإعادة توكيده. لقد خطونا خطوات عديدة لتاريخه، القانون الجديد الذي سيتم بمقتضاه قيام مجالس المديريات والمجلس الإستشاري المركزي للست مديريات الشمالية هو خطوة متقدمة في هذا الإتجاه وستقود بمشيئة الله إلى خطوات هامة إضافية في المستقبل القريب.

أنا لن أطلق العنان لأن أضمن مستقبل السودان إلا أن أقول إن التاريخ لا يقف بدون حراك. أي إنسان يدّعي معرفة المستقبل لا بد أن يكون إما نبي أو غبي. أنا أعلم أنني لست نبياً وأملي أن لا أكون غبياً. كل ما تستطيع الحكومات

أو الشعوب عمله تجاه المستقبل الذي مصيره عند المولى عز وجل، هو أن يهيئوا أنفسهم ذهنياً ومادياً وأخلاقياً تحسباً لكل ما يحدث، وأن يعدوا أنفسهم كما تعد السفن المهاجرة في رحلات طويلة لمقابلة أي رياح قد تهبّ.

إن طريق الحكم الذاتي الذي يسير فيه السودان طويل ومؤلم. من الحكمة أن نتذكر كلمات أحد الرؤساء الأمريكان منذ زمن قريب:

> «إمكانية الشعوب لحكم نفسها ليس سهلاً تحقيقه. التاريخ مليء بخيبات الحكومات الشعبية. لا يمكن تعلّمها من الكتب، وما هي مجرد تعابير رنانة. الحرية، والاستقلال والتحرر ليست مجرد كلمات إذا رددناها ستحقق المقاصد. تتطلب هذه الأهداف استعداداً طويل المدى وشاقاً وتضحية شخصية: التعليم والمعرفة والتجربة، والرأي العام السليم، والمشاركة الذكية من أغلبية المجتمع هي من الأشياء الهامة. على نسبة امتلاك تلك العناصر تتحدد إمكانية الشعوب في حكم ذاتها».

هذا التحذير مفيد لنا ولكن لا يجب أن يجلب لنا القنوط. نحن في السودان قد قطعنا شوطاً من الطريق وتغلبنا على صعاب كثيرة، وخلال الثلاث وعشرين سنة التي قضيتها بسعادة في هذا البلد قد شهدت عدداً من المعالم.

بناء كلية غوردون بعد اربع سنوات فقط من واقعة أم درمان، كانت إحداهما. توقف حروب القبائل المستمرة كان مثالاً آخر. إدخال الإدارة الأهلية التي نسميها الآن الحكم المحلي والذي تطوّر وتوسّع ليشمل شبكة سلطات محلية ومجالس مدن بمسئوليات هامة لملايين السودانيين، مثال آخر. أنا أذكر النقد والإرتياب لتلك السياسة في ذلك الوقت من الموظفين البريطانيين والسودانيين، ولكننا لم نيأس، وقد برهنت الحرب على قيمة وصلابة تلك المؤسسات، وقد قادنا ذلك لتتويجهم بمجالس المديريات الجديدة هذه.

في عالم الإقتصاد، جاهد سكرتارو المالية في هذه الحكومة ليتحصلوا، وقد تحصلوا، على الإستقلال المالي وبناء الإحتياطات الكافية للتوسع في الخدمات الإجتماعية والتنمية الإقتصادية. إن اليوم الذي تمكنت فيه من موازنة ميزانيتها دون مساعدة خارجية كان أيضاً معلماً آخر، لأنه لن يكون هناك حكم ذاتي حقيقي بدون استقلال مالي. ولهذا السبب فإننا ما زلنا نوالي منح السلطات المحلية ميزانيات مستقلة.

في مجال التعليم فإن إنشاء كلية كتشنر الطبية والمدارس العليا الأخرى الذي قاد الآن لكلية غردون الجديدة بدستورها الخاص ومجلس إدارتها وميزانيتها الخاصة، أيضاً معلماً مهماً.

إن ابتداع السلم البديل، ومنذ فترة قريبة، القرار بمنح الموظفين السودانيين الذين يقومون بمهام موظفين بريطانيين ألقاباً بريطانية أيضاً هما معلمان. هذا خلاف العدد الكبير من الموظفين السودانيين الذين حلوا محل الموظفين البريطانيين في المجموعة الثانية.

أملي أن يزيد عدد السودانيين في المجموعة الأولى على خمسين هذا العام وتتواصل الزيادة نتيجة تخريج المدارس العليا لعدد من المهنيين، والجهود المخلصة لتدريب السودانيين في مختلف المصالح.

كانت تلك كل المعالم في طريق التقدم. كان هناك وسيظل هناك نقد لبطء التقدم. وحقيقة فإن الحرب لسوء الحظ أتت بكوارثها وملهياتها، وبالطبع أجبرت الموظفين البريطانيين المشغولين بأن يركزوا أولاً على التزام الحكومة الأول الذي ذكرته وهو كفاءة الإدارة والمهام الفنية، على حساب الالتزام الثاني وهو تدريب السودانيين لمهام أعلى، ولكن كان ذلك التأخير الموقت طفيفاً وتمّ تلافيه. وأود أن أؤكد لكم أن لجنة الخدمة واللجنة الإستشارية للدراسات العليا، وفي مجلس الحاكم العام كنا نشطين ومتيقظين بالنسبة لهذا الموضوع والذي أوليه أنا كسكرتير

إداري عناية خاصة.

لا يمكن لطريق السودنة ولا الحكم الذاتي أن يُسرع دون جدوى وهذا سيكون ضرر على البلاد والإساءة لسمعتها. أنتم تعرفون المثل العربي «العجلة من الشيطان». من ناحية أخرى أننا لا يجب أن نسرع فنتهور، يجب علينا أيضاً أن لا نتأخر بدون سبب، أو نعطي اهتماماً أكبر بالنسبة لهوس الكفاءة. سنتذكر أيضاً المقولة الإنجليزية «لا تفكر في أن هناك أسد في الطريق، ولكن لا تبطىء في سيرك في طريق الخير».

إذا كان أحد قراء هذا المقال ممن شارك في سباق الميل في كلية غردون، سيعلم أن من يكسب السباق هو من يثابر ويحسن التقدير وليس فقط العدو السريع. إن سباق الحكم الذاتي ليس لمائة ياردة فقط. لقد قدّم اللورد كرومر نصيحة قيمة عندما ألّف كتابه الأخير عن مصر يقول فيه: «إن أفضل سرعة هي العدو الوئيد وليس العدو السريع، ولكن في نفس الوقت عدم البطء مشياً». لقد سرّعت الحرب بالطبع من الشعور القومي والعالمي، وقد ولدت أفكاراً عديدة لم يتم بعد إخضاعها للدراسة، ومشاكل لم يتم إيجاد حلول لها. لقد كانت حافزاً لنا جميعاً، وسيكون لها أثرها في الشرق الأوسط وفي أفريقيا.

لم يمر مجهود السودان الحربي برجاله وماله وإمداداته دون مكافأة. لقد أبلغني السيد كيس، وزير الدولة في الشرق الأوسط عن إعجابه بمجهود السودانيين. وبخلاف المساعدات القيّمة التي قدمتها بريطانيا في نواحي عديدة (السفن والإمدادات والإعانة الكبيرة لقوة دفاع السودان) فقد عززت خصوصية السودان أهميتها في الشرق الأوسط وفي ذلك الجزء من أفريقيا شمال خط الإستواء. وقد كان لمشاركة السودان التلقائية في الحرب حظها في مقالات الصحف والمجلات البريطانية التي توزع في جميع أرجاء العالم. ما زالت قوة دفاع السودان تحمي ثلاث من مستعمرات المحور. وما زال هناك طلباً ملحاً على موظفي حكومة السودان،

بريطانيين وسودانيين من بلدان الشرق الأوسط. وقد أرسلت الحكومة خلال الأربع سنوات الماضية ٥٠ من كبار موظفيها إلى قوة دفاع السودان، وإلى الجيش البريطاني وإلى سلاح الطيران الملكي في أماكن عديدة في الشرق الأقصى، وأثيوبيا، وأرتريا، ومدغشقر وتريبوليتانيا، وسيرينايكا، وفي جزر بحر إيجه (اليونانية - المترجم). وقد كان لنجاحها الذي أكّده لنا المسئولون في تلك الدول زيادة تحسين سمعة السودان وأيضاً تقوية ثقتنا في سياستنا الإدارية وفي أساليب حكومة السودان.

كل حكومة تستفيد من النقد الموجّه لها من الخارج ومن الداخل. أعتقد أننا نجحنا في تفنيد النقد الخارجي من الشرق الأوسط ومن بريطانيا، أو من حلفائنا الذين تابعوا سياستنا ومجهودنا الحربي، ولكننا واعون أيضاً للحاجة لتقبل النقد الداخلي والرد عليه وأيضاً تلبية طموحات مثقفي السودان المشروعة.

اجتمع المجلس الإستشاري لأول مرة يوم ١٥ مايو ١٩٤٤. سأقتطف من صحيفة «التايمز»:

«أول مظهر للتعبير عن دولة سودانية، كان وصف الحاكم السير هيوبرت هدلستون للمجلس الاستشاري لشمال السودان، في خطاب الإفتتاح في الخرطوم اليوم.

هذه بالفعل أول مرة يجتمع فيها السودانيون في مجلس تمثيلي للتشاور الرسمي مع الحكومة والتي لتاريخه كانت تشرع بالتصريح بعد، بالكثير، استشارة غير رسمية لآراء شخصية لبعض الأهالي. ولو أن مجال المجلس محصور في المديريات الشمالية، لا بد أن نتذكر أن هذه المساحة تشمل ٦ مديريات بعدد سكانها الـ٤,٥٠٠,٠٠٠ نسمة من جملة سكان السودان البالغين ٦,٠٠٠,٠٠٠ نسمة. المناطق الجنوبية وهي كلها أفريقية، بعكس مناطق العرب، إلى الآن تعتبر متخلفة إجتماعياً واقتصادياً، وتواجهها مشاكل مختلفة. لتلك الأسباب فقد استثني الجنوب، على الأقل موقتاً.

الصورة الآن في القصر تعطي مثالاً حياً لتصوير السير هيوبرت هدلستون اللفظي لدولة سودانية تحت التكوين. يجلس بجانب الحاكم العام أكبر ثلاثة موظفين ومعهم زعيما الطوائف الدينية، السيد علي الميرغني، والسيد عبد الرحمن المهدي باشا، الأخير هو ابن المهدي الذي ولد بعد وفاته والذي قتل محاربوه الجنرال غردون. بالمناسبة كان اجتماع المجلس في القصر في الخرطوم على بعد خمس ياردات من المكان الذي قتل فيه غردون.

في المنصة الرئيسية كان يجلس مفتيين في عباءتيهما الدينية ذاتي اللون الأحمر، وزعماء القبائل بعباءاتهم البنفسجية، والزرقاء المطرزة بالذهب. وقد ضم هؤلاء سلطان دار المساليت، والذي كان طريح فراش المستشفى هنا وأحضر على نقالة للمجلس. ومن بين الأعضاء الثمانية والعشرين كان نظار الهدندوة، والزريقات، والجوامعة، والمسيرية، والشكرية، بالإضافة إلى مك قسم الفونج واثنين من الشيوخ وثلاثة زعماء من الإدارة المحلية، وأربعة من الإداريين السودانيين من العاملين أو المتقاعدين، وأربعة رجال أعمال وأكبر ضابط سوداني في قوة دفاع السودان الذي ترقى إلى درجة أميرالاي. اثنان من زعماء القبائل، ناظر القضارف (دار بكر) وناظر الهدندوة جهزا قوات غير نظامية وخدما بتفوّق ضد الطليان على حدود أرتريا في عام ١٩٤٠. كانا يحاربان إلى جانب الجيوش البريطانية والهندية المحترفة. وقد جلس زعيم الهدندوة بلحيته البيضاء حاملاً لوسام من رتبة قائد الإمبراطورية البريطانية، مع الموظفين والتجار وزملائه من الزعماء يناقشون خطط الإصلاح في السودان بعد الحرب».



مسطورات
MUSTORAT

فهرس الاعلام

(أ)

ابن بطوطة ٦٢، ٦٥.
ابن خلدون ٧٢.
أبو شوك، أحمد ابراهيم ٦، ٧.
أتاتورك، كمال ١٩٠.
أحمد، ابراهيم ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٨.
إدريس ٧٢.
أكرت، مكاوي سليمان ١١.
أنطونيوس، جورج ٦٨.
أوبراين، جورج ١٤٦.
أورمزبي، و. ج. ١٠٤.
أوريليوس، ماركوس ٦٥.
إيمان ١٤٢.

(ب)

بار، م. و. ١٢٢، ١٢٤
باري، ف. ر. (الكاهن) ٤٢، ٤٩.
بالقراف ٦٨.
برهام، مارجري ٧، ١٢، ٣٦، ١١٦، ١٢١، ١٩٠، ١٩١.
بريدن، جورج ١٣٣.
البستاني، بطرس ٨.
بكتال ٦٨.
بل، فيرترود ٦٨.
بلانت، أسكوان ٦٨.
بوري، وايمان ٦٨.
بيتش، مايكل هكس ١٤٤.
بيرتون ٦٨.
بيركهاردت ٦٨.
بيكون، فرانسيس ٥٣.
بيلوك، هلير (المستر) ٥٧.

(ت)

ترحيني، أمال ٦.
تشرشل، ونستون ١٨٩.
التعايشي، عبدالله ٧٧.
تولستوي ١٩.
التوم، علي ٧٩.

(ج)

الجاحظ ٨.
الجرباوي، علي بك ٧١.
جورج السادس (الملك) ١٦٤.
جيلان، أنقس (السير) ١٨، ١٠٠، ١٠٥، ١٦٧.

(د)

داوتي ٦٨.
الدنقلاوي، حمد أحمد ٧٧.
دوقال (المستر) ١٨٩.
دو شاتيلون، رينو ٧٨.
دو لاور ١١٦.

(ر)

راتر، ألدون ٦٨.
رالي، والتر ٥٨.
رتشارد ٩٤.
روبرتسون، جيمس (السير) ٣.
روجرز، ويل ٥٦.

(س)

سايمز، ستيوارت (السير) ١٦١، ١٦٢.
ستارك، فريا ٦٨.
ستاك، لي (السير) ٢٣.
ستيفنسون، روبرت لويس ٤٩.
سليقمان، س. ج. ١٠٣، ١٠٥.

(ش)

شافتسبري (لورد) ٤٦.
شو، برنارد ٥٦.

(ص)

صالح، محمود صالح عثمان ٦، ٩، ١٢.

(ط)

طه، فيصل عبد الرحمن علي ٦.
طه، فدوى عبد الرحمن علي ٦.

(ع)

عباس، مكي ٧، ١١، ٣٤، ١٣٥.
عمرو بن العاص ٧٤.

(غ)

غوردون، شارلز ٤٢، ٢٠٧.

(ف)

فاروق الأول (الملك) ١٦٤.
فيشر، هـ. أ. ل. ٦٧، ١٤٣.
فيلبي ٦٨.

(ق)

القاضي، أحمد عثمان ١١.
قبيسي (البروفسور) ٦٨.
القرشي، ابراهيم ٦.
قوبال، عبدالله ٨٣.
قيتسكل، آرثر ١٣٤.

(ك)

كارمان ١٤٣.
كاروترز ٦٨.
كاري، جويس ١٦٣.
كافندش، (لورد) ١٤٥.
كامبل، دونالد (السير) ١١٧.
كروغان ١٤٢.
كريبس، ستافورد (السير) ١٦٣، ١٦٦، ١٨٢.
كندي - شو ٣٨.
كوريل (الدكتور) ٨٣.
كوك، رتشارد ٦٨، ٦٩، ٧١.
كيبلنغ ٢٢، ٧٧.
كيرك (اللورد) ٧٨.

كين ٦٨.
لنكولن، أبراهام ٤٦.

(ل)

رتشارد ٩٤.
لو، سيدني (السير) ١٣٦.
لوقارد (لورد) ١١١، ١١٦.
ليشمان ٦٨.
ليكوك، ستيفن ٥٦.

(م)

مارقوليوت (البروفسور) ٦٨.
مارمادوك ٦٨.
ماكمايكل، هارولد ١١٤، ١١٨.
ماكميلان ١٩٢.
مايال، ر. س. ١١٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣.
ماير، ل. ب. ١١٧.
المسعودي ٧٢.
مفي، جون (السير) ١١٨.
المهدي، عبد الرحمن ٧٧، ١٥٨، ١٦٢، ٢٠٧.
موراي، ج. م. ٦٨، ٦٩، ٧٨.
الميرغني، علي ١٥٨.

(ن)

نادل، س. ف. ١٠٠، ١٠٥.
نيكولسون (البروفسير) ٦٨.
نيوبولد، دوغلاس (السير) ٥، ٦، ٨، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤١، ٩٩، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١، ١٣٥، ١٥٧، ١٦٦، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦ ١٧٧، ١٧٩، ١٨١، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٢.

(هـ)

هاربر (القس) ٤١.
هازلدين ١٤٢.
هدلستون، هـ. (السير) ١٦٤.
هكسلي، آلدوس ٥٦، ٥٧.
هندرسن، ك. د. د. (السير) ٥، ١٣، ٣٦، ٣٨.
الهندي، يوسف ١٦٢.
هوقارت ٦٨.
هوكسورث ١٤٢.
هيرودوتس ٦٥، ٧٩
هليي (اللورد) ١٠٤، ١٢١، ١٢٣، ١٣٨.

(و)

ولبرفورس، وليم ٤٥، ٤٦
ولز، هـ. ج. ٤٧.
وندهام، جورج ١٤٤، ١٤٥.
وودهاوس، بي. جي. ٤٦، ٥٧.
يوتانغ، لن (المستر) ٥٦، ٥٩.

فهرس الأماكن

(أ)

آسيا ٧٩.
أثيوبيا ٧، ٧٦، ١٤٢، ٢٠٦.
أرتريا ٧١، ٧٥، ٨٠، ٨٣، ٢٠٦.
افريقيا ١٦، ١١٦، ١٨٧، ١٩٣.
أم درمان ٨٣، ١٧١.
أميركا ٥٦.
إنجلترا ١٩، ٤٣، ٤٦، ٥٣، ٥٦، ٦١، ١٤٧، ١٥٠.
أوروبا ١١٦.
إيران ٣٨، ١٩٠.
إيرلندا ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧.

(ب)

باكستان ٣٨.
برلين ٤٧.
بريطانيا ١٥، ١٧، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣١، ١٤٩، ١٥١، ١٨٤، ١٨٩، ٢٠٦.
بورتسودان ١٥٢.
بورما ١٨٣.

(ت)

تركيا ١٩٠.
ترينيداد ٧.
توبيقو ٧.

(ج)

جبال النوبة ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١١٤.
الجزيرة العربية ٧٢، ٧٧، ٧٩.
جوبا ٨٢.

(ح)

الحبشة ٧٥.
الحجاز ٧٦.
حضرموت ٧١.

(خ)

الخرطوم ٣١، ٤٢، ٦٢، ٧١، ١١٩، ١٢٣، ١٤٢، ١٥٢، ١٨٢، ٢٠٧.

(د)

دارفور ٧٣.

(ر)

روديسيا ٧.
روسيا ٨٤، ١٩٠.
روما ٤٧، ٦٥.
رومانيا ٨٤.

(س)

ساحل العاج ٧.
السودان ٧، ١١، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٣، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦.
سوريا ٣٨، ٦٧، ٦٨، ٧١، ١٩٠.
سيرلانكا ٣٨.
سيلان ٧.

(ش)

شرق الأردن ٦٧، ٧١.
شمال أفريقيا ٦٧، ٦٨، ٧٤، ٧٩.

(ص)

الصين ١٩٠.

(ع)

عدن ٧١.
العراق ٦٧، ٦٨، ٧٦، ١٩٠.

(ف)

فلسطين ٦٧، ٧١، ٧٩، ١٤٩، ١٩٥.

(ق)

القاهرة ٢٣، ٢٥.

(ك)

كردفان ١٩، ٤٣، ٤٤، ٦٢، ٧٤، ١٠١، ١١٤، ١٢٣، ١٥٢، ١٨٧.
كسلا ١٨٧.
كندا ٥٦.
كينيا ٨٠.

(ل)

لندن ٤٥.
ليبيا ٧٢، ٧٤، ١٦٤، ١٦٥.

(م)

ماليزيا ١٨٣.
مصر ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٣٠، ٣٨، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ١٤٨، ١٥١، ١٥٩، ١٦٥، ١٧٥، ١٩٠.

(ن)

نيجيريا ٧، ٢١، ١١٧.

(هـ)

الهند ٣٨، ١٦٣.

(ي)

يوغندا ١٢، ٧٩.

الفهرس

مقدمة الجزء الثاني - القسم الثالث ٥

مقدمة ترجمة الجزء الأول........................ ٧

مقدمة ترجمة الجزء الثاني ١١

مقدمة المحررة........................ ١٣

مقدمة المؤلف ٣٧

الفصل الأول

شخصية دوقلاس نيوبولد ٤١

الفصل الثاني

خلفية السودان ٦٧

الفصل الثالث

مصاعب إدارية........................ ٩٣

الفصل الرابع

الحكم المحلي ١٣٥

الفصل الخامس

حكومة السودان والفئة المتعلمة (١٩٣٨ - ١٩٤٤)........................ ١٥٧

فهرس الاعلام ٢١١

فهرس الأماكن ٢١٥